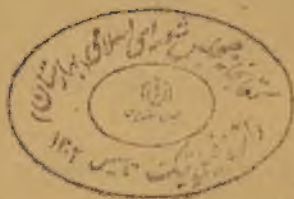


بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۳۷ - ۲

۵۱۵



کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: شرح مبادی عقل	
موضوع: تاریخ	مؤلف:
تاریخ: ۱۳۰۲	شماره دفتر: ۱۵۸۸۱
۷۰۹۴۴	

۷۱۵

کتاب: فهرست شده
۷۰۹۴۴

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: شرح مبادی عقل	
موضوع: تاریخ	مؤلف:
تاریخ: ۱۳۰۲	شماره دفتر: ۱۵۸۸۱
۷۰۹۴۴	

۷۱۵

کتاب: فهرست شده
۷۰۹۴۴

بازرسی شد
۳۷ - ۲

۵۱۵



في قولهم

ما يتوقف عليه الواجب المطلق وكان مقدرا بغير واحد
المقدسة الاولى فلان العلم بالشرع والاصح مطلقا وهو متوقف على
معرفة اللغة لان شرعا مبني على القرآن والاصح فيها وادان
بلغة العرب ولما الثانية فتاتي **قال** دام ظله والكلام
عند المعتزلة هو المنتظم من الحروف السبعة المتبعة المتواضع
عليها اذا صدر عن قاصر واحد وينطق على الجملة المقيدة **اقول**
هذا هو حد الكلام عند المعتزلة حده بذلك ابو الحسن المصري
فقوله المنتظم من الحروف حتى يدخل فيه المحدود وغيره ويقول
المرجوع خرج الحروف المستظمة المكتوبة او المتخيلة ويقول
المتخرج خرج كثير من اصوات الطيور ويقول المتواضع على الفصح
المهملة ويقول اذا صدر عن قاصر واحد يخرج ما يصدر عن
قاصرين فانه لا يسمى كلاما وينطق الكلام ايضا على الجملة
كزيد قايم واعلم ان الكلام عند الاصوليين اعم من الكلام عند المعتزلة
فانهم اخذوه بحيث تشمل الكلمة والجملة المقيدة فمفهوم الكلام عندهم
هو القدر المشترك بينهما وهو اللفظ الموضوع وعلى ذلك في هذا الحد
نظري لان بعض الكلمات غير منتظمة من الحروف كاللهم والكاف
والباء والواو ولما قال المصنف والكلام عند المعتزلة لان
الاشاعر يفتون معنى آخر قايا بالنفس يعتبر عنه بعبارة
تختلف ويطلقون اسم الكلام عليه وعلى ما تقدم بالاشعار اللفظ

في قولهم

والجواب عن ذلك طويل تركناه لانه على المتكلم لا على الاصرفي
قال دام ظله الفصل الثاني في قسم الالفاظ وهو
وجه اولها ان اللفظان ولي على الزمان المعين بصيغة
الفعل والاول هو الاسم ان استقل بالذات والآخر هو الحرف
اقول مراد المصنف بالالفاظ هي الالفاظ الموضوعه
لامطلق الالفاظ والادخلت المهملة فيحمل تسمية واللفظ
الموضوع يمكن ان يسمى باعتبارات كثيرة ذكر المصنف هي
ما هو اشتراط جهة اليه الاول الكلمة اما المتعدد بصيغتها
على زمان وجود معناها اولها ذلك فالاول هو الفعل كمر
بصر ضرب فان مادة هذه الالفاظ تدرك على مطلق الضرب
وصيغتها على زمان وجوده الذي به معنى الضرب والثاني
اما ان يكون مستقلا بالذات على معناه اي لا يحتاج في ذاته
على معناه الافرادى الى ضمة او لا يكون كذلك الاول
الاسم والثاني الحرف ولما قال بصيغته لان الكلمة اذا
دلت على زمان معين لا بصيغتها لا يكون فعلا بل اسماء
كالقديم والمتاخر والماضي والمستقبل وما اشبه ذلك من
الاسماء التي تدل على زمانه باعيانها وهمها سكان
الاول لم يصغه المضارع يستعمل لانه للحال وانما الاستقبال
وحيد لا دلالة له على زمان وجود معناه بعينه فلا يكون

في قولهم

فعله الثاني لم يحضر الالهام لا يستقل بالدلالة بل يحتاج الى غيره
كالوصولات والمهمات فلا يكون انما وحده الالهام في الالهام
معنى الزمان انما هو بالنظر الى الواضع ولا شك ان الواضع
يصوغ صيغته المضارع والالهام على زباني بعينه اما الحال او
الاستقبال والاشتباه المتخالف عند المخاطب بسبب اشتراك
اللفظ وحصل الثاني من الحرف هو الذي يحتاج الى صحته
في دلالة على معناه وليس الوصولات والمهمات بحاجة
الى الصواب في دلالة على معانها بل يتوضعون معا بها فانهم
ذلك قال دام ظله الثاني اللفظ اما مفرد او
مركب بالاول ما لا يدرك جزوه على جز معناه حين هو جزوه
والثاني ما يدرك اقول القسم الثاني اللفظ هو
الموضوع اما الذي يدرك جزوه على جز معناه حين هو جزوه
او لا يدرك والاول هو المركب كزيد قائم فان كل جز منهما
يدل على جز من المعنى والثاني مفرد كزيد فان جزوه لا
يدل على جز معناه وعلم ان ارسطو عرف المفرد بأنه
الذي ليس لجزوه دلالة أصلا وشكك منه بعض الناس لعبد
الله وامثاله فانه مفرد عن الجزئية ودلالة فان الالهام
هذا الشك وان كان غير وارد بزيادة قيد وهو حين هو
جزوه وانما اندفع هذا الشك به لان العبد وان كان يدل على

عقل

جزء العبودية لكن لا حين ما كان جزء العبد الله علم اناه حين
ما كان جزء الالهام له أصلا على شيء اذ هو في الحقيقة شئانية
لن من انان غاية ما في الباب انه اتفق اتفاق اللفظين كما اتفق
في انسان فلاجل ذلك اذ اختلف العبد المذكور فانهم ذلك
وهو ما شكك ومولز المفرد فلا يكون له جزء كبعض الحروف
وبعض الانواع المختلفة فتكسر العامة قاصرة عن متاولة
وحده ان السالبة لا يشترط بها وجود الموضوع فتعوز ان
لا يكون ذلك المفرد جزء وسبق عنه الدلالة واعلم انه كان على
الصف لرباني بعبارة اعم من هذه هي في اللفظ الموضوع ان
تصدق جزوه الدلالة على جز معناه فهو المركب والالهام المفرد
وهذه اعم من ان لا يكون له جز أصلا كقوله وماله جز لكن لا يدل
على شيء أصلا كزيد وماله جز وان كان لا يدل على جز معناه حين
الله علم وماله جز وان كان لا يدل على جز معناه لكن لا يقصده الدلالة
كالحيوان الناطق اذا جعل على الشخص انساني قال
دام ظله الثالث اللفظ والمعنى انما لهما فان منع تصور المعنى
الشركة هو العلم والالهام المتواطى لربنا وبه اقراره منه
والمشكلة لاختلاف وان تكثر اقسام الالفاظ المتباينة ولتكثر
اللفظ خاصة في المتزايدة ولتكثر المعنى خاصة فان كان قد
وضع الالهام في استعمال الثاني فهو المركب ان نقل للمناسبة

عقل

ولن نقل لمناسبة هو المتعبد للغير او العرفي او الشرعي
المتعبد اليه والالهام حقيقة بالنسبة الى الاول ويحار بالنسبة الى الثاني
ولن وضع لهما معا هو المشترك بالنسبة اليهما معا والحل بالنسبة الى
كل واحد منهما اقول القسم الثالث اللفظ الموضوع
اقال من يكون في احد او المعنى واحد او يكون كثيرا والمعنى كثيرا
او يكون في احد والمعنى كثيرا او بالعكس والاقسام اربعة الاول
لن يتحد اللفظ والمعنى ويحد اما ان يكون تصور ذلك المعنى ما يقا
من وقوع الشركة فيه او لا يكون فالاول العلم بزيد وعرفان قوه
معنى زيد وهو الشخص المعين منع من وقوع الشركة فيه والثاني
لا يدل على كونه له افراد باللفظ لثبات الشركة باللفظ او بالقوة
لثبات بالقوة فنلك الافراد اما ان يكون متساوية او لا تكون
والاول الاسماء المتواطئة كالأنيان والشخص فان افرادهم
الخارجية وافراد الشخص الذاتية متساوية في وقوع لفظي الزمان
والشخص عليها والثاني الالفاظ المشككة اي لا تكون الافراد
متساوية في وقوع اللفظ عليها بل يكون بعضها اولي واول
واشد كلفظ الوجود فان وقوعه على البارئ ثم اولى واشد
لكونه واجبا واول لكونه موقفا عما سواه او اول واشد
كالابيض فانه اولي في اللبس من العاج واشد القسم الثاني
ان يكون اللفظ والمعنى وفي الالفاظ المتباينة سوابق ثابت

عقل

المعاني بذواتها كالذوات والقلم والحجر والماء اويان يكون
احدهما صفة والآخر موصوفا كالسيف والصارم فان السيف
اسم لهذه الاله التي توصف بالصارم والصارم اسم لما اذا
اخرت بصفته الحدة اويان يكون احدهما ذاتا باعتبار صفة
ملك الذات بعينها لكن باعتبار صفة اخرى كالصارم والمهند
فان مدلول الاول الذات باعتبار صفة الحدة ومدلول الثاني
تلك الذات باعتبار صفة السبه اويان يكون احدهما صفة
صفة الصفة كالناطق والقصير القسم الثالث لكرر اللفظ
ذوات المعنى وفي الالفاظ المترادفة كالكلمة والاسم السبع
ولم يرد العنار للشراب السكر القسم الرابع لن يتحد اللفظ
المعنى فذلك اللفظ اما ان يكون موضوعا او لا معنى غير نقله الى
معنى اخر او وضع لهما معا والاول اما ان يكون ذلك النقل
لمناسبة بين المتقول عنه والمتقول اليه او لمناسبة بين
المتقول كخطبة مثلا فان موضوعه لنبه ثم نقل الى شخص
انساني لا لعل يناسبه بينهما والاول اما ان يكون المتقول
اخرى من المتقول عنه بحيث اذا اطلق اللفظ سبق الذهن
الى المتقول اليه ولا يكون والاول في الالفاظ المتقولة
ثم ان اقل من ان اهل اللغة يسمي منقول الجوز كالملايكة فانها
موضوعه لكل من له الرسالة ثم خصت ببعض الرسل كالملائكة

عقل

انه يعم في الحال فيصنفه مطلقا ان المطلق جزء المقيّد واذا
 المركب صنف جزؤه وانما لو لم يشترط بقا المعنى لصدق كافر على
 مرتبهم كقوله والجواب عن الاول بان منع بطلان الثاني
 قوله يصدق بقية في الحال فيصنف مطلقا فلما لا يلزم من
 المقيّد بغير اللطيف فانهم ذلك وعن الثاني لم استأع صنف الكافر
 على ان يندم كقوله ليس من جهة اللغة بل من جهة الشرع وانما
 فيه **قال** دام ظلة النعم الثالث في المشترك ذهب قوم
 الى امتناعه وهو خطأ لا مكانه في الحكمة ووجوده في اللغة
 موافق لظن الاصل والا لما حصل التناهي حالة التقاطع دون
 القرينة ولما استنفذ من التبعيات اصله ويعلم الاشتراك
 بنص اهل اللغة ويعلم بان الحقيقة في كل المعين **اقول**
 اختلف الاصوليون في المشترك فقال قوم بوجوب وقوعه وقال
 قوم بامتناع وقوعه وقال آخرون بامكان وقوعه وهو الحق
 واحصى القائلون بالوجوب ما لم يكن المشترك حلقا اكثره
 المسماة عن الامتياز والسلي ما طرأ في المقدم مثله ميان الملازمة
 ان المعاني غير متناهية واللفاظ متناهية واذا طبق المتناهي
 المتناسي لان يفاضل من غير التناهي فضل ويبان بطلان
 التالي لزم تلك المعاني فما احصى الى التعبير عنه فاقض حكمة
 الواضع وضع اللفاظ والجواب لمن المعاني المختلفة والاختلاف

لا يعم ناهيا وانما المتيقن على تقدير عدم ناهيا فلا يمنع لجواز
 الجمع لفظ واحد للعدد المشترك بينها كالحال لفظ الانسان مع
 افرادة الف التامة وعلى تقدير التسليم والمتعلق من امتنائه وغير
 تسليم لم يحج الى ان يوضع له لفظ واحد واحصى القائلون بالامتناع
 بان وضع المشترك في غير الواضع فكان متشعلا كونه
 حكمة مانه ان الغرض من اللفظ استفاضة المعنى من اللفظ
 المشترك لا استفاضة منه في الجواب انه يستأد بالقرائن
 وايضا ذلك معنى على لفظ الواضع واحد وذلك غير معلوم لجواز
 ان يكون قبله وضع لفظا بارا بمعنى ثم وضعت قبله اخرى
 ذلك اللفظ بازا بمعنى اخر وافق الاشتراك ثم لا بد من كون
 الاشتراك وجوده في اللغة فان لفظه العين وضعت لاجل
 ولعين الذهب والماء والنفس وغيره من معانيها واعلم ان
 الاشتراك وان كان واقعا لكنه على خلاف الاصل لانه لو لم يكن
 على خلاف الاصل لم يحصل المتناهي حالة التقاطع مع قطع النظر
 عن القرينة لان الاشتراك لو كان اصلا لم يوجب على المخاطبات
 حمل اللفظ الواحد عليه على الاشتراك وحيد شرودر منه
 في معانيه ولا ينبغي احدها بالقرينة وحيد لا يستأد
 السمعية في اصله ومعلوم انه ليس كذلك ويعلم الاشتراك
 اسانص اهل اللغة عليه كما نصوا على القرينة موضوع للقرينة

والخص وانما وجود علامة من علامات الحقيقة في كل
 وعلامة الحقيقة ستاتي **قال** دام ظله والقرينة لا
 يجوز استعمال اللفظ المشترك في كل معينه اللفظي سبيل الجواز
 لانه غير موضوع للجمع من حيث هو **اقول** الجواز
 الاصوليون في جواز استعمال المشترك في معانيه على الجمع من
 النافعي والقاضي ابو بكر والحجابي وعبد الجبار الى جواز وقوعه
 ابوهاشم وابو الحسن البصري والكرخي الى امتناعه احصى
 الاولون بالوقوف قال الله ان الله ولا يكتنه بصلوات على النبي
 والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار وقال الله
 تراب الله يمسح له من في السموات ومن في الارض والسموات
 والجنوم والحيات والسمك والدواب والجمود من الانسان ومع
 الجبهة على الارض ومن غير الخضر واحصى لما تغير في الواضع
 اذا وضع لفظا المعين على سبيل البدك فاما ان يكون قد وضعه
 مع ذلك للجمع بما معناه وان كان الثاني اسم استعماله في الجمع
 اذا تكلم تلك اللغة ولم يكن الاول فيمكن اللفظ له ثلث معان
 هذا وحده وذات وحده ومجربا وحيد لو استعمل في الجمع كان
 استعماله في بعض معانيه في كل واحد وهو خلاف المفروض والقرينة
 اختار جواز استعمال مجاز الحقيقة اما جواز استعمال فلما
 تقدم من الاشتر وامانه على سبيل الجواز فلجمه المانع لان مجتمعا

والاستعمال حقيقة لا محازا **قال** دام ظله **القول**
 في الحقيقة والحال الحقيقة استعمال اللفظ في موضع له في اللفظ
 الذي وقع به التقاطع والجواز استعماله في غير ما وضع له في اللفظ
 فليس الواضع للعلاقة والحقيقة لغوية وعرفية وشرعية
القول هذا تعريف اجود التعريفات المتقولة من القوم
 لقوله انواعها وهو منقول عن ابو الحسن المصري وكذلك حد
 المجاز لكنه لم يذكر القيد الاخير وهو قيد العلاقة ولا بد منه
 لانه لو لا العلاقة لكان وضع احدا واعلم لزم على قوله المجاز
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له شيئا لانه يخرج عنه المستعار
 لان الرجل الخمار لو سمناه بالاسد فاما ان يندرية مفهوم الاسد
 اولم يقدر فان قدرناه لم يكن استعمال اللفظ في غير موضوعه
 ولم يقدر لم يحصل له تعظيم باطلاق هذا الاسم عليه كما لو
 جعلناه علمه له وحده انا لا نسلم انه اذا لم يقدر فيه مفهوم
 الاسد لم يحصل له التعظيم ولنا يلزم ذلك لزم لو لم يقدر مع
 ذلك تحاشيته المختصة به اما لو قدرنا الشجاعة الاسدية حا
 صله فيه لم يلزم من التعظيم واعلم ان الحقيقة تختلف اسمها
 بحسب اختلاف الواضع فان كان واصفا اهل اللغة بحقيقة
 لغوية كالدار والارض وغيرهما وان كان العرفي سمي عنده
 كالدابة لبعض الهائم وان كان الشرع سمي شرعية كالصلاة

الخاص

وعزها قال **دام ظله** ولحق لزم الشرعية على القوي
واللغز القوي عن كونه عربيا **اقول** لخصت الامور
في الحقيقة الشرعية فنفاهما القافي اوبكر مطلقا وابتنها المعتزلة
مطلقا فان كان اسم الفعل كالصلوة والزكاة سموه شرعية وما
كان اسم الذات كالقوس والقاسق والكافر سموه دينية
واستدل القافي بانها لو كانت واقعة لما كان القرآن كله
عربيا والتالي باطل فالقدمه مثله بيان الشوطيه ان القرآن
يشتمل على الاسماء المتعارفة فيها والفرض انما غير عربيه وبيان
بطلان الثاني قوله ثم انما اولناه قرانا عربيا والضم القرآن
كله واحتمل **الاعتزله** بان الشارع استعمل الفاظ المعاني
لم يخطر ببال اهل اللغة ووجدت على ما كانت الحقيقة فيها ما يوافق
الزمن وكلمة النبي في حكم حقائق لاننا لا نريد بالحقيقة انه ذلك
كالصاوة فابنائى اللغة الدعاء واستعملها الشارع في هذه الاركان
المخصوصة والصوم فانه في اللغة الاساك واستعملها الشارع
للاساك عن جميع الفطرات بفار مع النية والجماعة في اللغة
القبض واستعمله الشارع لما سئل يعني في شاعر مخصوصه
في محله واجاب القاصي عن ذلك بان هذه الالفاظ مستعملة
فيما وضعت له وللزوائد سر وطبيعة الفعل واعلم انه
يمكن الجمع بين الدليلين اذ لا منافاه بين كون هذه الاسماء حقائق

4
اهل الشرع ومجازات لغوية وحسب لا يلزم من كون القرآن
عربيا استقاء الحقائق الشرعية لانها مجازات عربية ولذلك
قال المصنف ولحق لزم الشرعية مجاز لغوي **قال**
دام ظله لعل لزم النقل على خلاف الاصل والما حصل التفاهم
المخاطبة قبل المجاز عن التعيين ولزومته على الوضع الاول والاشبه
والوضع الثاني فيمكن من وجوه بالنسبة الى ما توقف على الاول
خاصه وكذلك المجاز على خلاف الاصل فيحمل على الحقيقة ما
لم يدل دليل على علم اراقتها لان الوضع اما وضع اللفظ
به في الدلالة على ما وضعت له وانما سم ذلك بارادة المعنى
له اللفظ عند الضرر من المعارض ولان المجاز لو ساءوى ففهمه
لما حصل التفاهم عند مخاطبة كما قلناه **اولا اقول**
اعلم ان العمل في الكلام علم النقل وعلم المجاز يعني اذا صدر لفظ
من اهل اللغة او اهل الشرع لمعنى يجب ان يحمل على ايه موضوع
لذلك المعنى من غير نقل من معنى اخر اليه لانه لو لم يكن ذلك لم
يحمل التفاهم حاله المخاطب الا بعد البحث انه منقول او
غير منقول وليس كذلك لاننا نفهم المعاني حاله المخاطبة وليس
لم بحث في النقل وايضا النقل يتوقف على بلوغ اشياء الوضع
الاول ونسخه والوضع الثاني وغير المنقول يتوقف على شيء
واحد وهو الوضع فيمكن النقل من وجوه فلا يصار اليه الا لاجل

دليل وكذا لو كان احتمال المجاز متساويا لاحتمال الحقيقة
حصل التفاهم حاله المخاطب لا بعد البحث والاستفاد
ارادة الحقيقة او المجاز وليس الامر كذلك **قال** **دام ظله**
واعلم ان المجاز واقع في القرآن والسنة **اقول** **دام ظله**
الناس الى انكار المجاز في اللغة وهو لا يبعد عن المكالمه
لمكانهم ونقل عن الظاهره انكاره في القرآن محتجgin بانه لو
وجد فيه لزم استعماله على الكذب والتالي باطل فالمقدم مثله
بيان الملازمة ان المجاز يستلزم صحة النفي وصحة النفي يستلزم
كذب المجاز فيمكن كذبا وبطلان الثاني ظاهر وبانه لو وجد
فيه لكان اللبس محورا وليس كذلك باله تفاهي وبيان الملازمة
لزمه ومعنى النفي يستلزم لزم يشق له من ذلك المعنى اسم
عن الاول انما لا نسلم لزم صحة النفي يستلزم الكذب ولما يلزم
لزم لو كان النفي والاحجاب واردين على معنى واحد واما لو كان
النفي للمعنى الحقيقي والاحجاب للمجاز لم يلزم الكذب ومن الثاني
انما منع وجوب الاستفاد لكل ما قام به معنى وسنة انواع كذا
سليما لكن نقول يجوز ذلك لغة لكن منع من اطلاقه عليه
شرعا قال **دام ظله** وهو قد يكثر بالزيادة والنقصان
ويانقل **اقول** اعلم ان انواع المجاز كثيرة منها الزيادة
كقوله لم يمسك كمثلته شيء فان الكائن وضع للفاوه فاذا استعمل

وجه لا يبعد كان مجازا لانه على خلاف الوضع ومنها
نقصان كقول النبي صرنا انا من دودي ولا الدود مني ارا دما انما من
اهل الدود ولا الدود من اشغالي وجعل المعنى الزيادة والنقصان
تسمي النقل بوزن بانها لا يساوي نقل وليس كذلك لانها ايضا
يستلزمان النقل وايضا تعرفه للمجاز الذي تقدم ذكره
ومنها اطلاق السبب على المسبب كقوله من يلقوا رحابكم
ولو بالسلام اى صلواها والبل سبب الوصل في بعض الاصنام
ومنها اطلاق المسبب على السبب كقوله النفي انما قال
الشاعر شربت الانهم حتى وصل قفلى كذا كذا انهم يذهب بالعقول
ومنها اطلاق الكل على الجز كقوله السارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما وارااد البعض ومنها اطلاق الجز على الكل
كقوله من لا سبق الا في نضل او خفا او حان وارااد بالكل
النسب والمخف الا ببل وبالحافز الفرس ومنها اطلاق
الملزوم على الملازم كقول عائشة لعرج بن قيس قال لا يكثر اوبكر
الاميا اوصيه والله ما وضعت الحظم على انفاك من الان
وضع الحظم لان وضع الحظم ملزوم الولاية ومنها اطلاق
الملازم على الملازم مثاله ما روى عن النبي صلى الله عليه واله
الاخر ابط اهله وشذ المزمه ولما روى عن النبي صلى الله عليه واله
من المسالك الشاعر قوم اذا حاربوا اشتدوا وازارهم
دفع النساء ولو بات باطهار

دليل وكذا لو كان احتمال المجاز مساويا لاحتمال الحقيقة
 حصل التفاهم حاله التخابر لا بعد البحث والاستقصاء
 ارادة الحقيقة او المجاز وليس الاثر كذلك **قال** دام ظله
 واعلم ان المجاز واقع في القرآن والسنة **اقول** **دفع**
 الناس الى انكار المجاز في اللغة وهو لا يجوز ان يكون
 لما كان يتم وينقل عن الظاهر انكاره في القرآن محقق بانه لو
 جعل فيه لزم اشتراطه على الكذب والتالي باطل فالمتقدم مثله
 بيان الملازمة ان المجاز ينلزم صحة النفي وصحة النفي ينلزم
 كذب المجاز فيكون كذا ويطلق التالى ظاهر وبانه لو وجد
 فيه لكان الله محورا وليس كذلك **قال** تفاق وبيان الملازمة
 لنزول معنى النفي ينلزم ان يشق له من ذلك المعنى اسم
 عن الارب انا لانسلم لنزول معنى الكذب وانما يلزم
 لنزول معنى النفي والاحتمال واردين على معنى واحد واما لو كان
 النفي المعنى الحقيقي والاحتمال للمجاز لم يلزم الكذب وعن الثاني
 انما منع وجوب الاستغناء لكل ما قام به معنى وسنة انواع كذا
 سلمه **لكن** نقول يجوز ذلك لغة لكن منع من اطلاقه عليه
شرعا قال دام ظله وهو يدل بانه زيادة والنقصان
 وبالتقل **اقول** اعلم ان انواع المجاز كثيرة منها الزيادة
 كقوله تيمس كمثلته شئ فان الكاف وضع لله واوه فاذا استعمل

وجه لا بعد كان مجازا لانه على خلاف الوضع ومنها
 نقصان كقول النضر صا انا من دي ولا الدرد مني اراد ما انما
 اهل الدرد ولا الدرد من اشغال وجعل المصنف الزيادة **والنقصان**
 قسمين الاول يوزن بانهما ليسا بنقل وليس كذلك لانهما ايضا
 يستلزمان النقل وايضا تعريفة للمجاز الذي تقدم ذكره **والثاني**
 ومنها اطلاق السبب على المسبب كقوله ما بلوا رحاكم
 ولو بالسلم اى صلوها والبل سبب الوصل في بعض الاصنام
 ومنها اطلاق المسبب على السبب كقوله الخمر ايضا **قال**
 الشاعر شرب الخمر حتى ضل عقله كذا كذا الاثم يذهب بالعقول
 ومنها اطلاق الكل على الجزء كقوله السارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما واراد البعض ومنها اطلاق الجزء على الكل
 كقوله من لا سبق الا في فضل اخذ او حافر واراد بالكل
 الثناب وبلغت الايل وبلغا من الفرس ومنها اطلاق
 الملزوم على اللازم كقول عائشة لعرج بن قال لا يكسر ابوك
 الا مني اوصى به والله ما وصفت الخظم على انفاك من الابل
 وضع الخظم لان وضع الخطام ملزوم للولامة ومنها اطلاق
 اللزوم على الملزوم مثله ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل العشر
 الاواخر اعطى اهله وسد المزور ولما من مزور المزور اعطى
 من السكافك الشاعر قوم اذا حاربوا شربوا وازارهم
 دفركت ولو بان باطبار

ومنها اطلاق النفي على ما يؤول اليه كقوله ولا يلدوا
 فاهرا كفارا ومنها تسمية الشئ باسم ما كان تسمية المعنى
 عبدا ومنها اطلاق احد المتشابهين على الاخر وهو التعداد
 كقوله الرجل السباع بالاسد ومنه الحديث خلف فيكم الثقلان
 كتاب الله وعترتي واطلاق المصدر على الفاعل كقوله فلان علك
 وضوم بقوى على انه من هذا القبيل كمن باب الحذف اى دو
 علك ودو وضوم واللام بعد المبالغة المطلوبة ومنها اطلاق اسم
 المحل على الحال كقوله جري النهر وسال المزاب ومنه تسمية
 المطر ساء والمفتى المخصوص عايطا والذكر الحسن لسانا
 ثم واجعل لي لسان صدق في الاخرى اى ذكر اصبا ومنها
 اطلاق الحال على المحل كقوله ثم واما الذين ابيضت وجوههم
 فنى رحمة الله بهم بها خالدين اى فى الجنة لانها محل الرحمة
 ومنها اطلاق احد الضدين على الاخر كقوله ثم وجزا سية
 سية مثلها ومنه المبتدئ سية ومنه المجازى حسنة ومنها
 قولهم فى الدعاء اله فائتله الله ومنها اطلاق اسم العام على الخاص
 كقوله ثم والشعرار شعهم الفاوون ولم يرد كلهم **قال**
 دام ظله ويظهر كونه اللفظ حقيقة ومجازا بالنظر عن اهل اللغة
 وما دعى المعنى الى الذهن فى الحقيقة واستغناءه عن القرينة
 بها وبعد ذلك فى المجاز ويتعلقه بما يستحيل تعلقه عليه

قال اعلم انه لما اشترك الحقيقة والمجاز فى مطلق الاستعمال
 اخرج الى الفرق بينهما وتعلم ذلك بالنظر عن الراصع والعلامة **والنقصان**
 مثل كقول هذا حقيقة وذاك مجاز او يقتصر على احدهما
 والى العلامة فلا بد ان يكون متفاد من الاستغناء فى الحقيقة
 والمجازان المنصوصة من الواضع والابلزوم الدور وعلاسا للشيء
 كثيرة منها ما ساد المعنى الى الذهن ومنها استغناءه عن القرينة
 ومنها كذب النفي اى فى اللزوم المعنى وغير ذلك من العلام
 وعدم هذه العلام على المجاز وتعلم ايضا تعلقه بما يستحيل
 به كقوله ثم وسال القرينة فان القرينة مما يستحيل ان يسأل عنه
قال دام ظله ومنه كثر استعمال المجاز ونقل الحقيقة **فهم**
 الحقيقة مجازا عن مجاز الحقيقة عن قرينة فيحمل على احدهما بالقرينة
اقول اعلم انه كثيرا ما يكثر استعمال المجاز بحيث لا
 يسبق الى الاذهان الا المعنى المجازى فيصير الحقيقة مجازا والمجاز
 حقيقة عن فيه ان كان المخبر عرافا كالدابة وشرعية لمكان كجوز
 اهل الشرع كالطلاق فانه موضوع لزاله بطلن السيد ويجوز
 الشارع انزاله قيد النكاح وهذا لا يحمل للفظ على احدهما الا
 بالقرينة لان المعنى المجازى من حيث المجاز يوجب الضعف
 حين الترجيح به يوجب القوة والمعنى الحقيقي من حيث الحقيقة يوجب
 القوة ومن حيث المرجحية يوجب الضعف فيحصل المتعاد

ففتحنا الى القرينة في كل معية كالشرك **قال** **داود**
 لعل في البحث الخامس في تعارض احوال اللفظ النقل اولى من الاشتراك
 لان المعنى في النقل دائما يحصل الفهم بخلاف الاشتراك في الجار
 اولى من الاشتراك لان اللفظ لا يخرج عن القرينة حتى يمتد
 والا فعلى الجار والاصح ان اولى من الاشتراك لان صحته مشروط
 بالعلم بعينه بخلاف الاشتراك والتخصيص اولى من الاشتراك
 لانه خبر من الجار والمجاز اولى من النقل لاقتدار النقل الى الاتفاق
 عليه من اهل اللغة والاصح ان اولى من الاشتراك والتخصيص اولى
 من النقل لانه خبر من الجار والمجاز اولى من الاصطلاح لكثرته
 والتخصيص اولى من الجار لانه استعمال اللفظ مع التخصيص اولى
 من اوردته ومن الاصطلاح لانه اوردت الجار **اقول** **اعلم** ان
 النقل الواقع في مراد المتكلم لا يكون الا لاصح خمس احتمالات
 الاشتراك والنقل والمجاز والاصح والتخصيص لانه اذا انشأ
 احتمال الاشتراك والنقل كان للفظ معنى واحد واذا انشأ
 احتمال المجاز والاصح كان المراد من اللفظ ما وضع له واذا
 انشأ احتمال التخصيص كان المراد جميع ما وضع له وحده لا ينفى
 احتمال والتعارض الواقع من هذه الاحتمالات عشرة من الاشتراك
 والاربعه الباقية وبين النقل والملة الباقية ومن الجار والمجاز
 وبين الباقيتين **ا** اذا وقع التعارض من الاشتراك بالنقل

اولى لان النقل له معنى واحد دائما قبل النقل والمعنى المتكلم
 عنه واما بعد فالمعنى المتكلم اليه فلا يقع الاختلاف في الفهم
 بخلاف الاشتراك لان معناه متعدد دائما وتعدد المعنى يستلزم
 اختلاف الفهم **ب** اذا وقع التعارض من الجار والاشتراك
 فالجار اولى لان اللفظ المجازي اذا لم يخرج عن القرينة حصل
 على الجار والاصح للمعنى والتخصيص للاختلاف في الحالات بخلاف
 المشترك لانه يستلزم اختلاف الفهم عند فقد القرينة **ج** اذا
 وقع التعارض من الاصطلاح والاشتراك فالاصطلاح اولى اما لان
 صحة الاصطلاح مشروط بعلم بعينه كقولهم **د** وسئل القرينة
 فانه لو لم يكن يعلم كل احد ان الخبر هو اهل لم يكن الاصطلاح كما لم
 يخرج في قولك ضربت زيداً وتريد غلاماً زيداً واما لانه من باب
 الاصطلاح وهو من محاسن الكلام **هـ** فالتخصص باووب جوامع العلم
 واخصر في الكلام احصاء **و** اذا وقع التعارض من التخصيص
 والاشتراك فالاشتراك اولى لان التخصيص خبر من الجار كما هو
 سياق والمجاز خبر من الاشتراك كما تقدم والخبر من الخبر من الشيء
 خبر من ذلك الشيء لا محالة **هـ** اذا وقع التعارض من النقل والمجاز
 فالجار اولى لان النقل يقتضي اتفاق اهل اللسان على تعيين
 المراد وذلك متعذر ومنعصر والمجاز يحتاج الى قرينة وذلك
 مبني **و** اذا وقع التعارض من النقل والاصطلاح فالاصطلاح اولى

ليس ما تقدم من لزوم الجار خبر من النقل **ا** اذا وقع التعارض من النقل
 والتخصيص فالتخصيص اولى لان التخصيص خبر من الجار على ما ياتي في
 والمجاز خبر من النقل على ما تقدم **ح** اذا وقع التعارض من الجار
 والمجاز اولى لانه اكثر والكثرة اشارة الى رجحان هكدي قاله المصنف
 ولحق انهما سوا التساو بهما في الافتقار الى القرينة وان رجح الجار
 بالكثرة رجح الاصطلاح به من محاسن الكلام كما تقدم **ط** اذا
 وقع التعارض من الجار والتخصيص فالتخصيص اولى لان اللفظ العام
 لا يخرج عن قرينة التخصيص يحمل على ما وضع له فيحصل مراد المتكلم
 وزيادة بخلاف الجار فانه اذا خرج عن القرينة يحمل على الحقيقة
 فيحصل غير مراده **ث** اذا وقع التعارض من الاصطلاح والتخصيص
 اولى لان التخصيص خبر من الجار والمجاز اما خبر من الاصطلاح
 وعلى التقديرين يلزم لزم كبر التخصيص خبر من الاصطلاح **قال**
 دام ظله البحث السادس في تعارض وجهيها الواو الجمع
 المطلق لعدم التناقض في مثل رايته زيداً وعمره اقله والتكرار
 لم يسل بعد ولسوال الصحابة عن الدلالة بالصفا والمرور وان
 اهل اللغة قالوا انها كواو الجمع وقيل للترتيب الحاجة الى التعبير
 عنه وهو متعارض مطلق الجمع مع اولويه ما قلناه **اقول**
 اعلم ان الواو العاطفة للجمع المطلق ولم يقد الترتيب **قال** **ابو علي**
 النابسي اجمع بخلاف البصرة والكوفة عليه وذكره سيويه في سورة

خبر موضوعاً في كتابه هذا الجمع المطلق **ج** اجمعهم دليلاً
 على المدعى ولكن لو اردنا الاستظهار بالدليل نقول انها لو كانت
 للترتيب لزم التكرار في قول القائل رايته زيداً وعمره اقله
 والتناقض في قوله قبله وصدق الملة به ويطلق التالي
 معلومان وايضاً ان الصحابة لما اردوا التحسين في الصفا والمرور
 قالوا يا ايها رسول الله صل الله عليه وسلم قال **د** ولما بدا الله ولو كان
 الواو مفيداً للترتيب لما استند على اهل اللسان ولم يحتجوا الى
 السؤال لانه حينئذ معلوم من قوله ان الصفا والمرور من
 تعاريف الله وايضاً ان اهل اللغة اجمعوا على لزوم الواو العاطفة
 في المشتقات منزهة والجمع في التثنيات ومعنى ذلك ان العرب
 اذا اردوا جمع الاسماء في حكم فان كانت الاسماء متفقة
 ومسلم ومسلم مثله اتوا بواو الجمع فقالوا جوار المسلمين ولم يذكروا
 مختلفه كزيد وعمر ويكر اتوا بواو الجمع فقالوا جوار المسلمين ولم يذكروا
 وعمر ويكر فيك الزواو الجمع لم يقد الترتيب فكذا في الواو
 واحسن الخالف بان الترتيب مع التعقيب قد وضع له القاء
 والترتيب لا مع التعقيب وضع له ثم ومطلق الترتيب معنى آخر
 محمول فيحتاج الى التعبير عنه وليس شيء يعلم لذلك الا الواد
 فتكون موضوعه له وهذا معارض بان الجمع المطلق ايضا معنى
 محمول فيحتاج الى التعبير عنه وليس **ا** الا الواو اولى **قال**

تسمى معناه ان مفهوم الجمع المطلق هو مفهوم الترتيب المطلق
 ولازم له فلو كان للترتيب المطلق جاز حمله على الجمع المطلق
 لمكان الملازمة ولو كان للجمع المطلق لم يجوز حمله على الترتيب
 المطلق لعدم الملازمة فلهذا صحح الجواز غير مشروطه بالملازمة
 كما تقدم فلهذا ما ذكره وعلى تقدير التسليم بعارضة بوجه آخر
 وبموجب الحاجة الى التعبير عن المعنى الاعم اشترى الحاجة الى التعبير
 عن المعنى الاخص لانه كل احتياج الى ذكر الاخص يحتاج الى ذكر
 الاعم ولا يتعكس **قال** دام ظله الفاعل للترتيب على حسب ما
 يمكن **اقول** اعلم ان الفاعل للتعقيب ليس للتعقيب فلهذا
 بل هو بحسب الامكان فان التعقيب قولك رايت زيداً فاعل الراء
 مثل التعقيب قولك دخلت بغداد فالكونه والذوق قد استعمل
 اهل التعقيب اجماع اهل اللغة وقيل انها في الجملة ليست للتعقيب
 لتعدد حمل مثل قوله لا تقربوا على الله كذا فيسبغكم بعدا
 وقوله وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فممن مقررته على
 الترتيب **قال** دام ظله وفي النظر في الحقيقة او تقدير
 القول اما التحقيق ففي كل موضع يكون المظهر والمختار
 والطارق خزانة ويكون له اختيار كقولك اللهم في الكبر والتقدير
 بما تقدم احد هذه مثال ففقدان الاول قولك في صدر فلا تعلم
 جمه ومثال فقدان الثاني قولك فلان في خبري ومثال فقدان

المالك قوله لا ولا صلتكم في جازع النخل **قال** دام ظله
 ومن لا يتذكر الغاية والتعويض والتيسر والصله **اقول** اعلم
 ان من الجازع لها معان احدها ابتداء الغاية في المكان كقولك
 شرب من البصرة وثانيها التعويض كقولك اخذت من الدارهم
 وثالثها التيسر كقوله فاصبوا الرخص من الارياض واربعاها
 للصله اي الزيادة كقولك ما جاني من احد **قال** دام ظله
 والمادة قبل التعويض فما استدرى منه **اقول** قاله
 الشافعي وعبد الجبار وابو الحسن البصري ان السائر اذا دخل في
 الفعل المتعدي كقوله فاستحو امروءكم بنفسه التعويض قد
 واستلوا امروءان العرق من تحت يدي بالمندبل والمجايط
 وبمستحق المندبل والمجايط فان الاول يقتضي التعويض دون
 الثاني وانكر ذلك مالك والقاضي والسيوطي والحنفية يحتج
 بقول ابن جني ان كون السائر للتعويض لا يعرفه اهل اللغة
قال دام ظله واما المحصر بالنقل **اقول** نقل عن
 اهل اللغة ان اما موضوعه المحصر في لسان المذكور وفي ما
 عداه وكذا في دليل الكي رايه في استلوا على هذا **قال**
 بقوله الفرزدق ^{قوله والفرزدق}
 انا الذي انا الحامي الدنيا وما لنا نبلغ من احسانهم انا او مشي
 احدها من حيث اللغة والاخر من حيث المعنى اما الاول فهو انه

لولا ان كان المحصر لزم غلط الفرزدق واللازم باطل والمذكور
 بيان الملازمة انه لو لم يكن المحصر لوجب اجراء الكلام على
 ظاهره وهو غلط او لا يقال يدافع انا بل يقال ادافع واما
 اذا كان المحصر فيسقيم الكلام لان التقدير يصح ما يدافع
 انا وبطلان اللازم ظاهر لكنه من خول النسخا بولسا الثاني
 فهو ان يقصود الشارع من هذا البيت الانتحار والانتحار لا يحصل
 الاعلى تقدير ان يحصل المدافعة منه ومن مثله لا من غيرهما
 معنى المحصر **قال** دام ظله الفصل الثاني في الاحكام
 وفيه مباحث الاول الفعل اما ان يكون على صفة لاجلها يستحق
 فاعله الذم وهو القبح او لا وهو الحسن والقبح حرام وبها محذور
 والحسن اما ان يسم تاركه شرعا وهو الواجب ويسمى ايضا
 الفرض ولا يدم فان فعله راجح في الشرع فهو المستحب
 والمندوب والنقل والتطوع والسنة ولم يكن من وجوهها هو
 المكروه ولم يوافقها في طبعها واطلق فلاحكام هذه
 الخمسة لا غير **اقول** هذه هي الاحكام الشرعية وهي
 خمسة بدليل المحصر العنق الذي صوره المصنف ويعلم من هذا
 المحصر كل واحد منها لان ميز كل حكم اذا ضم الى مخرج
 القية حصل هذا الحكم فالتيمم فعل مشتمل على صفة
 يستحق فاعله الذم والحسن فعل لا يشتمل على صفة لاجلها

فاعله الذم والواجب فعل يستحق تاركه الذم وكل واحد من هذه
 الثلاثة شرعي لزم علم الاستحقاق شرعا وعقلى لزم علم عقلا ولا
 فرق بين الواجب والفرض خلافا للمصنف فانهم خصوا القرص
 بالمعطوع به والواجب بالمطوق والمندوب بفعل لا يدم تاركه
 شرعا ويحكم فعله راجحا في نظر الشارع واعلم ان هذا الواجب
 والمندوب يقتضي بالواجب المحذور والواجب الموسع عند كل
 فان الواجب المحذور كمال الكفارة بوصف كل واحد منها
 بالوجوب عندهم ومع ذلك لو تركه المكلف باتان الاخر لا
 يدم وكذلك الواجب الموسع لو تركه المكلف في اول الوقت لا
 يدم وانما تساهل المصنف فيه لانه قصد المحصر فقط دون
 الحد ومزايا ذلك يزيد في اخره على بعض الوجوه
 والمكروه فعل لا يدم تاركه شرعا ويحكم فعله مرجحا في نظر
 الشارع والمباح فعل لا يدم تاركه شرعا عند الشارع **قال**
 دام ظله الثاني الحكم قد يكون صحيحا وفي العبادات ما
 وافق الشرع وفي المعاملات ما يترتب عليه اثره وقد يكون
 فاسدا وهو ما ينافيها وبطلان عليه الباطل **اقول**
 الحكم قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا وهما ان يكونان في
 العبادات وقد يكونان في المعاملات اما في العبادات فابعد
 بالفصحى وافق الشرع وبالفاسد خلافه هذا عند المتكلمين واما

الغنى فانه يريدون بالصحيح ما استقطب الفاسد وبالفاسد
 مستقطب وفائدة الخلاف تطهر في صورة صلاة طاهر الطهارة
 وايضا محصية عند المتكلمين وفاسد عند الفقهاء لا يفهمه
 الغنى في المعاملات اريد بالصحيح ما يترب عليه امره وبا
 لما سد حلاله ولا فرق بين الفاسد والباطل في الجملة
 فانه جعلوا الفاسد واسطه بين الصحيح والباطل وقالوا
 انه الذي يكون معصيا باصله لكن لا يكون مفسدا وعائدا
 وصفه كعقد الوفا مثله فانه مشروع من حيث انه صحيح وممنوع
 من صيانه بسبل على الزيادة **قال** دام ظله الباطل
 الاضرار في العبادات ما استقطب الامر والاداء ما فعل في
 وجه والاعادة ما فعل فاما الموضع فخل في الاول والغنى
 هو فعل الغنى على وجه المحذور **اقول** اعلم
 ان الفعل لا يوصف بالاحراز وسلم الاحراز فاما كل فعل
 استقطب الامر وسلم الاجزاء ما لم يفسد ولا يوصف الفعل
 بهما الا ما هو لا يترب عليه حكمه ومع له لا يترب كالعلاء
 والمؤمن والنجس خلاف ما لا يقع الا على جهة واحدة كخبره للدين
 والاداء عاده ففعله وقها سواء كان مضاعفا او مرسعا
 والاعادة مبالغ لعادة فعلت مبالاة الاصل الاول في
 سواء كانت في وهما او بعد وقها والغنى عبارة فانه

زود شرعا وفي قول المصنف انما فعل الغنى في غير
 وجه المحذور ساهل لان الغنى اما ترك منه العقل
 او الوقت او الاحتمال لغرضها الاول لا يقع لان العقل
 الغنى لا يفعل واذا صار بها لا يكون مضاعفا أصلا وكذا
 لما في الروم التكرار ان يصرف قدره الغنى فعل الدين
 وقته في غير وجه **قال** دام ظله الرابع الحكم بالحسن
 والصحة قد يكون ضروريا لحسن الصدق المانع وفيه الكذب
 اعلم وطريقا لحسن الصدق الصادق وفتح الكذب المانع
 وسبعا لحسن صوم شهر رمضان وفتح صوم العبد لا يعلم
 بالشرع من الصدق وفتح الكذب مع سائرهما في الزيادة
 وينبغي من الصادق والكاذب مدعى الشهادة والبروق بوجه
 ثم ووجهه ومن جعل ذلك شرعا اصل هذه الاحكام ولم يرد
 بطلان الشريعة **اقول** اعلم ان هذه المسئلة من حكم
 المعارك من لا تاعه والمعرفة له بل هي لا تاعه الى ان العقل
 لا يدرك على نعم من النساء ولا على حشها وانما الماسنفا ذلك
 من الشرع لا من العقل ودفع المعرفة الى العقل لا من العقل
 الا ما هو حسن بغير ما به فالوا ان الحكم بالحسن والغنى قد يكون
 ضرورة العقل لحسن الصدق المانع وفيه الكذب الصادق
 وقد يكون بالاستدلال بحسن الصدق الصادق وفتح الكذب

الثاني وقد يكون بالسرعة كحسن صوم رمضان وفيه صوم
 به فالوا ان المصنف لحسن الصدق كونه صدقا لا ادا اعلم
 من وجهه حكمنا بحسنه واد اعلم ان صدقه له حكم كحسن طهر
 الكذب واستدلوا على هذا المطلوب بوجهه من ان الو
 بطحا النظر عن الرابع ووجهنا الى انما احسننا بحسن
 الصدق وفتح الكذب مع كونهما سواء من جميع المانع
 والمضاد وليس ذلك الخاتم هو الشرع لا يافطنا بطريقه هو
 العقل ولا جل ذلك توافقا البراهمة في هذه الاحكام مع ذلك
 الشرائع ومنها انه لو لم يعلم احسن النعمان بالسرعة كحسن
 الفرق بين النبي والمنقذ والله باطل فالمرور منه ما
 الملازمة لهما ما استوفى في مطلق دعوى النبوة فلا تفرق
 يفرق بين الدعوى وحسن احدهما ويصح الاخرى وليس ذلك
 الشرع لانه لم يثبت بعد ولا العقل لا ياف صاعدا حكمه هو
 الذي ثم طاهر لانه مستلزم بطلان الشرع واحكامه ما شرها
 وسواء الله لو كان الحكم بالحسن والصحة متصور في الشرع لم يبق
 الزوف هو فعله ووجهه والله باطل والمرور منه ما
 الملازمة انه مستلزم بحسنه الكذب ومع تحوير الكذب لم يبق
 الزوف وبطلان الثاني ظاهر لانه مستلزم بطلان الشريعة
قال دام ظله شكر المنعم واحسنه والضرر منه

اقول هذه المسئلة هي من جملة المعارك التي
 لا يحل في الضرر احتواها وحواها واقتصر المصنف فيها
 على انما الضرر لانه اذا احتج جعلت في الحكم كرماد
 من وجهه الربح في يوم عاصم كرماد استلزام في مقابلته
 الشرع ولما لا يقول انما الضرر معناه لا في الضرر
 حاشا انما العبد في مضاهاه وليس كذلك وعلى قدر التسليم
 سكراني منعم ولجب بالضرر مع منعم سكره وسكره
 الكفران او منعم لا يكون هذه المصدا الاول مسلم لكن كرم
 الذي هو المذمة لان الله هذه الصفة والثاني ممنوع لاني احلف
 بالايان التي لا تخارج عنها الى راحة نفس وعلى واطرط البري
 والنعمت فلم احد نفسي وانما عابلك ولا طابا فان عذبتني
 ذلك كان لحاجا ويكفي في حاجا عنه بان ذلك من قبل ما يحكم
 العقل بواسطة لا يخبر عن الذهن عند تصور الخلود وذلك
 بواسطة منها في دفع الضرر المعانين وهذا السر من القياس
 جعله الاول من قبل ما دى لاقسه وسموه فطريق القياس
 وانكار خصم بكارة قوله سكراني منعم واصلا الى اخره
 فلما المذمة في كرم بطلان المنعم والايان مقابلته باصنافها فان
 الذم بالشرط طريق امر وشركه طريق محرف والعقل يحكم
 سلوك الطريق لمن دون المحور وهذا القدر هو ما اذن في قولنا

او بالعريه كقولك والرازي ان برصه او اذ هو جليل كان
وكرتك فذم مقام الخبز كقولك صا اذ لم يسمي وبعينه
الساقي لم اعتبار الاستعلاء في الامر مومن جدي في
الضري واما خبره من العير له فمعتبر في العلو والمساو ولا
معتبر في العلو ولا الاستعلاء ويصح ان يكون اما في العلو
معتبر وقوله قد حكاه عن فرعون مما اذا امره من الله كان
اعلى ربه وقال عمر بن العاص لمعونه امرتك امر اجارما فمضى
وقال خبر من وجهه لم يظنه وليس موافق
امرهم امرى لمعرج القوى وهل ينال الرشد الاضيق العبد
واما في الاستعلاء فمعتبر فلا في الاعلى لو قال لا دون الاعلى
سبل الضرع لا يعلو العقل من الامرين ولو قال لا دون
للادلى الفعل على سبل الاستعلاء بعدونه من الامرين ولهذا
محمونه وليس هذا التحسين الا انه امر لمن هو اعلى ربه منه
قال دام ظله وهو موصوفه في القول بخارجي الفعل لا لانه
الاستراك **اقول** الامر سبل في قول وهو ظاهر
الفعل كقولهم امر فلان كذا وكذا وراى امره الى فلا علو
اما في مقرر صفة فيها او محال فيها او حقيقة في الفعل
محال في القول او بالعكس والاول باطل لانه حشد يكون
شخصا والاصل عدمه وكذا الثاني والا لوجب ليعرف له

لن يكون الترجيح المانع من التقيض الثالث لن يكون لفظ
الدال على مطلق الترجيح الرابع لن يكون لفظ الدال
على الترجيح المانع من التقيض الخامس لن يكون لفظ العرف
الدال على مطلق الترجيح السادس لن يكون لفظ العرف
الزائد على الترجيح المانع من التقيض والحق انها موضوعه
اللفظ الدال على الترجيح اما انه على اى ترجيح ساقى
والرسل عليه لراى لانه قالوا الامور صرت بغير اذن
لجعلوا بغير الصفة امر او اجل ذلك لو كان قبل الامر
وعلى خبرهم انما يسمون منه مدلول صفة الامر لا تحت
الحكم بقوله اذا احدثك الناس معروفا وان شهدوا لرسول الله
والله علم انك لرسول الله والذين يسمون المنافق لكانوا يسمون
ثم كذبهم في شهادتهم ومعلوم انهم كانوا صادقين في المعنى
الساقي فلا بد من اثبات شئ اخر لحدوث الكذب الله وهو مدلول
اللفظ ومعلوم الاحتمال ان الكلام لى المواد وانما جعل
اللسان على المواد دليله والحوادث عن الاول لراى
اسم للصيغة الدالة على الترجيح المعتمد المطلق الترجيح وهم
معتمدون ولذا كذا في الاما قيس فكذلك الله لا يترك عن الثاني
المانع كونه غير محتمل لوساينه بقول مراده مقصود لا
لا الخلق **قال** دام ظله ودلالة صفة على الطلب لا موقر

من خبر على وجه الحقيقة وليس بالانفاق وكذا في الثاني
مل للعد على انه موضوع القول ففي القسم الرابع وهو لكون
ساقى في القول حقيقة في القول والمجاز ولكن كان ايضا خلاف
الاصل لكنه اولى من الاستراك لما عده **قال** دام ظله
ونظمت موازنة الامور به **اقول** ذهب المقوله الى ان
طلب الشيء هو مدلول الامر مومن لاراده لان كل من طلب شيئا
فقد اراده ومن لم يطلب شيئا لم يرده ولا شاع في قواينها وسوا
على ذلك اثبات الظلم النفس ومنلو ذلك صا لا وهو ان السند
دعا فسد سبب لعصا وراى له مدخله عند كذا
ما رايه فانه في ملكه فخاله طالب للعدل لانه امر وعبر مدله
لان العامل لا يريد ذلك نفسه والطلب غير اراده وهو موقوف
ان العامل يحيا لا يريد ذلك نفسه كذلك باطله وبعضهم
استدل عليه بان الله امر ابا بل بالبيان ولم يرده من
الامر غير اراده ويلزم منه لن يكون الظلم غير اراده والحوادث
لا سبل الله لم رد الامان منه وهو مسمى على سبل الخبر **قال**
دام ظله والامر اسم للصيغة الدالة على الترجيح لا على نفس
الترجيح لانهم قالوا الامور من الضرب ضرب **اقول** مدلول
لفظه الامور في الترجيح من امر لا لعل امر اجالات منت
اول لن يكون موضوعا لطلب ترجيح الفعل على الترتيب الثاني

في اراده لانها موضوعه له كغيرها من الالفاظ على ما لخصنا
اقول ذهب ابو على الى امر الوصف لا كفى في دلالته
صفة الامر على مدلولها الامر بل لا بد مع ذلك من اراده
بغيرها من الصفة التي للهدى وقال ايضا لا بد من اراده
الماوريه في ضروره الصفة امر لان الحاشي والساقي في
بالوصف لوصفهم الصفة لم يطلق عليها اسم الامر لعدا
اراده المماوريه وواقفه في الثاني اسم ابرهاتم والشريف
المرتضى والحق لن اراده الاولى منبهة لان استعمال صيغة الامر
للهدى مجاز وكذا الخ لانه سائر الالفاظ الدالة على مدلولاتها
او صفة لم يسم اى الاراده المميزة فكذا لك فيما عني منه لان
الوصف هو المميز في الكل واسم السابغ مفعول انهم لم يردوا
هذا الحكم في سائر الكلام فهو قريب الى الموصوفين ولم يردوا
سائر الامر والذين في الاخبارات والاسماء لا صفة والفرد سكل
قال دام ظله الحق الثاني في صفة الفعل للوجود
الماورى الى لن صفة الفعل للوجود لقوله ثم ما منعك الا سمع
اذا امرتك ولولا انه للوجود لما دمه ودى قوله واذا قيل
لهم اذ دعوا اليهم كمنهم ولقوله بعد لولا ان شئ على اى الامر
بالسماك مع ثبوت التذية ولان تارك المماور عاص والعاصي
نسخ العقاب لقوله ثم ومن يعص الله ورسوله **اقول**

لا شك ان الامر يستعمل في التراجع المانع من التعميم وفي امر
الذي لم يمنع التعميم اما انه حل موضوع الاول والثاني
اولها اول المقدم المشترك منها اولها علم ذلك فذهب او كل
واحد منها طائفة من انكر التعميم والمكبر وانكر
والثاني بالاول وقال ابو هاشم وبعض الفقهاء والمكبر
وقال المرتضى الثالث وقال جماعة بالراجع وقال ابو الحسن
الا شجري والقاضي ابو بكر والعراقي بطلب المس في ذكر التعميم
عنه من هذه المذاهب الاول والرابع لكونهما اقوالها واستند
على انه حقيقة مبرح بل انه ادله الا انهم لم يثبتوا
لما ذم الله ما ركه واللام باطل فاللزم مثله بيان الملازمة انه
لزم بكن الوجوب لانه لما سري ان يركه اذ هو معنى على كل
واد امار له تركه لم يحسن من الحكم دمه ومان بطلان اللام
انه ذم المبرح في ترك الوجوب فنزل ما سئل الاستعداد امرتك
وذا من الذين تركوا الركوع بقوله واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون
ولما سئل لم يقول لهم لا يكونون تحت الامر الذي استحقوا
الذي يركه مفيد للوجوب بسبب التعميم او يحسن ذلك الامر
بلغة اخرى هي معناه للوجوب الشاق لانه لم يركعوا
لزم كذب النبي صلى الله عليه وسلم باطل فاللزم مثله بيان الملازمة
فركه ما نزلنا من الشق على النبي انهم بالسواك ولو لا موضوعه

توفيق الى الترحيم المطبق كان ذلك ولا يصح الوجوب ليقول
لن الحار والترك كان خلفه للاصل لكن نحن ارتكابه عند الذين
وهو فهمنا موجوب وهو انك قد علم من لزم امر جيبه والوجوب
قال دام طله اذا عرفت هذا فالامر الوارد بعد الخطر
لا يربطه عند المحققين **اقول** القائلين بالامر
الوجوب يصلحوا في الامر الوارد عقب الخطر وقال بعض الفقهاء
انها للوجوب ولم يجعل سبق الخطر تأثرا وقال اكثر الفقهاء
به لا باحة وربع الخطر وبعضهم كلاما اخرين وغيره
نوف في ذلك واختار المصنف الاول والراي عليه لم يقتض
لوجوب السالم عن المعاصي باق وكلما كان كذلك يكون الوجوب
ما قبل اما ان المصنف باق فظاهر لان المصنف هو امر موقوف
واما انه سأل عن المعاصي فلان المعاصي ليس الاكراهية معيب
الخطر وذلك لا يمنع من الوجوب لانه كما جار الاستدراك من الخطر
الى الاباحة كذلك حاز الاستدراك من الخطر الى الوجوب من جهة
احصى القائلين بالاباحة بالآلة والخبر والعرف اما الآلة
فنزلت في احوالنا اضطاد واذا قصت الصلاة فامسك
في الرض واذا تطهرت فانتهى من حيث امركم الله وكل امر
ورد عقب الخطر في القرآن لا باحة وامسا الخبر بقوله
كنت نهيتكم عن بابه النور الا فروروا وكنت نهيتكم عن اقصاد

امسك لانه لا يستعمل في التراجع المانع من التعميم وفي امر
الذي لم يمنع التعميم اما انه حل موضوع الاول والثاني
اولها اول المقدم المشترك منها اولها علم ذلك فذهب او كل
واحد منها طائفة من انكر التعميم والمكبر وانكر
والثاني بالاول وقال ابو هاشم وبعض الفقهاء والمكبر
وقال المرتضى الثالث وقال جماعة بالراجع وقال ابو الحسن
الا شجري والقاضي ابو بكر والعراقي بطلب المس في ذكر التعميم
عنه من هذه المذاهب الاول والرابع لكونهما اقوالها واستند
على انه حقيقة مبرح بل انه ادله الا انهم لم يثبتوا
لما ذم الله ما ركه واللام باطل فاللزم مثله بيان الملازمة انه
لزم بكن الوجوب لانه لما سري ان يركه اذ هو معنى على كل
واد امار له تركه لم يحسن من الحكم دمه ومان بطلان اللام
انه ذم المبرح في ترك الوجوب فنزل ما سئل الاستعداد امرتك
وذا من الذين تركوا الركوع بقوله واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون
ولما سئل لم يقول لهم لا يكونون تحت الامر الذي استحقوا
الذي يركه مفيد للوجوب بسبب التعميم او يحسن ذلك الامر
بلغة اخرى هي معناه للوجوب الشاق لانه لم يركعوا
لزم كذب النبي صلى الله عليه وسلم باطل فاللزم مثله بيان الملازمة
فركه ما نزلنا من الشق على النبي انهم بالسواك ولو لا موضوعه

بعض الاصحاب الا فادعوا واما المعروف فهو لرب السد اذا فاد
لعله انزل على بعض من نهى عنه فبهم منه اباحة والحوار
لزم ذلك معارض بقوله فاذا السباح الا شرب الخمر فافعلوا
المشركين ويقولون لا تخلفوا وروى عن علي بن ابي طالب
بجمله وما قيل للمعاض او المعاض بعد ان تطهر صلى وصلى
ويقول الرجل لانه بعد ان اوصى عليه اخس لزم الى
بان هذه الامور وادع عقب الخطر مع انها مفيدة للوجوب
واعلم ان القائل لم يقول بخور ترككم الامر عقب الخطر
للا باحة ولم ينع استناده للوجوب فمن جليل خارجي هو
قال دام طله التحف الثالث في الامر لا ينعى التكرار
لحق لزم الامر المطلق لا ينعى التكرار ولا التكرار حلا فالقوم
فيها لا اباحة الصيغة وردت فيها والحوار والاستدراك على خلاف
الاصل فوجب جعله حقيقة في العلم المشترك وهو مطلق
طلب الماهية وبقوله التقيد بكل واحد منهما ولانه لو دل على
التكرار فاما لزم كذا وصا بطل بالاصح او يحسن
وب معتن وهو باطل لا سقاده لانه اللفظ عليه او غير معتن
وهو تكليف ما لا يطاق **اقول** اختلف الاصحاب في
الامر العربي عن القران المتبدل للتكرار والوجه فذهب ابو
الحسن وجماعة من الفقهاء والمكملين الى انه للتكرار منه الغي

مع لا يمكن وقال اخرون انه المرة الواحدة ويحمل التكرار ومنه
من ينفي احتمال التكرار وهو احتسار الى الجس النصري وامام
الحريس ومنهم من توقف اما الحكمة منه كذا او لعدم الحكم به
واحتسار المصنف انه لا يقتضي التكرار ولا الوحدة واستدل عليه
سليمان اقله الاول ان جميعه انما هي في الشرع وردت مرة
للتكرار كقوله ثم اتوا الصلوة واتوا الزكوة وبارة للوحدة
كقوله ثم والله على الناس مع البيت فاما التكرار في جميعه فهما
او في احد هما والاول مسرور والثاني محار ومما على خلاف الأصل
فوجب جعلها للقدم المشترك بينهما وهو اذ خال ما فيه المصلحة
في الوجود معناه عن فئدة الوحدة والكنه وان كانت لا تخلو
عن احدهما الثاني ان لا يترك على طلب المصلحة الذي هو
قابل لقدم الوحدة والتكرار كما يقال اضرب ضربه واحد
واضرب مرة واحدة فلو كان للوحدة لكان الاول تكرارا
والثاني نصفا ولو كان للتكرار لكان الثاني تكرارا والاول نصفا
الثالث انه لو كان للتكرار فاما ان يكون في ذلك دائما او في
وقت معلوم او مجهول ولا فساد في كل ما باطله اما الاول
فانما يجمع ويأباه يلزم ان يكون كل عبادة فردا على سبيل ما
فعله وما الثاني لمعلم دلالة اللفظ على بعض الوقت وما الثالث
بلا يستلزمه تكليف ما لا يطاق واحص الفاعلين بالتكرار

بوجه مما احتسار الى بكر على اهل الردة في وقت تكرار
بكره بقوله انما الزكوة ولم يكر احد عليه بان الامر لم يكر
تكرار وهو الثاني التي صالما جميع بطلانها واحده بطلانها
بوجه عام المصنف قال له غير اعتد اعطى هذا ما رسول الله صلى
عليه وسلم عن التكرار من قوله ثم فاعلموا وحرمكم انما
ترك على ان الامر للتكرار ومنه ان لا يكر للتكرار لم يكر
معه ولا يستلزمه لان نسخ مرة واحدة يستلزم للمادة وهو
محال على الله واما استلزامه مرة واحدة لا يحقق في الجواب
عن اول التكرار يحمل ان يكون مفهوم ما مر به من ان
لن يتم التكرار معاصر بترك الثاني التكرار والتكرار في
التي غير المسائل انما هو التكرار اصلا بل خوره عند الفرائض
والسبح والاستسما فربما للتكرار واحدا من الفاعلين بالوحدة
الناظر لاحتمال التكرار لئلا يرد والوحدة مستفاد من اللفظ
بالوضع ولفظ الامر موضوع لا ذالك فوجد واحد من ما فيه التكرار
فهو مسموع ولزاد والامر بالوحدة منهم من اللفظ بطريق التكرار
فهو حق ولا فرق بينه وبين ما صار له المصنف في الحقيقة لانه
لا يمكن ادخال ما فيه المصنف في الوجود باقل من مرة واحدة
فالمرع الواحد معلومه قطعا **والثاني** دام ظله الصنف الرابع
في التكرار لا يقتضي العود ولا التراضي الحق لئلا يراى المطلق لا يقتضي

العود ولا التراضي خلافا لقوم فيها ان العود ورد في المعين
حينئذ في القدم المشترك فقالوا لا والاشراك ولانه قابل
للمعنى **اقول** انما هو في الامر اعرج عن هذا في الحقيقة
على الفور والتراضي والتقابلين بالتكرار قالوا بالعود وبه
الخصبة والمناجاة وقال الحسان وابو الحسن وبعض الاساعفة
والنافعية حوز التراضي وقال بعضهم بالعود واختار المصنف
انه لا يترك على الفور ولا على التراضي بل ذلك على مطلق ادخال
ما فيه المصلحة في الوجود وسائر القود مستفاد من امر
خارجية واستدل عليه بوجهين الاول ان الامر ورد مرة
للفور وتارة للراحي فاما التكرار في موضوعاتهما او لاجل
للقدم المشترك بينهما والاول يستلزم الاشتراك واما في الجواز
والاصول علم ما في الثاني وهو المطلوب الثاني انما هو
قابل لقدم الفور والتراضي كما يقال افعل الآن وافعل غدا
فوجب ان يكون موضوعا للقدم المشترك بين المقدمين وهو موضوع
لقدم المشترك بينهما في ذلك على خصوصية ذلك الشئ
لكن كل واحد منهما ليس هو المقصود من غير معنى اللفظ ولا يراى
والثاني دام ظله احتسار بقوله ما منعك ان لا تتعدا
انك ولا ان التاخر لكان دائما انتهى الوجوب ولزكرك في
وقت معين وجوب ما يدك عليه في اللفظ ولزكرك في

بعد معتبر لهم بكل ما لا يطاق والجواب عن الاول حكاية
حديث واعلم امره ان مقرونا ما يدك على العود ولا ان ليس ترك
السجود لا يترتب على فعله حتى يتم الامر حيث التاخر في الثاني
انه مسموح بقوله اوصت عليك الفعل في اتي ومنه
به الصنفين من التاخر يجوز الى وقت معين وهو صرح في الجواب
بعد ذلك **اقول** هناك دليلان احدهما
ان يكون ما يورد ويرى الاول انه لو جاء للمامور باخذ ثوبان
لما سوره لما سحر الذي بالتاخر لكنه استحق دليله في
لا ليس حين ما ترك السجدة بقوله ما منعك الا سجدة اذ امرتك
سبح انه لم يترك التاخر وهو المطلوب ويرى الثاني انه لو
جاء له التاخر لكان التاخر ايا او غير ايه والقيمان باطلان
فالقول بالتاخر باطل وانما قلنا التاخر دائما باطل لا يخلو
الاجماع وايضا ان ذلك معنى الوجوب وانما قلنا التاخر الى
وقت باطل لان ذلك الوقت لكان معينا وجب ان يكون في الحقيقة
دلالة عليه وليس ولزكرك معناه لزم تكليف ما لا يطاق
والجواب عن الاول انما لا يعلم لزم امره ان لا يكون كان معني عن
القرينة المفسدة للعود وحسب لا يند ذلك لان التراضي لما وقع
في الامر المطلق لا في كل امر وغير الثاني ان التاخر حوز التاخر
الى وقت معين ولا يجب ان يكون في اللفظ دلالة عليه لحوار

لرساود ذلك اوسر حذو كذا ما راب الموت كعلوه السن والحر
 الشرب يحور لم يحرك كذا الاماره ايضا فلو انهم لانه ولم لم يند
 اعلم ولكنه لم يقصر عن افاده الطن وهو كذا ثم انه متحرك لان
 لانه لو قال الشارع اوحت عليك هذا الفعل في اي وقت سكت
 فانه حاز قطعا فم كذا ما ذكره عائد بعده منه وكل ما احاطه
 به ههنا جواب لتاسم **قال** دام طله الحق الخاص في ان
 الامر المشروط يعلم عند علم الشرط لان نصه الشرط ذلك
 لعدم الاستلزام وجوده فلو لا التلازم عند المكان كل شيء شرطاً
 لغيره ولانه مع وجوده ولم يرد سادس على امية عند النص
 مع الامس **قوله** لعلنا ان صولنا لم لا من الشرط في
 سكره ان او ما قام مقامها كقولنا ان تحت الدار فاعلم هل ذلك
 انه على علم الامر عند علم ذلك الشيء او لا قال العاصم ان
 واكثر العقلة لا يذلل وقال الخروب ذلك وهو احسن التصدي
 واستدل عليه بوجهين احدهما ان الشيء الذي علق عليه شرط
 وكل شرط اذا علم عدم سرور طه بيان الا لا لم ينه النجاء ممتوه
 شرطاً فيكون شرطاً ايضا عند العرب ولا لزم العقل وهو معنى
 الاصل بيان النانسة لشرط الشرط والمشرط ليس بينهما ملازمة
 في جانب الوجود قطعا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط
 لجواز توقف المشرط على شرط اخر وحيد لم يكن بينهما ملازمة

وجانب العدم ان اذا علم الشرط علم الشرط لصار كل شيء
 شرطاً للغير لانه لا فرق بينه وبين غيره ولما كان ذلك
 باطلاً بسبب الملازمة بينهما في طرف العزم وهو المطلوب
 وبما انما لم يرد موضوعاً لذلك لانهم منه لكنه مع انهم
 موضوعاً لما قلناه بيان الملازمة لانهم المعنى من الشرط العرفي
 عن القرائن دليل على الوضوح وهو ظاهر وبما ان بطلان المقادير
 ما روى ان على رايه سادس عن شرط الخطاب وقال ما بالما
 يعبر وقد امكننا انما عمت بما عمت من نالت رسول
 به ما قال صدقه تصديق الله سبحانه عليكم فاولوا صدقه
 انما لم يحور لم يحرك معيها سبب بطلان التلازم من دلائل
 وجودها ولما استثنى حالة الحرف في حالة التلازم على الاصل وبما
 لزم ذلك على لانه لما حاز القصر عند التلازم على لانه لا يعلم
 عدم الشرط الا بقول اما الاول ولاد لا في ذلك لانه في
 الصلابة على التلازم حتى روي عن عائشة ان الصلابة كانت في
 الاصل على التصدير ثم ردت فيها للحاضر وما التاني قال الظاهر
 من التلازم ما لم ياه لكن يحور بحالها الظاهر دليل احسن
 انما التلازم لوزن تحليق الامر على شيء على عدم الامر عند
 عدم ذلك الشيء لزم جواز اكله الفتاة على البقاء لزم بدون
 التحصن واللازم باطل احصاء فالمراد من مثله بيان الملازمة

انه على علم الكراه على ارادة التحصن بوليه ولا كراهيه بيان
 على التعان اردن محضاً فليزوم الاكراه عند علم ارادة التحصن
 على تقدير صحة مقتاكم والحواس اما لا سلم جوارا كراهيه
 عند علم ارادته التحصن لان ذلك مستحيل عملاً لا عين
 او لم يردن التحصن فقد اردت المعاوضه بين الاكراه
قال دام طله ولا يلزم تكرار الامر المعلق عليه ولا على
 الصفة مكرره بما عدم التكرير في قول السيد لعنه لرحل
 البوق فاشترط العلم وان مطلق التعليق اعم منه مع قبل ذلك
 ولا دلاله للعالم على الخاص **قوله** يريد لزم الامر اذا
 كان معلقاً على شرط كقوله اذ انزل الله النهر فصلوا ولم كان
 زائناً فارجه او على صفة كقوله ثم السار والسار ف
 قطعه اليدهما لا تكرر مكرار الشرط والصنف وعلم لم في
 هذه المسئلة خلافاً فالتاليون باقتضا الامر التكرار قالوا التكرار
 ههنا على سبيل الاولى وغيرهم اختلفوا فيه فبعضهم يراه التكرار
 وبعضهم لم يقل به واستدل المصنف على علم التكرار بوجهين
 الاول انه لو دل على التكرار لم يكن العدم مسئلة لا من سلة
 بقوله لرحل السرف فاشترط العلم بالمرء الواحد لكنه
 منبئل قطعاً لانه لو كرر اشترار الله لسفبه العقلة والتاني
 الذي يفهم العالم بالوضع من هذا النظم هو مطلق التعليق ومطلق

سعلن اعم من التعليق المعلق على التكرار وعلى علمه والعامة
 ملك على الخاص شيء من الدلائل ان اصح المحصن انه لو لم يبدل
 على التكرار لم يكن الاوامر الشرعية المتعلقة علمها مفسدة
 مكررة واللازم باطل والمعلوم مثله بيان الملازمة انه لو قلنا
 بعدم افاده هذا الامر التكرار مع كون الاوامر الشرعية علم
 لذلك العمل وهو خلاف الاصل وبما ان بطلان اللازم لم كل ما
 ورد في القرائن من هذا الجنس فانه عند التكرار كقوله ثم لم
 كنتم حسناً فاطمروا والرائدة والرائي فاحلوا وغيرهم لا في
 المنه بالشرط والصنف والحواس لم يكرار اما ان يكرر
 بان الشارع جعل التعليق عليه لانه لا يعلق فيكون التكرار مستغداً
 من تكرار العلة لا من ايراد تكرار المعلول بتكرار العلة
 انما هو ما سدد دليل اخر خارجي **قال** دام طله الحق الخاص
 في ان الامر المنفرد بالصنف لا يعلم بعدهما لو دل بسبب الحكم
 بالوصف على نفيه مما علة لذلك التخصيص الاسم على نفيه مما علة
 علة والتالي باطل اتفاقاً وكذا المقدم بيان الشرطية لالتخصيص
 للتفي هناك انما هو شوب غير من التخصيص وانما هو انما هو
 سوى التفي وهذا ثابت في الاسم ولان التبدل قد وصل من دون
 التخصيص كما في قوله ثم ولا يقتلوا اولادكم خشية املاف
 في قوله ثم متبعه الحزاء مثل ما قل من التعم **قوله**

أصبغ على مولى في لير يغير الحكم بعده كقوله تعالى في سائر
 العبر مكره قبل ذلك على عدم الحكم عند علم الصدقة له أو نائب
 الشافعي وجعلوا لا يعزى وأما الحرم من ذلك وقال أبو جعفر
 والشافعي أبو بكر والجمهور والعراقي لا يثبت وهو جابر من
 واستدل عليه بوجوب الأول أنه لو دلل بحكم من الحكم بعده على
 نفي الحكم من ليس له ذلك الاسم والثاني ما نقلنا في المقدم والمقدم
 الحكم من ليس له ذلك الاسم والثاني ما نقلنا في المقدم والمقدم
 مثله بيان الملازمة لوجه الأول أنه عند الخصم مولى الخصم
 يستلزم أن يكون لغرض وليس ما يصلح لير يغير حكمه عما لا يلي
 الحكم عما عدا الموصوف وهذا النقي بعينه حاصل في نفس الحكم
 بالاسم وصاحبها لير يغير على نفي الحكم من ليس له ذلك الاسم
 السابق في هذا التقييد فإنه ورد مع عدم الحكم من غير الموصوف
 وهو ظاهر وتارة ورد مع ثبوت الحكم لغير الموصوف كقوله
 ولا تسلبوا الأولاد حكم حنيفة لئلا يثبت ثبوت تخصيص الحكم الذي هو
 محرم قبل الأولاد بصفة حنيفة لا ملاق مع لير الحكم باسمه
 لم تكن تلك الصفة وكقولهم في نيل الصدق وقوله منكم من
 لم ير منكم من العلم فان الخراء حصصه تعالى محمد الفيل مع
 سوية عند علمه وحصل ما لير يغير حنيفة فيها أو في غيرها
 أو لغيره لير يغير كما هو الأول بوجه لا مكره وإمامي وجه

دار وفيها أصناف لا أصل في أصل لير يغير حنيفة في العبر المستر
 هو سوسن حكيم في الذكر مع قطع النظر عن نوبه في غير المذكور
 وعنده سنة وهو المطلوب لجميع المخالفات له ولو لم يكن لير العبد
 سوسن في الوفا وأحد البلاء أناس الطويل الأظفر والهدى
 السلك وأداسه ذلك غرضاً وهو لير يغير حنيفة في أصل اللغة
 والاسم لير يغير في الأصل وأما لير يغير حنيفة في أصل اللغة
 منه اللغة ويدل على ذلك دليل الخطاب فإنه روي عنه في قوله
 في الواحد محل عبودية لير يغير في لير يغير حنيفة على عبوديته
 ولير يغير الأولاد لير يغير لير يغير حنيفة على عبوديته
 الأعراس وذلك في غير معلوم وعرف السابق الحكم لير يغير حنيفة
 ذلك عن أهل اللغة فكيف حجه معانين هذا الفعل الذي في
 كذا معار بذلك ولير يغير حنيفة في ذلك من عند فحرم حنيفة
 معاكوبة حنيفة وعلى تقدير التمسك بعار حنيفة يقول الحنفية فإنه لم
 سل دليل الخطاب **قَالَ** دام طله النسخ السابق في الواجب المحرم
 أو سواها سأل على نيل العبد بغيره من كل واحد منها بالحرز على
 معنى لير يغير لا يحل له الاضلال بالجميع ولا يحل عليه الاضلال بالجميع
 فإنه لا يحل له الاضلال بالجميع والتعريف هو كقولنا في لير يغير
 الجميع استحق النسخ على فعل المورث واحد منها وأحد محرم **قَالَ**
 أحد لير يغير مثله ما اختلف فيه فذهب الأشعرية والشافعية إلى أن

الواحد في الخصائص العفارة وأحد منها لا يحل عليه وقالت المعتزلة
 بوجوب الجواب وقد ظنوا الفرقان في هذه المسئلة التي ليست من
 الماهل وإنما حق الكلام في الخلاف مرتفع من حيث المعنى لأنهم متفقون
 على أن الواحد على المحرم لا يحل له الاضلال بالجميع لأنه حيد
 محرم عن الجواب ولا يحل عليه الاضلال بالجميع ولا يخرج عن الجواب
 وإنما فعل فعل بنية الجواب والتعريف مقوس إلى ذلك حاله
 لكل واحد منها عند الله وأما لا يقال أحسن منه والله الذي
 فبه لير يغير إلى نيل الواحد فإن كان الواحد ما حرم من
 المالك فلا شك في ترك واحد واحد لأنه ليس لكل منهما صفة
 لأحد واحد من يوم واحد منها بالواجب دون
 سواها من وأما كان ما حرم لير يغير الحكم إذا لم يفعل حنيفة
 العفارة فلا شك أنه واحد منها لا يحل له الاضلال بالجميع
 ليست له تلك الصفة **قَالَ** دام طله وأما ما عار من لير
 الواحد منها واحد غير معين من ذنبا وهو معين عند الله فهو باطل
 لأن التعريف يقتضي إيجاب ذلك المعين وعدم حوار تركه وقد وقع
 الاتفاق على التحريم ومعناه حوار ترك كل واحد بشرط الاتان
 بالآخر ذلك ما في **قَالَ** هذا المذهب نقل كل واحد
 من المذهب عن الآخر وسطونه والشافعية يقولون واستدل المذهب
 على مطلق أنه بانه لو كان الواحد في الخصائص العفارة واحد بعد

من تركه غير معين عند المزمع لتناقض ذلك كما هو باطل في
 ما روي لير يغير بالجميع مسلم لير يغير الحكم ترك ذلك
 المعين ربه لير يغير تركه سحر العباد ولا ينافي على التحريم مسلم
 حوار ترك كل واحد منها بفعل الآخر وعدم استحقاق العفارة
 بالجميع منها حجه من المنصوص وأما لير يغير حنيفة لير يغير حنيفة
 في تعريف الجواب كما سلمه مصنف المذهب على أحد المذهبين
 دون الآخر **قَالَ** دام طله الحب السابق في الواحد الموسع
 اعلم أنه لا يجوز لير يغير وقت العبادة يقصر عن فعلها إلا أن
 يحرم حرمه النسخ وغور لير يغير حنيفة لصاحها والخق أنه محرم
 من الوقت يعمل منه وهو الواحد الموسع وبمؤثبات لقوله
 أم الصلاة لير يغير الشخص إلى عش الليل ويخصم آخر الوقت
 بالواجب أو قوله كما ذهب إليها من لا يحق له تركه من غير مرجع
 وأما لير يغير الواحد الحقيقة يرجع إلى الواحد المحرم فكان الساع
 قال أنه أفعل أما في أول الوقت أو وسطه أو آخره وإذا لم يس
 من الوقت كما قد فعله تعين عليه لا محالة وحرم تركه وأما لير يغير
 المرضى أرجح العبر لير يغير من المندوب وعلى الوجه الذي
 لحضاه من أنه راجع إلى الواحد المحرم انفصل عن المندوب ولا
 حاجة إلى العبر **قَالَ** الفعل المؤقت أما المندوب أكثر
 من الوقت أو مساو له إذا قل منه والأول محال مانع في مزمع

مكره

حوز تكليف ما لا يطاق والساني جابر باتفاق العمل كما لا يمتري
 كل يوم والثالث وهو الواجب الموسع اختلفوا فيه فهم سراجون
 ومنهم من حوزته والمنكروين اختلفوا فيه ايضا فمنهم من يمتري
 لا شاعرة الى لز الوجوب مختص بأول الوقت ولو احر كان
 قضاء وذهب بعض الحنفية الى انه مختص باخره وان فاته كان
 معلقا سقط به الوجوب كما لو اتى بالركعة قبل وقتها وقال
 الحرشي لز الفعل الماتق في اول الوقت موقوف فان ادرك
 المكلف احر الوقت وليس هو على صفة المكلفين كان ما فعله
 نفلا ولو كان على صفة المكلفين كان ما فعله واجبا والمجوز
 اختلفوا ايضا في هل الجاسان والشريف المبرقي ولا شاعرة
 الى لز الوجوب متعلق بكل الوقت لكن لما حوز التاخير حوز
 الانسان بدله وهو الغرض على الفعل في ثاني الوقت ولما
 دعاهم الى ذلك ظنهم انه لو لا الاتيان بالمثل لم يصح عن
 المذنب كاشرا كما حصل في حوار الترك وذهب ابو
 الحسن المصري الى لز الوجوب متعلق بكل الوقت من غير
 احتياج الى المدرك وهو الذي اخذ به المصنف واستدل عليه
 ببولته وامم اصله لدر لو لم يمسح اللبس فان الله
 اوجب الصلاة في وقتي اوله ذلوك واحره عشق الليل وجعل
 مجموع هذا الوقت طرفا للفعل وينتاز هذا الواجب عن الدرك

انه في الخمسة يرجع الى الواجب المحض كان السار صر المكلف
 2 ربيع الفعل في وقت سواء في الوقت المحدود وحده او
 في سائر وقت لا مقدار للفعل يعني الفعل الا لزم هذا التخصيص يرجع
 او طرف الفعل وفي فضائل الكفاية الى الميعود وعلى هذا
 الوجه انفصل عن المذنب من غير احتياج الى اجاب المدرك الذي اعلم
 قال دام طله البحث التاسع في الواجب على الكفاية اذا
 يكون عرض السار فيحصل الفعل من الجماعة على سبيل الجمع كان
 واجبا على كل واحد ويسقط عنه بفعل غيره فان ظن جماعة فعل
 غيره لم يسقط عنهم والافلا ولو ظن كل طائفة قام عنهم به
 عن الجملة **القول** اعلم لز الوجوب اذا تعلق بجماعة فاما
 لز الوجوب على سبيل الجمع او على سبيل المدرك والا ولما امكن
 فعل البعض شرط في فعل البعض الاخر او لا والا لولا كفاية
 للجمعة والساني في الصلوات الخمس والساني وهو الذي على المدرك هو
 الواجب على الكفاية وهو كل فعل متعلق بعرض الشارع به مع وطئه
 المتعرض فاعلم بغير كفاية الذي العرض منه حراسة المسلم
 دون ان يكون ذلك من ريدا وغيره وحصل الامر لثبوت فيه فقال
 بعضهم انه واجب على واحد منهم غير معين وقات بعضهم انه واجب
 على كل واحد منهم لكنه سقط بفعل البعض وهو المختار والليل
 عليه انه لو لم يكن واجبا على الكل لما استعملوا العقاب بينهم

اياه جميعا والاربع باطن اتفاقا والمعلوم سله والمثار منه طاف
 واحد في الخمسة بانه لو كان واجبا على كل واحد لم يسقط بفعل
 سائر المثار منه انه لا يجوز له سقط الواجب عن زيد بفعل غيره
 والحواس انه مجرد استبعاد واما انه متى سقط عن البعض
 فاعلم انه موكل بالوجوب الطن فان كل من حصل له الطن ان
 غيره اتى به سقط عنه حتى انه لو ظهر كل طائفة من الناس عنهم
 اي به سقط عن الجميع كما بشرط فيه العلم والالزم الحرجه ان
 دام طله البحث العاشر في وجوب ما سوقف عليه الواجب ان يطاق
 الواجب فيما سئل كالمسألة ومعدك الركعة والماء لا يسلم
 وهو ما سوقف عليه من القدر والاول يسلم وجوب ما لا يمتري
 به اذا كان مقدورا الا ان امره مطلقا ولو لم يكن المقدور
 فكان الفعل واجبا حال عدمه وهو تكليف ما لا يطاق **القول**
 اعلم لز الوجوب اما ان يكون مفادا للركعة المقدرة وجوبها محصور
 النصاب او مطلقا كالصلاة فالقسم الاول اشد على الراجح
 فحصل ما سوقف عليه الواجب وهو المال والساني لا يحلوا انما لم
 يكون الذي سوقف عليه الوجوب مقدورا للمكلف اولا لم يكن
 القسم الثاني انفقوا ايضا على علم وجوبه وذلك كالفدية واليد
 وغيرهما من اعضاء الطهارة والا لولا محصور مطلقا سواء كان
 شرطاً لتسريعها كالتطهارة او جسيما كصوم اول جهر من الليل

عن جهر من ابراس اوله كل شرطاً كركعة فقد الواجب الذي لم يتم
 واجب الله وفعل من المحرم الذي لم يتم ترك المحرم الا به والليل
 عليه انه لو لم يكن ما سوقف عليه الواجب المطلق وكان مقدورا
 والحاكم كلف ما لا يطاق والاربع باطل فالملزم بمثله بيان
 لمن ملك الفدية لو لم يجب لكان المكلف اما ان يمتري مكلفا
 بالوجوب حال عدمه والا والساني يسلم لز الوجوب الواجب
 وهو خلاف المفروض والاول يسلم بكسره الا طاق وهو
 استكفي باتان الفعل حال عدم المقدرة التي سوقف عليها الفعل
 واعلم بعض المتأخرين فرق بين شرط السري وغيره وهو
 الاول دون الثاني واستدل عليه بانه لو كان واجبا لكان
 الموجب معتقلا له حالة الاحتجاب واللازم باطل فالملزم سله
 بان ملزمه لز الوجوب الذي لا يمتري بكسره معتقلا له حاله
 الاحتجاب والضرورة فاضيه به وبطلان اللازم انا يعلم ضرورة حوز
 احتجاب صوم النهار مع دهره التمس عن حره الليل واجبا لو كان
 واجبا ليعرف على تركه ولا يصح التصريح بعدم وجوبه ولو وجب
 سبه ولعمري لو كان الكسبي في سبيل المباح واللازم باطله فكيف
 الملزم اما الاول فلا نعلم قطعا انما كان صوم رمضان اجبا
 بخلاف اجل تركه صوم نهار رمضان ففقه لا يركبها اللبالي
 واما الثاني فلا شاعرة صريح بعدم وجوب الصوم في الليل

واسا الثالث فلو وقع لانفاق على اصباح كل واحد من هذه
 الرابع فلان المقدمه لو وصفت لزوم شي اصباح كما قاله الشيخ
 لان الذي فرض مسلما انه ترك الخزام لانه مذكور واحدا
 والمحقوق مطعون على بطلانه والذي اراه حقيقا هما
 يرجع الى ما رواه ابن ابي عمير في مسنده ما رواه عنه
 ليعيد ولما رواه ما عرفت على تركه وانقول ما ذكره
 والله اعلم **قال** دام طله المحقق في خبره
 بالشيء بغيره لم ينعى عنه ذلك بل انما هو مسلم الوجوب
 ولا ينعى الوجوب من المنع من الترك ولا ينعى من الترك
 وليس هو بغيره كما ذهب اليه من حصوله **اقول** حقا
 الاصول في هذه المسئلة فقال العراقي دامام بغيره من
 الامر شي معين ليس يتأخر عن ذلك الشي ولا يستلزمه
 وقال القاضي ابن بك في احد قوليه انه نفسه وفي القول الآخر
 انه يستلزمه وكذلك قال لسانه عن الشيء امر بغيره واستلزمه
 وقال بعض المعتزله انفسد في الامر الواجب دون الدب
 واصار المقيد لغيره امر بالاجاب سلمه النبي عن صده لانه قد
 سلم الامر للوجوب والوجوب ماهية تركه من انفسد في
 الفعل والمنع من الترك والوجوب للترك وجب لكل جزئيه
 فيكون الامر موجبا للمنع من الترك فيكون ماهية الترك موجبا

وسلم انه كان على المصنف لم يرد قيل من احدهما المصنف
 في انفسد في معنى ما رواه في خبره استثنى معنى من تركه
 عن سبيل الترتيب له سلمه النبي عن صده وانما لم يكن
 عن ما رواه لو كان وجود الامر سلمه الناس وطعن المعتزله
 بان الوجوب للسواد حار لتركه في ذلك من البياض والعالم من
 لا يكون ماهية في حال عقله **قال** دام طله البحث
 الثالث في خبره انه اذا سمع الوجوب في الجواز والدليل عليه ان
 الوجوب ماهية تركه سرادون في الفعل والمنع من الترك ورفع
 الترك لا يستلزم رفع جزئيه معايل احدهما لا بعينه وانما قلنا
 الجواز لوجود اللطيف الذي عليه وهو الامر **اقول** اعلم انه اذا
 وجد الامر عاده علينا ثم سمع وجوبها لم يحرمها لاني
 او يكون سمع وجوبها مستلزما لسمع جوازها فقال العراقي بالماضي
 وقال الامام محمد بن الحسن في كتابه الاول واستند عليه بان
 المنع من الجواز باق والمعارض للموجود لا يصلح للمعارضه فلزم
 اعول الجواز وانما قلنا سقاء المنع لان الامر بالترك كل محرم
 للوجوب باق بكونه المنع للجواز وانما لان مفهوم الجواز هو
 مفهوم الوجوب والمنع للترك مع كل جزئيه منه وانما
 ولما لم مفهوم الجواز هو مفهوم الوجوب لان الوجوب
 مفهوم مركب من رفع المحرم عن الفعل ونحو الخرج في الترك

ورفع المحرم عن الفعل هو الجواز وانما قلنا المعارض
 لان المعارض ليس له الصق الرابع للوجوب ورفع الوجوب
 سلمه رفع كل واحد من جزئيه لان الترك ينعى في ارتفاعه
 ارتفاعا حرا واحدا من غير حصول تركه ارتفاع الوجوب لا يقع
 لغيره جزئيه وهو موجب لخرج في الترك ويكره رفعه في الفعل
 ما قبله وهو معنى الجواز ولما سلم انه كما لا يلزم من رفع الوجوب
 الجواز في جانب الفعل كذلك لا يلزم من رفع المحرم رفع الجواز
 في جانب الترك مثل هذا الدليل وهو لزم معنى الجواز الترك
 باق والمعارض لا يصلح لمعارضه معارفه لعل الجواز
 الترك وانما قلنا المنع ما في الامر الذي كان مقتضاها
 ما في بكونه المنع للجواز الترك باق لان مفهومه هو مفهوم
 المحرم وهكذا الى اخر الدليل والوجوب من الامام خبر
 المراسله قال لير الوجوب اذا رفع من الجواز هذا الدليل ولم يعل
 لغيره انما اذا رفع من الجواز حكم بان الامر يجب لخطر
 بفيد الوجوب مع دلالة هذا الدليل عليه مضافا اليه الوقوع
 فان صبح الامر الوارده في الشرع يجب لخطر الاباحه على
 ما تقدم **قال** دام طله البحث الثالث عشر في امتناع
 التكليف في حال تكليفه المطلق في الضرر واللام
 بفعل السمع لحكمه فاسمح حال منه ورفع التكليف في حال

وسعته في ذلك باطل وبطلانه في كتابه الكلاميه ومن هذا
 ايات تكليف المحرم لير الجواز الى جعل الجواز وانما كان
اقول اعلم لير هذه المسئلة من جهة المعارض من الاستماع
 ولغيره فذهبت معتزله والعراق الى امتناعه مطلقا وبطلان
 لا يعنى ولزم يرد فيه حيث دل من الجواز ولزم الامتناع
 لغيره سلمه القول به لانه قال لير المقدمه مقاربه للفعل وهو غير
 مؤثر فيه لكونه واقعا مقدمه للترك ولا يستلزم المكلف بفعل الغرض
 حال عدم المقدمه عليه تكليف ما لا يطاق والمجوروس من اجابته
 احسن الاما في وقوعه شيئا وانما واحسن المصنف على
 استثناءه بانه في كل حال على الله انما الصغرى والصغرى
 فان في الشاهد مركب من نفي نقاط المصاحف والزمن الطمان
 في التواء هذه العقل من البغياض واما الكبرى فلان العقل
 حكم بان الفهم انما يفعل احد شيئين إما الجمل او اهل الاختصاص
 البديهي لير منه عنها لكونه عائنا بالذات عينا بالاطلاق ووجه
 ان سحره لير ما يصرفون وهو لير وعلمها عولون على
 مدعاها في الوقوع لير بغيره امر الكافر بالامان والامان منه
 محال فيلزم تكليف ما لا يطاق اما انه امر بالامان وما لا يطاق
 واما امره بان محال عليه فلا يطاق كان في الامر عينا بانه لا
 مؤثر لير لير انما سئل في حمله الجمل محال عليه فما

حروجه عن هذه النكته بفعل المأمورة على وجهه لا به لولا ذلك
لكان الأمر السال سائلا عن ما فعل فلم يحصل الحاصل أو غيره
فلا يكون لما به تمام ما أمر به والتقدير حلا في وجهه أو طهاسم
إلى أنه لا يفسد لأن الحج الثاني ما أمر به لا يجري والخواب عنه
أنه يحرك بالنسبة إلى الأمر الوارد وغيره بحركته إلى الأمر الأول
أقول أحصلوا في لزوم أن الإنسان المأمور به هل يفتقر إلى إجماع
أفعال أو بعضها أو شاعبه أم لا فمقصده وقال حروفه أم مقصده
وأحصلوا في بعض الأجزاء فحصل مقصده سبوط التصا وهو باطل
لا ما فعل القضاء يعلم الأمر بحيث يترك حب القضاء لأن الفعل
غير محرم وأيضا لو اخل بعض شرائط الفعل وما سبوط القضاء
مع عدم الأجزاء وقيل معناه لزوم الأجزاء سبوط حروجه عن
التكليف وهو الصحيح والدليل على الإجماع أنه لو لم يكن محركا لكان
الأمر ما لم يكن متساويا لما فعل أو غيره والأول مستلزم يحصل
الحاصل والثاني مستلزم لزوم الباقي تمام المأمورة وهو لا
الفرق بين الأمرين أمنا جميع المأمورة ولا يصح إيهامها بأنه لو
أفتى الأجزاء لا يصح في المحلة العاسلة والصوم الذي جامع فيه
فإن الذي سجد حجه وصومه بالجامع ما أمر به إلا ما مع أنها غير محرمين
عنه وسائر المأمورة علم الغايل بالعرف والخواب لزم العاسلة حجه
أما الأمر ما أمر به بغيره لا مزل ولا ينجح محرك هذا الأمر ولم يكن

حرا لا أمر ولا **والس** حله المحل الثاني عشر في لزوم أحلا لعل
بعض حروف القضاء الحرف الأول الأمر إذا كان متساويا ولم يفعل فيه
بعض حروف القضاء وأما حروف القضاء ما أمر به لأن الأمر لا
سأول ما علم ومنه فلا بد من علمه وإن الأمر لا ينافي مع العلم
وباره لا ينعته ولا على لزم محرك الأمر الأول غير كاف في القضاء
أقول أحصل الأمر ليس في لزوم الأمر الثاني هل يوجب قضاء ذلك
الشيء سبوطه أو أحلا له أم لا والخبر لا أمر ما سجد حركه مقدر أو
أو مطلقا أو لا بل لا يجوز موحا للقضاء عند أحلا له ولو وجب
بعض ما أمر به حلا فلا فالحال له وكثير من الفقهاء وأسد المستحسنين
يوجبون الأمر لزم قول الغايل لعدم فعل هذا الفعل يوم الجمعة لم
لعله أن يوم الجمعة وأما ما بعد من الأيام فلم يسلوه فوجب لزوم
عدم الفعل في غير يوم الجمعة والثاني لزم الأمر الثاني وقته ناره
سبوطه القضاء كما أمناه والصوم وباره لا يستعقبه كصلوه
الجمعة والجماد فلو كان الأمر موحا للقضاء أو عدم القضاء لم
يحالقه الدليل وهو خلاف الأصل فوجب لزوم الأجزاء متساويا
وهو المطلوب لا يقال إنكم لم تقولوا بأن الأمر يوجب القضاء
لكم تقولون بأنه غير موجب للقضاء بحيث وجب القضاء لزم
أما حاله الدليل لا ينافي ذلك فزف ينعلم أحاد القضاء
ويزال علم القضاء وحالقه الدليل لما علم من الباقي دون

فمن يقول الأول وأما الأمر المضيق فمصددها العور لا يعرف عنه
هذه المسئلة لا يتم بولوا من بعض الفعل مطلقا ولا غيره من القواعد
أنه معلوم وأما سبوطه فاحصلوا منه وقال أبو بكر الرازي في بعض
الفعل بعد ذلك قضاء وهو من باب لا يفسد بل لا يترك دليل جارحي
وغيره لظننا القول بالعور سقط ذلك **والس** دليله غير
الاسع الأمر ما أمر به ليس الأمر الثاني لأن قوله عامر وهو القول
وهم أناس سجع لا يقتضي الوجوب **أقول** لزم الأمر الثاني
عبره بأن ما أمر به لا يفعل لم يكن ذلك الأمر الثاني لا بد من لزم
كان أمره لكان الأمر الثاني ولما العيان من وجه الصلاة وهم ما
سجع الأمر للصبيان بالصلاة والأمر ما أمر به لزم مع العلم برب
عن النبي حتى بلغ أحد من المؤمنين مثله والملائكة طاهرون وعيسى وذكروا
بما ليس به حد من أمرهم صرقة لا بد على أحاد الصدوق بل لزم
وحد من لزم **والس** حله لا بد من الأمر ما أمناه الكلية ليس
أمر استي من حركاتها لأن ذلك مغاير للحري وغير مستلزم له
أقول لا أمر بالمأهنة الدينية لا يفتي الأمر بحري من حركاتها
لأن ذلك لا يفتي على شيء أما بان يكون موضوعا له أو بان يكون
لما وقع له والملائكة لسان صبيان ما الأول فلا لا يفتي ما
ما وقع له بالمأهنة الكلية والمأهنة الكلية غير المأهنة الحرة والنه
الأساء بقوله والكل من غير بحري وأما التائب فلا لا يجوز ليس

من لزم التخلي حتى يلزم من فهم الكلي فهم الحري بل الأمر بالعكس وإذا
لم ذلك نص لزم الوكيل السمع المطلق لا يمكن السمع غير المطلق والعين
الخاصة من حيث اللفظ بل لا بد من فهمه والله على حري بحري
الكل على حله يحمل اللفظ في الصورة المتصورة على السمع غير المطلق
لأن العام القهريه الدالة على الرضا وسائر العرف في كذا من وأما
سجد حله لا يفتي في نظره لا بالمأهنة الكلية سجع وخودها
في الأمان بل على لزم يكون في الأذهان لا وكل ما بعد في الخارج
لا بد من حركته حركته من سبوطه عارها عارها وكل ما كان كذلك هو
حري من قولنا مع سبوطه لزم على طلب اساع المأهنة الكلية الخارج
لزم ذلك الاتفاق بل لا بد من حري من حركات ما أمناه السمع
وكأنه قال ومع أي حري من حركات السمع وأما سجع الوكيل
بالعين الفاضل لفظ لفظ لفظ فالحال لا لأنه لا يملكه الرد **والس**
دم طله العين الثامن عشر في لزوم العدم غير ما أمر به الاستاءة التو
سائر العقل في ذلك والدليل على ذلك الأمر من غير ما أمر به وسبوط
ولذلك لا يفعل السمع **أقول** أنفق العقل على استماع حركته
بحر المعدوم خلافا لما ساعه واستدل بصفه علمه بأن أمر المعدوم
بشيء وكل شيء محال على المدمة أما الصغرى فلأن من قال في رايه بيت
خالف وليس هو إليه أحدا عام صلا ما لم صمد على العقل السمتا
وليس المراد بالصحيح المأهنة المعنى وأما الكبرى فلأنه تعالى علم الناس

عن مائة شرف وكل من كان كذلك سجل عليه العشر والاولى سبيل
 هذا المطلوب بالضرورة **والسادس** مظهره والشيء صاعداً من
 من هو محصور عن الله انه ما ترك كل احد بما جاء به حال وجوده **اقول**
 من استدل بالاسماعه وحوايه ومبرر سبيل الله لو لم يكن حار
 لما وقع واللام باطل والمعلوم مثله والملازمة طاعته وما يظن
 الزام فلا ما مودود بالامور السبعة مع لزومها الا ما مودود
 الاحكام على ما يعرف في الفوارق اما ما مودود سلك لا ما
 بل لم لا يجوز ان يكون ما مودودين باسرها في انا حال وجوده
 محذور **والسابع** مظهره وكذا في الغافل عن ما مودود ان يكون
 من لا يعلم الغافل حال التكليف بكلمة لا نطاق ولعوله عار مع
 العلم من طرف **الاربع** **اقول** تسع توجه الامر بالغافل بالعلم
 المحصور والمعلوم اما المعقول فلا له لوجار بكلمة الغافل لم بكلمة
 ما لا نطاق لان فعل الشيء مشروط بعلم ذلك الشيء ويوجه الكلام
 الى المشروط حال علم الشيء بكلمة لا نطاق وما مودود
 بقوله عار مع العلم عن تلك الخرافات **والسادس** مظهره المحذور
 عسر حجب على المأمور بمصل الطاعة لعوله وما مودود الا محذور
 الله محصور ولعوله صا انما الاعمال بالثبات وهذا حجب واحد
 في كل عبادة سوى سبيل المطر المعروف للوجود واردة الطاعة
اقول الفعل كما حار لم يقع على جهة الطاعة كذلك محذور لم يقع

عن مائة شرف وكل من كان كذلك سجل عليه العشر والاولى سبيل
 هذا المطلوب بالضرورة **والسادس** مظهره والشيء صاعداً من
 من هو محصور عن الله انه ما ترك كل احد بما جاء به حال وجوده **اقول**
 من استدل بالاسماعه وحوايه ومبرر سبيل الله لو لم يكن حار
 لما وقع واللام باطل والمعلوم مثله والملازمة طاعته وما يظن
 الزام فلا ما مودود بالامور السبعة مع لزومها الا ما مودود
 الاحكام على ما يعرف في الفوارق اما ما مودود سلك لا ما
 بل لم لا يجوز ان يكون ما مودودين باسرها في انا حال وجوده
 محذور **والسابع** مظهره وكذا في الغافل عن ما مودود ان يكون
 من لا يعلم الغافل حال التكليف بكلمة لا نطاق ولعوله عار مع
 العلم من طرف **الاربع** **اقول** تسع توجه الامر بالغافل بالعلم
 المحصور والمعلوم اما المعقول فلا له لوجار بكلمة الغافل لم بكلمة
 ما لا نطاق لان فعل الشيء مشروط بعلم ذلك الشيء ويوجه الكلام
 الى المشروط حال علم الشيء بكلمة لا نطاق وما مودود
 بقوله عار مع العلم عن تلك الخرافات **والسادس** مظهره المحذور
 عسر حجب على المأمور بمصل الطاعة لعوله وما مودود الا محذور
 الله محصور ولعوله صا انما الاعمال بالثبات وهذا حجب واحد
 في كل عبادة سوى سبيل المطر المعروف للوجود واردة الطاعة
اقول الفعل كما حار لم يقع على جهة الطاعة كذلك محذور لم يقع

منه وط بالقدره وسي لا يحق الاقل الفعل لاهال الفعل لو تعلقت القدره
 والفعل لم يحصل الحاصل وهو محال فيكون الامر قبل الفعل في
 القدره كذلك وعلم له هذا الخلاف في على لم يدره هل هو معلوم
 على الفعل او مقارنه فالمعتبر له قالوا انها قبل الفعل فيكون العبد مأمورا
 قبل الفعل ولا شاعره قالوا انها مع الفعل والعبد يكون مأمورا مع
 الفعل والمطالب للمحقق ينبغي ان يوضح الى استفسار معنى القدره
 وهو ما مراد ما يقدره لربك المراد منه الامر الذي للعبد معه في
 الفعل فلا شك في العبد قبل الفعل موصوف بهذا الامر ولربك
 المراد منه الامر الذي به يقع الفعل فلا شك في مع الفعل مع
 ومنه على الفعل فقد ما سبق **قال** **والسادس** مظهره المحذور
 والعشر في النبي الخلاف في النبي صلى الله عليه وسلم كالحادي
 لمر الامر في الوجوب والخلاف في نفسه لعوله وما بها كعبه
 فاسها ووجوب الامراء مستند بحرم النبي عنه وما بها كعبه
 المكر او كما قلنا في الامر **اقول** كما وقع الخلاف في افاده النبي التحريم من
 الامر الوجوب كذلك وقع الخلاف في افاده النبي التحريم من
 قال لم يدر التحريم ومنهم من قال بفساد وهو الذي احساره المصنف
 واستدل عليه بان النبي لو لم يدر التحريم لم يكن لانهما عن النبي
 عنه ولما كان باطل فتدبره وما بها كعبه فاسها ووجوب الامراء
 عن النبي عنه والامر للوجوب كما تقدم وادان الله اتباعه واحدا

فشر

منه وط بالقدره وسي لا يحق الاقل الفعل لاهال الفعل لو تعلقت القدره
 والفعل لم يحصل الحاصل وهو محال فيكون الامر قبل الفعل في
 القدره كذلك وعلم له هذا الخلاف في على لم يدره هل هو معلوم
 على الفعل او مقارنه فالمعتبر له قالوا انها قبل الفعل فيكون العبد مأمورا
 قبل الفعل ولا شاعره قالوا انها مع الفعل والعبد يكون مأمورا مع
 الفعل والمطالب للمحقق ينبغي ان يوضح الى استفسار معنى القدره
 وهو ما مراد ما يقدره لربك المراد منه الامر الذي للعبد معه في
 الفعل فلا شك في العبد قبل الفعل موصوف بهذا الامر ولربك
 المراد منه الامر الذي به يقع الفعل فلا شك في مع الفعل مع
 ومنه على الفعل فقد ما سبق **قال** **والسادس** مظهره المحذور
 والعشر في النبي الخلاف في النبي صلى الله عليه وسلم كالحادي
 لمر الامر في الوجوب والخلاف في نفسه لعوله وما بها كعبه
 فاسها ووجوب الامراء مستند بحرم النبي عنه وما بها كعبه
 المكر او كما قلنا في الامر **اقول** كما وقع الخلاف في افاده النبي التحريم من
 الامر الوجوب كذلك وقع الخلاف في افاده النبي التحريم من
 قال لم يدر التحريم ومنهم من قال بفساد وهو الذي احساره المصنف
 واستدل عليه بان النبي لو لم يدر التحريم لم يكن لانهما عن النبي
 عنه ولما كان باطل فتدبره وما بها كعبه فاسها ووجوب الامراء
 عن النبي عنه والامر للوجوب كما تقدم وادان الله اتباعه واحدا

انما عاقل واقع على ان لا يكون له معنى ابد على الموحط واليه
 امرك وهذا معنى لم يكن له معن المعرف باللاه مفيد للعلم بل هو
 الذي لم يصاه تاكيدا باكتفاء كل موطن شاعى آخر لا يقال في موطن
 ما جدد جمع استلامه المعرف وجميع العلة المعروفة والتكرار في
 ذلك هو كرم ما بعد العموم وليس يجوز ان لا يقول اما ان يثبت
 عدمه في دنيا العموم ويحمل قوله في جميع نسله سنة على التكرار
 واعرف علم العموم وما انما في مجمع حوز ما كان بهما وما الحكمة
 فكذلك مع حوز ما كان بها لان الجوار ولو كان من هذه النصوص لا يرد
 لا يرد ذلك ومن يتكلم به الكون من قوله
 قد صرنا المكرة يوما اصحنا مناداة معقول عليه واستدل على
 الجمع بمصاديق قوله بعيد في عدل زيل العموم حقيقة الاستاوسنا
 اخراج السبي عما لونه لوجه حوله وفي ذلك معنى عو قبه المستس
 كما قدم **قال** ام ظله انما في في الحق العموم وليس منه
 حصة انا اول الواحد المعرف بل انما في في الحق العموم وليس منه
 افادته في مثل لست التوس شرب الماء ولا منع ما كرهه ووصفه
 بما بعد **اقول** لما فرغ من الاطراف المنيعة للعموم في مقرر
 الفاظ الحقها بالعموم وسال انها ليست للعموم وبقيت الفاظ الاول
 الواحد يعرف علم المست قال عباتي في التقيا والميزان مفيد للعموم
 وليس كذلك لانه لو كان مفيد للعموم افاد في مثل لست التوس شرب

في

وهو مدخله ما در النقص او الاستعراق وايضا لو ادلم في مع ما كذا
 ووصفه ما بعد العموم لكنه مع اد لا يقال في الرجل كذا الحق
 وكذا عنه ايضا لا يقال لانه استماع الوصف ما بعد الاست
 ما روى عن العرب اهل الناس الدمار الصبر والدرهم البصر لاما
 فنول لرد كبحار بل ليل علم اطراوه والكلام في الحقة اصح
 ظهر ما له لولم بعد العموم لم يكر لست شفي عه لما غدا من لست
 عن سبي سدا افاده ذلك السبي العموم لكنه حار بل ليل قوله بان
 الاستاوس لست حيز لست انما وان للام للتعريف في المعاق وليس
 من للمافية لانه قد حصل من انهم ولا يعرف واحد من
 سبي منط وانه عليه انهم لا اذا كان للتعريف وليس الكلام فيه فلم
 من انما في كثر لست جميع افراد وموافق لست
 مران ولست لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست
 لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست
 وليس كذا لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست
 فذكرته في كتاب سرائر لست لست لست لست لست لست لست
 دام ظله انما في الجمع المكون بعد العموم لانه يرد في كل جرحه في
 رجل لست واربعه وخمسه وخمسة فاقبل للمعنى الى هذه المراتب
 ومورد النفس مغايرة لقسامة وعين من لست لست لست لست لست
 اقل جمع لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست

صيرها وعلقه قوله الوصف بالنس **اقول** مرجحة ما ادعوا
 به انه عدم وليس كذلك الجمع المكون جرحه والدليل على
 عاقل انهم من رجال مله وجماعه من كبري اذ من غير
 تخصيص بعد دون آخر وهذا منقول قابل لجميع الاعتراض
 انها كما يقال رجال مله واربعه وخمسه وهكذا الى جميع
 وجميع افراد من جملة الاقسام التي قسم بها اول الامر المقسوم
 في اسما عن ملك الاسماء ولا مسلم اياها واحص المسمى بان
 جملة على بعض الاعتداد ليس اولى من البعض الآخر فحمل على العموم لانه
 سفير جمع الافراد والعموم لست ذلك لانه على انه موضوع للعموم
 غاية ما في اسباب انه قال يحمل على العموم لرفع التحكم فلما اتى قول
 بل يحمل على اقل الجمع لانه معلوم قطعا ولا دليل على الزائد ولما ان
 اقل الجمع حكم هو والمحصار انه مله ومولده الشافعي واي حنبلي
 واختاره المصنف واستدل عليه بوجوه اول انه لو لم يكن اقل الجمع
 لست لم تعرف العرب بين النسبة والجمع في الوضع كما لم يعرفوا بين
 النسبة ولا رجة فيه لكنهم فرقوا لانه وضعوا للنسبة لفظا وللجمع
 لفظا آخر فالواحدان ورجال وكذا في قوايب خبر النسبة
 وصدر الجمع فقالوا الزيدان هما والزيدان هم الناحي لم يرد
 لو كان بحيث يعم اطلاقه على الانثى جملة لم يفتقر وصفه بالانثى
 كما لا يرد وصفه بالانثى مما هو به لكنه يفتقر اد لا يقال رجال

نات ما عاقل **قال** دام ظله انما في قولهم لا مسمى لست
 الن واصحاب العموم لا يفتقر في الاسماء الى جميع الامور لان
 الاسماء اعم من نسبة من كل وجه ومن نسبة من وجه دون وجه ولا
 دالة للعلم على الخاص **اقول** قوله لا مسمى لست لست لست
 واصحاب العموم لا يدل على في الاسماء جميع الوجوه وبذلك
 او حيزه وانما في الشافعية بل والدليل على الاول ان في الاسماء
 اعم من في الاسماء من كل الوجه او من جملة العالم لا دالة له على
 الخاص باصر الاول فانما في كل وجه في لست لست لست لست لست
 لا فاسم لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست
 عليه مرجحة اخرى وهي الاسماء التي اعم من لست لست لست
 لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست
 من كل الوجه فانهم ذلك **قال** دام ظله الرابع خطاب الرسول
 ما في مثل قوله يا ايها النبي لست لست لست لست لست لست
 لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست
 استنادا لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست
 اذا وخطاب موجه الى النبي لست لست لست لست لست لست لست
 المنزل ويا ايها النبي لا يكون عاقله ولا لست لست لست لست لست
 ومولده لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست
 هو لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست لست

المعجم والساقى حركتك اكرم العلماء وجالس الفقهاء الزهاد فان كان ثم
تربته والى على عودها الى المعجم وحده رايا مختص بمادها من عاده
للتقريب **قال** دام ظله اما الغايه فهي في ما به الشيء وصعبها
حتى الى الحكم وما عدها مخالف الحكم ما قبلها من كان مضمونه
مستعمل محسوس والا فلا **اقول** عاده الشيء هي ممانته **مسئله**
ولها صعبان الى وحشي واحتموا في لم ما عده صعبه الغايه هل
تدخل في حكم ما قبلها فقال محسوسا لا واما الظاهر لزم ما عده
تدخل وما عده الى لا تدخل قال المستعمل لاجابه لركاب مضمونه
عمر في الغايه بمضمون محسوس كقولهم ثم اموا الصام الى الليل
وحده لزم لا يدخل ولزم لم يكن مضمونه كقولهم ثم اغسلوا وجوههم
وايديهم الى المراتين وحده لم يدخل لانه لما لم يكن المرفوع مفصلا عن
اليد فمضمون محسوس لم يكن معين بعض المفاصيل الى من بعض فوجب
دخوله لرفع الحكم **قال** دام ظله العتق الساع في التخصيص
بالادله المنعنه اما التخصيص بالعقل فكقولهم ثم الله حال كل شيء
وقوله واوتيتهم من كل شيء **اقول** لما وقع من التخصيص بالادله
المنعنه فخرج في التخصيص بالادله المنعنه والادله المنعنه هي
عقل في نقله في العقل على سبيل الاول ما علم بضرورة العقل
كقولهم ثم الله خارج كل شيء وقوله واوتيتهم من كل شيء فان الضرر
قاصده بانه ثم لا يتركه على دانه مع لفظه في اعم من لفظه بعبه

نوعه وكذلك نعلم بالضرورة انها لم تتركه في السواء والارض وكثير
بما فيها ونسبه لتركها هذا ساقى تخصص الحس والاني ما علم بالسطر
واستدل كقولهم ولله على اسرار السب من استطاع السبيل
فاما اختصاصا لانه ما سبق ويحتمل لعدة الهم في جميعه ومنازعه
منه قال لزم العقل لا يكون محصيا ما عده لفظه لمواوئد اياتنا
من حيث المعنى **قال** دام ظله واما التخصيص بالنقل فله اقيام
حدها اختصاص كتاب باكتاف ووجاهة خلا فالتظاهر
لعله م والمطلقات بتوضيحها في سبيل قوله مع قوله اولاد
الحاج اعم من بعض جهات **اقول** التخصيص بالنقل على
اسم واما اختصاص القران بالقران جاز خلا فالتخصص المطاهره
رد ليلها الوقوع وسر ذلك على الجواز وذا كلف قوله ثم اولاد الاحياء
احسن من بعض جهات من محصيه لقوله والمطلقات بتوضيحها في سبيل
لله مرفوعا ليس يجوز لتركه والى الزايل على وجه النسخ ولا الرخص
كما في نقله في الغرض اما لا يخلو من جرحه ونسخه البرهان المرفوع
حوزه تخصص القران بالقران فلو جاز النسخ دون التخصيص
لكان جازا خارجا عن الاصحاء واصحبه لخصم بان القران لو كان محصيا لكان
مبدا الكثر المتبع وما سبق من قوله ليس للناس وحين يعارضه
بقوله ثم ونزلنا عليك الكتاب كتابا لعلك تتقن **قال** دام ظله
ساقى تخصصه بالنسبه المتواتره جاز خلا فالتخصص الشافعيه قوله

القاتل لا يرب في محصيه قوله بوضعكم الله في اولادكم وتخصيص
آية الجلد وبرحم المحسن **اقول** وباني الاقسام تخصم القران
بالسنة المتواتره وهو جاز اما قال ولم اعرف منه خلا فامر ربه فلم
شيخ دام ظله هنا صحت ذكر خلا فامر ربه على الجواز الوقوع
وسر لزم قوله ثم بوضعكم الله في اولادكم للمذكور مثل خطا ليس
محسوس بقوله على القاتل لا يرب وقوله لا يوارث اهل بيتين
وكذلك قوله ثم الراندر والزاني لانه محسوس بما تواتر عنه
مر ربه المحسن وذكر لزم جرحه تخصم السنة بالكتاب خلا فاما
لخص الناس دللنا انها دليلان احتجنا فاما ما سرق بها اولاد
معمل بما اوردته العام على الخاص او بالعكس والى السنة الاول
ما ظله مني برامه وهو المطلوب **قال** دام ظله الثالث
ما لا صاء وهو جاز لاجتماع على محصيه العبد في آية الميراث
وسر آية الجلد **اقول** والثالث الاقسام تخصم القران بالسنة
ما لا صاء وهو جاز لاجتماع على محصيه آية الميراث لاجتماع
البرهان ما صاء وكذلك خصموا آية الجلد بان العبد كالامة
في نصف الجلد واما ما صاء فله محصيه القران والسنة فان
ما لا صاء على الحكم العام مع سن التخصيص خطا **قال** دام ظله
الوامع تخصم مضمونه على ان كان حكم العام مشا ولا له وتنتج حكم
عنه مثل حكمه ولزم ان غير مساو له كان محصيا حتى عنه

دليل جرحه في حقيقته وان فلا **اقول** رابعه فاما تخصم
القران بالسنة متواتره متعده عاوه وروى لتمام ما ساول
سقي ما ساول بان ساو به كان بطله على محصيه ذلك
اعبر به حقيقته وذكر في حق غيره زنت لرحم غيره مثل حكمه ولزم
ساو به فاما ان سب لرحم غيره حكمه او لم يستفاد من كان
بطله على محصيه في حق ذلك الغير ما يستفاد من لا يعارضه ذلك
وسر لم يستفاد من ذلك لعل محصيه السنة **قال** دام ظله
لما سب جميعه كبر الواحد جاز لانها دليلان تعارضان فتقدم
التخصم جهاين الدليلين وقد وقع كما في تخصيص ائمة المسلمين
منهم سبهم سبه اهل كتاب السب المرتضى منع من ذلك في خبر
الواحد ليس في خبره **اقول** حاس الاقسام تخصم الكتاب
بجرح الواحد قال ابو حنيفة وابو اسحق وما لك بالخلاف قال قوم
بالمنع مطلقا سب المرتضى من ان جرح الواحد سب في حقه
وكيف عارض القران وبارع عيسى ابن ابيان لمر كان العام محصيا
قبل ذلك بطله جاز والا فلا وقال الكرخي لمر كان محصيا
جرحه والا فلا واستدل المصنف على الجواز بوجهين الاول لمر كان واحد
من ائمة جرحه الواحد دليل ولا يجوز العمل بما في الخبر يعارضه
وهذا الجواز يثبت لمر يعمل باحد هما لكن نكدهم العام على خاصه
العام لخاصه بكتبه وتقدم الخاص بمضمون العام لا يقتضي العام

اياها من انشأ من جهة العصف بل من جهة من كان اوله
 لم يضر والمفسر يجب ان يكون مثل المفسر وان لم يكن مفسرا وصحة
 قوله ان الله يرى من المشركين ورسوله وجب ان يفسر
 بروى والخبر بقدر خبر اخر لا ما احذف بقوله على ذلك ما
 يقدم عليه وجب ان يكون من قوله **والله** على ذلك ما
 من اجل ان على انفسه ان كان حكمه طلاقا فالحاكم لم يفسر
 حمل المفسر عليه وان ما لانه قال اخذ السبب حمل المفسر عليه
 ولم يفسر لم يفسر لاجل الارسال منه قبل وقدره من سادته
 بقيد احدهما سفي بقيد الاخر لفظا وهو خطأ لانه لو
 قال الشارع لو هبت اي رفته كالت في الطهار لم ينافي لم يفسر
 بالامان في القتل **القول** اذا ورد مطلق ومقتضى اطلاق
 اما لم يفسر الحكم او اختلفت الاول لا خلاف في ان اطلاق لا يفسر
 بالمفسر كقولهم ان اول ركعة وقوله واعتق رقبته من ذمة الا في صيغة
 واحدة كما اذا كان في كفارة الطهار اعتقوا رقبته ان لا يفسر
 رقبته كقوله فانه لا خلاف في مثل هذه الصيغة ان المفسر يفسر المطلق
 بالمسلة والساني لا يفسر اما ان يفسر السبب واحدا والاولى ذلك
 كما لو قال سبب في كفارة الطهار اعتقوا رقبته من ذمة كالت اعتقوا رقبته
 مسلة وجب بمسلة المطلق بالمسلة لان الثاني بالمطلق ليس باب
 بالمفسر والباقي بالمفسر ان بالمطلق فكيف اولي لانه جمع في كل واحد

لما قلنا ان الله في المقدمات بالمطلق ان المطلق جزء من المفرد والاولى
 حمل على محاله بقوله اياها من انشأ من جهة العصف بل من جهة من كان اوله
 ما لم يفسر من جهة العصف والاشي من الصفة لجزء المفرد والاولى
 من انشأها والاولى من انشأها لانه لم يفسر من جهة العصف بل من جهة من كان اوله
 حقه من جهة العصف بل من جهة من كان اوله لانه لم يفسر من جهة العصف بل من جهة من كان اوله
 هي لا بشرط شي والفرق حاصل بين اطلاق المقدم مع شرط الاشياء
 وبين اطلاقها بشرط شي وقد اقبل من المأخوذ والمعنى الاول
 الثاني والجزء هو المأخوذ والمعنى الثاني والساني رسول لم يكن
 من محله كقيد الرقبه في كفارة القتل لا بان اطلاقها
 في كفارة من لم يفسر بمسلة المطلق بالمسلة لانه لم يفسر من جهة العصف بل من جهة من كان اوله
 مذهب الحق في ان الله لا يفسر منه بالناس على المفسر وقال بعض
 السافعة بمسلة من اوصى بقيد الاخر وهذا باطل ان اسما
 ان ذلك لان العاص من جهة على ما ياتي واما الثاني فلان
 الساني لفران في كفارة القتل وجب منه مومنه وفي كفارة الطهار
 وجب منه كف كالت لم يكن بينهما تباين وصح بمسلة احدهما
 لم يفسر بمسلة انما هو ان القرآن كله كالكلمة الواحدة
 وذلك لما قيل الشهاد بالعد في موضع لم يفسر بمسلة في
 الموضع والجزء ان القرآن كالكلمة الواحدة في غير السان من
 الذي على شي وانما وجب بمسلة جميع العومان ومطلقات مثل

خاص ومفسر واما بقيد الشهاد في صابر الصبر والنجاة في
 الفصل الخامس في الحمل والمبين وفيه مباحث الاول
 السان هو الذي دل على المراد خطأ لا سبب منه في ان الله تعالى
 المراد وامتنع بطلق على المعنى عن انسان وعلى ان الله تعالى
 والحمل ما اذا دلت معناه في صفة واحدة فاحية والتاويل حرام
 بعضه دليل بمنزلة اعلم على الظن من الذي دل الظاهر عليه
القول السان في اصل اللغة مطهر بمعنى السبب فان سبب
 سانا ونسبا ونفلا العتبات الى ما به حصل البيان من اجل او نفي
 عندهم ما ذكره المصنف وانما قال الذي دل ولم يقل حرام ذلك
 ليشمل انقول ولعل وقوله خطاب لا يستل مطلق اجازة والخبر
 بالمراد لا بدك ولا يلزم ان يكون البيان غير مستقل في الدلالة فتحتاج
 الى بيان آخر وانما قد علم الاستقلال بقوله سببه لانه قد علم
 له الاستقلال بالمان وقد دلالة على المعنى لانه لو كان على
 ان استقلاله لا على هذه الجهة لا سبب سانا والمبين عن على معين
 احد هما اورد مساعرا السان وهو ما كان مستقلا في الدلالة
 على المراد في الاصل لخرق هو الذي احدث وثانها ما لم يكن مستعاضا
 في اصيل لخرق طرا عليه البيان لخرق افعال الصلوة وتجميع المعين
 ما استقلاله لانه على ايراد فان كان ذلك الاستقلال لا ريثا
 له فهو باعنى الاول ولما كان طارا فهو المعنى الثاني ولا فرق في السان

من وجهين اسس والمفسر قوله الحمل الى اخره حرم الحمل
 في حرمه وقال في سببه حرم الحمل ركعة فانه ليس بحمل عديم
 في الركعة المأمورة بها لست شعبة عند انتم والحمل سعي لرسول
 من معاشد المفسر قوله في اللفظ لا يفسر لمحملة ما كان
 معاشد لمحملة وللطاهر على ان يفسر فانه ليس بحمل وانما
 هو سبب معاشد كون صفة لرسول السان من اجل ان يكون
 حرم سبب محذور في هو معاشد واسمعه اني عندي فلهما من
 عطفه وهذا اللفظ منصوب فيها قوله التاويل الى اخره بقدر
 التاويل وموضع المثال فان قوله ان يفسر فانه ليس بحمل
 سببه المراد من الدلالة وحمل لرسول الجارحة والاحتمال
 ان يكون موصوف بالصفة الى اللفظ وموصوف بالدليل على
 حار واجتماع ذلك الدليل هذا الاحتمال لخرق من جهة اللفظ
 لخرق لرسول اخر على او سعي سوا التاويل وانما قال اعلم على
 الظن لانه ما كان ما ولا بد من قطع وطى واعلم ان هذا
 مقول عن الغرض وموضع صحيح من وجه احدهما التاويل
 ليس من جهة الاحتمال الذي هو حمل اللفظ عليه بل من جهة حمل
 اللفظ عليه لاجل الدليل وثانها ان الله غير جامع لانه يخرج عنه
 ما كان بدليل قطعي لانه قال يفسر اعلم على الظن وثانها
 انما المراد من مطلق التاويل سوا فان مفسر او عهده مقول ان

الاول يسمى التام فيكون ذلك هذا ما قبل بدليل وهذا غير دليل
 يعرف التام في المقبول لان كان الاول فلا شك ان التعريف لا يسل
 القسم بآخر الذي بعد دليل فيكون غير جامع وان كان التام وكان
 عليه لم يقبل والصحيح ان يقال ان مطلق التام في موصول اللفظ
 على ان يمدلوله الظاهر منه مع احتمال له ولم يمدلوله غير التام في
 الصحيح ان يمدلوله بعضه فقولنا الظاهر احراز عن صرف اللفظ
 المشترك بين اهل مدلوله الى الآخر وقولنا مع احتمال له احراز
 عن صرف اللفظ عن مدلوله الظاهر الى ما لا يحل له اصله فان هذا
 لا يسمان تاما وليا وقولنا بدليل بعضه احراز عن التام في موصول
 دليل فانه اس تاما وليا صحيحا وقولنا بدليل نعم ادفع والطبي
 فعلى ذلك يسمى التام في موصول لا يسطر الى النص ولا الى المحمل
 وانما سطر الى الظاهر لا غير **والدليل** دام طله ثم المحمل
 قد يكون لفظا باعتبار اراده ذلك والظاهر منه كالعام المحصور
 او لا كالمقروط والمشارك وقد يكون فعلا باعتبار علم ما يدل
 على جهده وقوعه **اقول** المحمل اما ان يكون قولنا او
 فعلنا والاول باعتبار الاحمال على ما قيام لانه اما ان يكون
 محملا حال كونه مستعمل في موضوعه او في بعض موضوعه
 او يكون محملا حال كونه لا مستعمل في موضوعه ولا في بعض
 موضوعه فالاول ان يكون اللفظ معان لم يكن محملا على بعضها

اولى من بعض فحتاج الى البيان كالمشارك في قوله بل قد ورد
 وما المراتي فقد جعله المصنف من هذا القبيل فالنكاح اراه انه
 ليس بمحمل احد حمل على الفاعل المشترك وهذا لا احتمال
 اليه ان ادريد في موصول مضافا له وصلي يكون محملا
 والثاني ان يكون اللفظ عامنا فاحض محمل سواء كان متصلا
 او مفصلا سال المتصل قوله اهل الكيم ما واد ذلك لم يرد
 ما واصل محضين وقوله ومطلنك بجهة الانعام لانما على علمكم
 فان الله يلخص لعمام الاول بعضه الاخصار والثاني ما انشئ
 مما يحل بمحتاجات والبيان وسال انصيل قوله فانما
 مريض وقال الرسول المراد بعضهم وليس من المصنف اطلق
 بقوله وانما جعل لكل العام المخصوص محملا سواء خص محمل
 او لا ويبدو بطريق الثالث انما اني علم ان جفاهم غير مراده
 ولكن لم يحراز ان لم يكن احد ما اولى من الثاني وهذا التيم لم يرد
 المصنف من محمل اياها حيث قال اولها كالمقروط والمشارك اما
 النعطي فهو انما التعليل من حيث هو فعل لم يدل على جهة وقوعه من
 الوجهين والندب والاباحة ما لم يقرن به ما يدل عليها فالفعل
 اذا جرد عن القرينة يكون محملا عما جاز الى ان يشي الله على اى وجه
 وقع من وجوهه **والدليل** دام طله النص الثاني يجوز ورود
 التحليل في كل من هذه وكل من اسرود كما كان في الحكمة وقوعه مما

اقول حور وورد المحمل في قوله الله وكل من اسرود حور
 لقوله قالوا المحمل لم يمدلوله الا فها هو عنف وليس بعدد واما
 لم يمدلوله الا واد ذلك صاف للحكمة لكونه بطول من غير فائدة
 ان المصنف عليه افضل واسهل والثاني تكليف ما لا يطاق لكونه
 اما حور مع البيان والحكمة فيه استبعاد المكلف لانما ليس
 ولو سلم يعلم ان طالع في الحكمة قد دل على عدم الحكمة **والدليل**
 دام طله المحمل انما في اعتبار استبعاد محملا وطن انما ذكرها
 التحليل والتحريم المضافان الى العميان خلا فاللكرخي لا فادتها
 متلور من ذلك الزمان **اقول** اصالة التحليل والتحريم في
 العميان كقولنا قد حرمت عليكم افعالكم وحرمت عليكم الميتة لا
 تقتضي الاحمال خلا فاللكرخي فانه اصح بان الحقيقة ليست مراده
 ههنا قطعاً لان هذه العميان ليست تنقد ورواها فيكون المراد هو
 الجازبان مضمرة في فعل من الاعمال وليس بعض الافعال اولى
 من بعض فان الزينة الكل وهو محال لكونه اخبارا من غير حاجة
 اليه او ترقى في الكل وهو المطلوب والتحليل انما في
 الحقيقة ليست مراده لكن لا في افعال بعض الافعال ليس باولى
 من بعض فان العرف يقتضي اخبارا الفعل المطلوب من ذلك الزمان
 فالمراد من هذه الالفاظ تحريم الاستمتاع متين ومن الميتة تحريم
 اكلها والذي دل على هذا العرف انما اذا قيل هذا طعام حرام

مراده حرام يمتنع اليه من الاكل وغيره وطيبا وسق
 من دسل للمعدة ايضا قول الذي صال الله اليه في وقت
 عدم سحره لم يملها ولم يملها وانما ذلك على وجه التحريم
 فاد حريم خضع لبراء المصروف ولام يوحه اليه عليه في البيع
 وحاصل البذر جازات ثم عرف باخبار بعض الاعمال وحاصلها
 ذلك البعض ولزم لم يكن وجب اخبار الجميع ولا احمال على التميز
والدليل دام طله ونسب قوله واسجوا في وسعكم خلا
 بعض الحصة انما اسال للبعض واما للكل فاستترك بهر جمع
 والبعض وجميعها الاحمال **اقول** ذهب بعض الجاهل الى
 قوله فاسجوا في وسعكم محملا به محمل مع جميع المراس ومحمل
 سيم وجهه من غير اولوية وليس المراد بالكل الا ذلك وهذا اطل لان
 انما هو البعض لانه لو لم يكن له لم يكن له معنى واللازم باطل لان
 انما هو محمل ما ورد في كل من على معنى وبان الملازمة لا استقاء
 سائر اعان ظاهر سوى العلوية وهي ايضا مستفيدة لان المستعد
 منه واستعدى معه الى شئ لم يمتنع اى حرمه لغيره لعدوى
 اى من السى وايضا اذا قال قابل سمحت يدك بالمدخل سمحت
 يدك من السى سمحت اليه من الى البعض ومنه اليه الى لا
 موصو اد انك ذلك مبرور بالكل او بالانزيت مع ذلك الاستعمال
 في الكل ولا شئت فان شئت وجب ان يحمل اللفظ على الفاعل المشترك

لها بقية ادع لنا زك بن انا ما هي ثم انه ما بيننا لهم حق سألوا
 ولقوله فاذا قرأناه فأتبع فرائضه ثم لم يعلنا بيانه ولم للتراخي بخير
 امما دلنا على احوال البيا من وقت الخاخرة ومن غير جاز احاطا
 بذكرنا اول **اقول** هاتان صفتان لا شاعرا على جواز
 أسباب من وقت الخطاب الى وقت من الله امر من اشترى
 بقية معينة لقوله ثم لن الله يا محمد لن يحوافهم ولم يفتها لهم الا بعد
 سواهم من بعد ذلك والذليل على لم يبقه كانت معينة
 ثم حاكيا ادع لنا زك بن انا ما هي ادع لنا زك بن انا ما هي
 وقوله ثم محاسنها بقية فافرض ولا تكرها بقية صغر فافرض
 ستر الباطن انها بقية فادلول وعنده الكتابات عاقل في المقام
 من اذ لم يرد ذلك على كونها معينة والناحية قوله
 ثم على ما جحد وفرايه فاذا مر اياه فافرض فراه ثم لم يعلنا بيانه ولم
 للتراخي والمهلة ما عاقل اهل المعية ودين هو المطلوب والحوادث
 لن لا يبين كذا انما يظهر بها على احوال البيا من وقت الخطاب
 كذلك دلنا على احوال البيا من وقت الخاخرة ولما كان هذا باطلا
 بالاصح وكذلك ذلك اما في ذلك فلان وقت خطابه لم يرد
 كانوا محاسنها الى الذبح ولا كذا سوا سوا لا بعد سوا وما لنا
 فلان العقب لم يرد الى بعض القرآن فلان لانه فيها على محل النزاع ولم
 ما دلى الجمع ذلك على جواز الساخبة من وقت الخاخرة ايضا ذلك

لها بقية ادع لنا زك بن انا ما هي ثم انه ما بيننا لهم حق سألوا
 ولقوله فاذا قرأناه فأتبع فرائضه ثم لم يعلنا بيانه ولم للتراخي بخير
 امما دلنا على احوال البيا من وقت الخاخرة ومن غير جاز احاطا
 بذكرنا اول **اقول** هاتان صفتان لا شاعرا على جواز
 أسباب من وقت الخطاب الى وقت من الله امر من اشترى
 بقية معينة لقوله ثم لن الله يا محمد لن يحوافهم ولم يفتها لهم الا بعد
 سواهم من بعد ذلك والذليل على لم يبقه كانت معينة
 ثم حاكيا ادع لنا زك بن انا ما هي ادع لنا زك بن انا ما هي
 وقوله ثم محاسنها بقية فافرض ولا تكرها بقية صغر فافرض
 ستر الباطن انها بقية فادلول وعنده الكتابات عاقل في المقام
 من اذ لم يرد ذلك على كونها معينة والناحية قوله
 ثم على ما جحد وفرايه فاذا مر اياه فافرض فراه ثم لم يعلنا بيانه ولم
 للتراخي والمهلة ما عاقل اهل المعية ودين هو المطلوب والحوادث
 لن لا يبين كذا انما يظهر بها على احوال البيا من وقت الخطاب
 كذلك دلنا على احوال البيا من وقت الخاخرة ولما كان هذا باطلا
 بالاصح وكذلك ذلك اما في ذلك فلان وقت خطابه لم يرد
 كانوا محاسنها الى الذبح ولا كذا سوا سوا لا بعد سوا وما لنا
 فلان العقب لم يرد الى بعض القرآن فلان لانه فيها على محل النزاع ولم
 ما دلى الجمع ذلك على جواز الساخبة من وقت الخاخرة ايضا ذلك

انهم من ذلك الوقت فمحمدا في المحض بالعدل والاعلم وخامس
 مكن المكلف من معرفة المراد في الصور بين ولسان بالمرور
 فان الله ثم قال انتم اهل البيت ولم يسمو انهم في زمان
 غير من قولهم صا صوابهم منه اهل الكتاب **والقوله**
 هذه السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
 لا الا ما معصوم من الكفر والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 خلا فالصلاة وعرض الصلوة والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 في التاويل خلا فالصلاة وعرض الصلوة والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 واحدة في كل زمان وقد ساد ذلك في علم الكوفة فلما جحد الله بها
اقول العصة لطف سعة الله ثم بالمثل لحن بخار
 المكلف بعد ترك الطاعة وان كان المكلف المعصية وعلم بكونه قد علم
 بعض اصاره لحن نعم خلا فالصلاة وعرض الصلوة والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 لم يحن المدح في عصيته وسطان التكليف حقيقة ولم يحن المدح
 وهذه التوازم باطلا قطعاً وبعضه قوله قل يا ابا اناس لم يحن المدح
 بوجه الى ادب ذلك فاعلم لن الناس اجتمعوا في عصية الاناس
 فدمت السبعة الى انهم معصون عن الكفر والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 الخواص فانهم قالوا لخير من سعت الله ثم بيا يعلم انه بغير خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 للتضليل من الخواص ايضا فانهم اعتقدوا الركن وبني فهو كثر جوار
 معصوم الذين من الاناس وعرض الكتاب خلا فالصلاة وعرض الصلوة

انهم من ذلك الوقت فمحمدا في المحض بالعدل والاعلم وخامس
 مكن المكلف من معرفة المراد في الصور بين ولسان بالمرور
 فان الله ثم قال انتم اهل البيت ولم يسمو انهم في زمان
 غير من قولهم صا صوابهم منه اهل الكتاب **والقوله**
 هذه السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
 لا الا ما معصوم من الكفر والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 خلا فالصلاة وعرض الصلوة والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 في التاويل خلا فالصلاة وعرض الصلوة والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 واحدة في كل زمان وقد ساد ذلك في علم الكوفة فلما جحد الله بها
اقول العصة لطف سعة الله ثم بالمثل لحن بخار
 المكلف بعد ترك الطاعة وان كان المكلف المعصية وعلم بكونه قد علم
 بعض اصاره لحن نعم خلا فالصلاة وعرض الصلوة والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 لم يحن المدح في عصيته وسطان التكليف حقيقة ولم يحن المدح
 وهذه التوازم باطلا قطعاً وبعضه قوله قل يا ابا اناس لم يحن المدح
 بوجه الى ادب ذلك فاعلم لن الناس اجتمعوا في عصية الاناس
 فدمت السبعة الى انهم معصون عن الكفر والبدعة خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 الخواص فانهم قالوا لخير من سعت الله ثم بيا يعلم انه بغير خلا فالصلاة وعرض الصلوة
 للتضليل من الخواص ايضا فانهم اعتقدوا الركن وبني فهو كثر جوار
 معصوم الذين من الاناس وعرض الكتاب خلا فالصلاة وعرض الصلوة

الا وهو كمن قيل سوره وعنه وهو انني صام يومه
 عليه بانه لو كان معذرا سارع من قبله لا يشترط ذلك وتبين
 من المهر والذره ما ظن الماروه من له من المذره ان كان
 عليه حذر لم يرجع وعلما انك السرجه راقه ما كانه واد
 موهم ولو كان الامر كذلك لكانت سبله قاسا على سائر
 وفيه فخره على كل من شرعه لا قاله لو لم يكن معذرا
 لا يشترط ان لا يكون له ما يشترطه لشيء وقع على حذره
 قومه وسومه ما صابوا على شيء من شره حتى يكون له كونه في
 شرجه احد خلا وعادته ولو كان معذرا سارع احد حال سوره
 لوميه على علما. معصرا في سائر الامصار لزم رجوعه اعدا
 الى سكر الشرعه لضره في وجوب الثاني وما كان الا في حاله
 فالمرم شله واضحا ان يجب له علم معاد احسن معيه قاصدا
 الى بمنزله قال له هم حذره قال كتاب الله قال فان لم يجد
 سوره سوره قال فان لم يجد قال احتذر ان يلو كان معذرا
 شيخ اخر من الاسماء لم يصوره في اصابه عن اجتهاده ادا عدم
 الحزم في اجتناب السبل بل قال له ارجع الى تلك الشرعه لغير
 الثاني احسن من قال انه كان معذرا قبل النبوه ورجع من ذلك
 كان بركب الدانه وياكل اللحم ويظوف ناسيب وليس ذلك معذرا
 من العمل في ان يكون مستند من شرع وهو مطلوب الثاني لشرع

فبذلك ساعدت فوجدت دهره فيه واهو من ان كان
 معذرا سارع من قبله لا يشترط ذلك وتبين
 من المهر والذره ما ظن الماروه من له من المذره ان كان
 عليه حذر لم يرجع وعلما انك السرجه راقه ما كانه واد
 موهم ولو كان الامر كذلك لكانت سبله قاسا على سائر
 وفيه فخره على كل من شرعه لا قاله لو لم يكن معذرا
 لا يشترط ان لا يكون له ما يشترطه لشيء وقع على حذره
 قومه وسومه ما صابوا على شيء من شره حتى يكون له كونه في
 شرجه احد خلا وعادته ولو كان معذرا سارع احد حال سوره
 لوميه على علما. معصرا في سائر الامصار لزم رجوعه اعدا
 الى سكر الشرعه لضره في وجوب الثاني وما كان الا في حاله
 فالمرم شله واضحا ان يجب له علم معاد احسن معيه قاصدا
 الى بمنزله قال له هم حذره قال كتاب الله قال فان لم يجد
 سوره سوره قال فان لم يجد قال احتذر ان يلو كان معذرا
 شيخ اخر من الاسماء لم يصوره في اصابه عن اجتهاده ادا عدم
 الحزم في اجتناب السبل بل قال له ارجع الى تلك الشرعه لغير
 الثاني احسن من قال انه كان معذرا قبل النبوه ورجع من ذلك
 كان بركب الدانه وياكل اللحم ويظوف ناسيب وليس ذلك معذرا
 من العمل في ان يكون مستند من شرع وهو مطلوب الثاني لشرع

واخر ونوبه الماس للخصام المحرم رفع الحكم الباب بالاعتقاده ان
 وانما قال خطاب مرجعه لانه لو لم يكن قرا حيا لم يكن نجسا بل ما قال
 على وجه لونه ان كان بينا لانه لو لم يكن كذلك لم يكن دفعا بل ما
 اخبره السابق وفي هذا التعريف نظر لان الناسخ والمنسوخ اعم من
 حصاين او فاعل فانه كما نسخ وفيه حكم الخطاب كمن لم ينسخ
 البعل وانما ذلك في علم لم ياد كذا من الشرع مع قول انما
 ذكر وقال الاستاد او انما له باب ابها ومنه الحكم السابق
 في الحكم السابق انما ياد في ذلك الوقت ويحدث علاج حكم اخر
 والخطاب مسمى على لزم الصل الطاري هل هو من قبل الصل الباني او
 الصل الباني مسمى على انه محذوف الصل الطاري فالصالحون ذراله
 الشيء بصله احسن ان الضدين مساويان في البوه فلا يكون
 احدهما بارا لانه الاخر والاولى انما لا يلبس بارا
 في انزوه في الطاري اذ في حكمه معقول السبب **قال** و
 ظله المحب السابق في جوازه اكثر السبل على ذلك وظا الفقيه ابو مسلم
 انما صنفه رحمه الله من اليهود لئلا يتركوا منوطه بالصالحين ولا
 في كون الوجوب مثلا مصطلحه في وقت ومقتبله في اخره فكيف
 دأبنا لزم التكليف بالصله في وقت نفعه في وقت كونه معذرا
 المطلوب في قوله ثم ما سعى ساراه او نساها بان يحرمها ولا اسم
 ومع في شرع اليهود كمن سعى كمن سعى لسان موسى مع اناصه

المسح عند الذم على لسان نوح وغير ذلك من الاحكام **اقول**
 اتفق المسلمون على جواز النسخ عند الباطل الصريح وحل ولا يهود
 قول بعضهم انكره عقلا وسراجا ومعهم جوده سمعا وسعه عقلا
 وجمعهم جوده عقلا وسعه سمعا واستدل المصنف على جوازه
 عند وسراجا وجوه من احكام الشرع مسوطه لمصلحة العباد
 ومعاسدهم ولا اسباب في العمل لزم كونه حركه في من مصلحة
 ومعيه في وقت اخر وصل اما لمرئيه الله ثم به في سائر الاوقات
 يفي عنه في سائر احوالها او يشره في عصر او وقت يكون فيه مصلحة
 سوره وسراجا وقت يكون مبيده فيه قال اول مسئلة الامر بالمعروف
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمالك هو المطلوب وهذا ما
 فاما العترة ونسبها فوله ما يقع من رايه او سماعا بان يحرمها
 او سلبها وهذه الآية مصر على وقوعه فضلا عن الجواز لا قال
 اهدا ليل على ان مسلم فقط الا اليهود لان كون القرابة ظاهرا لا يمتنع
 على صحة السمع ولو انتم صحه النسخ بالقرابة لادرا لانا نقول انما
 صحه النسخ بالقرابة المنيب صحه بقول النبي المنيب نبوته ما دونه
 الماطعة المذكورة في الكتب الكلاسيه ولا دور ونسار السمع لزم
 محرم لم يقع في شرعه لكنه وقع فانه حاد في التوراه لمرئيه الله
 لنوح عند خروجه من المملك اني جعلت لك كل اية ما دلتك
 ولم يتركك واطلقت ذكركم لسان العشب ما خلا الذم ولا تاكلوه

بحر الله تعالى على موسى على اسرائيل كبر من الحيوان وحار انه سره
ثم امر آدم ان يزرع من ثمره من ثمره ثم حرم ذلك في شرعه من بعد
واصل العمل كان ساخا في يوم السبت هم حرم على موسى وروى
وكان الختان في شريعة ابراهيم حارا جدا الكسر وقدماء واصحابهم
ويده الطويل في شريعة موسى وكان لجميع من الاصح ساخا في شرعه
بجوز وندرج ذلك في شرعه من جهة ولما قيل لم يقل
لن الزرع في هذه الملة حكم عقلي وروى في حكم العقلي لم يسرع
دم ظله واحتجاج اليهود في شريعة موسى تسفوا بالسبب اذ صعب
لان التاميد بطلن على الزمان الطويل لقوله في التوراة ستخدم العبد
ست سنين ثم يعرض عليه العتق فان اى ثقت اذ به واستخدم ايدا
ومى موضع اخر يستخدم خمس سنين ثم يعرض في تلك السنة ايضا
توازي اليهود نطق لا يفسد ايامهم الا من شئت **قوله** احكم
ما قبل من موسى على ان يكون اسب ايدا وسكوا ما سبب ملائكة
والارض والحول ان اتبعوا نوازهما لان التوراة شرطه اسواه
الفر بين رواسه وليس الا من كان فيهما لان يختص رواسهم
الا فليلا لم يحصل لهم التوراة فليلا ذكر جلا لكن الابد بطلن على
الزمان الطويل ما صعب كساحه في التوراة يستخدم ايدا في اخر
واصل من يقره التي امر وندرجها كان كل شيء صيدا ثم اقطع العبد
به وجا في السفر لما سر لوراه فربى في كل يوم هو وحر ودا

والحول من رواسه لا فرق فيما ذكره من سبب معدن وسر
لغيره فلفصوه مية التي بها امتاد بيت المقدس عن سائر
قد زالت بالكلية وعن الساني لزعلة الحامل عندنا انما سمى بالور
المحلب اما رعاة شهر وعشر او الحبل وعلى هذا التقدير كره
مده لعدة كثر بالكلية وعن المائت لزمنا ذكره من غير
كبر كل من عدل على ما منا فدا لم نصنف عنهم ولما كان ذلك
ما طلق قد انما طلق احسن او سأل على رعاها ما لو كان يترن
من رعا لكان ما طلق واللام ما طلق لقوله ثم لا ياتيه اسباصل من رعا
ولا من جله فاللزم من مثله والحول لم الضم لجميع القرآن في
لا يقول منحه سلبا السحاب ذلك على اجراء القربا لكن مراده
انه ليس من كتب الله ام السبا لعه ما سطله وهاق من جله ما سطله
قوله دام طله الحق المالك في سخر اسنى قبل مضى وحب فعله
ذهب المعتر له الى عطالة لا استحالة كبر الشئ حيا وحياتي ومن
واحد وانما سخر بالفتح والفتح عن الحسن فذلك ما فعل في ذلك الوقت لكان
حيا اسحار الشئ عنه ونزكان فيجاء اسحار الامرية والاشعرية
دهو الى حواره لانه ام ابراهيم يذو لاه لقوله انى ارى في المنام انى
اخضع لم سخر عنه بالفتح وهاهنا عسى اقرب والحول غرض المعتر
لن السخر وبيع كما وصف الفعل بها فكذلك المعصاة الامر جاز لترك
الشيء اصله لا لتركه لانه يستل على من معصاة من المعصاة السخر

من وحر وواسه فربانا اذنا لكم ولا حاكم **قوله** واطله
عرب هذا السخر قد روى في القرن كما في السلة والاعند ملاه
في باب الواحد للعبه وروى عبد الصمد على المباحه وروى
ثم لا ياتيه الباطل من يذبه ولا من خطه يذبه لم شغلهم بكتب
به ما سطله وهاهنا شرعه ما سطله لا ما توهبه انوس لم يسر
يسر **قوله** لما اسبل لمصيف على حوار السخر شرعه
ويع من القرآن قال القليل كما سبب القليل المقدس بل قيل قوله
سجود لربها من الناس ما واهم غفلتهم التي كانوا عليها يسر
بغيره وروى في حكم شرط لسخر لورم وكذا قوله في والذين سوتون
مكم ويظهر ان رواسا وصيه لاه واحد ساعا في الحول سرح باره
سهر عشر وكن قوله ان يكر منكم عشرون صابرون علو
ما تن مشوخ لقوله ثم الا ان حنف الله عنكم وعلى لير فيكم ضعفا فان
يكن معكم ما به صابرون فغلبوا ما تن وكذا قوله يا ايها الذين
سوا داما صير الرسول بعد مواسير في خواكم صبره مسوخ
قال ابو ساجد كلك القليل لم يرت بالكلية لوار استوجه اياها
عند ما كاك وكذا ما عند الحول لم يرت بالكلية في الحول
كلا من حملها حرك كات على ما هو له وحسن كوز في كخصصا
نسخا واما تقدم الصلة فلان ال الزوا اسسه لا السخر فاسب
سعد به تيار المومنين المواق فلما حصل عرض ذلك الحكم

من امر المامور **قوله** قالت المعتزلة الحول في الشئ
من سخر قد فعله كما في السخر قال ومن يصح صلاوا كعتن عند
من سخر ثم سخر بها وقت ظهر ذلك اليوم طلاقا لاشاعهم
من سخر بغيره ما ان السخر في وقت سخر من حسن ذلك الشئ
وقت والسخر في وقت سخر لم يبق ذلك الشئ في ذلك وقت
العمل المده في ذلك يوم لكان حسا سلم استخالة الله
من سخر في سخر استخالة الله به واحقق في سخره على
حور بار وروى فان الله امر ابراهيم ليرى ولوا سعي لم يسر ذلك قبل
وتسا ليرى ان المعتزلة سلم ليرى امره بخرجه بل امره بخرجه
ولم يكن قاتل قد صفت بار وباري وكن فعل بعض ما امر به لم يكن
معدنا ليرى ان المعتزلة سلم ليرى امره بخرجه بل امره بخرجه
قطع حرا من الحول وحارة الى غيره وصل الله ما تقدم من قطع
ليس بظن الدعوة حرة الذي لصحة ليرى ان دعوى الحول وان
لم يفت واعلم انه لما كان هذا الحول ضعيفا وكذا حتمه عند
ان عدله في سخره والحق ان سخر اما ضعف الجواب فلهذا روى
وكان ما من بالتميزات وقد انى ما لم يخفى الى القليل لان سخر
ما امر به لم يخرجه عن عمله اسكله وتخرج عن عمله اسكله
لم يخرجه الى بعده وميت احوا غلبا لم يمانت تمام المامور به وبل
بين ضعف الثاني لانه لو دفعه لكان استا بالمامور به وحينئذ لم يخر

[illegible][illegible]

بيان وجه الدلالة على المطلوب من الخبر دل على ان الحكم بهم في بيان
 الحكم من قبل ولازم منه انهم انما يصلوا الى العلم على عضدهم لا على
 من راجد الى احوالهم واما في معنى من وجوب العمل لغير احوالهم
 من العلم انهم ليسوا بها الكتاب وبعدهم بل كتاب وسنة طارئة
 في ذات كتاب من موسى سبحانه لكن لا يخرج جملة على و منهم من خصم
 من انهم من احوالهم من احواله و احواله سبحانه لكن انما العلم على
 من حكم بانهم يصلون الى الحق منكم بالقرعة و بعد ما سلمناه لكنه معارض
 بقوله احوالهم من انهم اقدم اهلهم عليكم سني وسنة الخلفاء
 من سني من عصي عن عصي بالواجب و قوله احوالهم من
 و غيرهم من قوله خدا اسعدكم من غير احوالهم اذ ذكر قوله
 في هذا كراهه انا محمد عز و هو بان اخبر فتواتر منذ العلم
 صحيح اذ الله يقول على قوله معهم بالاستدلال على احوالهم
 حجة و معهم بالاستدلال على فضله و انما ذكره كراهه و على
 غير من قوله من الاحاد لا يضرا ذلك لانا على احوالهم الواحد و فاسخ
 من عمل غير الواحد بعض احوالهم لا كغيرهم بل اني نه كبري من اجل
 سني على كتاب و الله مع اصغر ما يعرفه و اخبر اني يرويه من
 على علم من محبة عن نفول مقتضاها و لا منافاة بينه و بين كبر القبر
 فذا من عمل منكم من الجواز ان احوالهم بهذه الصفة و هو الباقي من جملة
 على و انهم من خصص من غير دليل و هو الرابع من الظاهر انما على واحد

12. 13. 14.

من جازاها ولم يجره بكن جازاها **الفصل** لا يجوز دخول
عالمه في الجحيم جدا فالقاضي وعكرامه لو مرض بخالصة العاصي
المجاهدين كقول العالم خطأ لأنه قولك الذين زعموا دليل وحيد
فيهم كقول المجتهدين جازاها **الفصل** ما كان الله على الخطاء وهو
الظهور وأيضا اجتمع الصحابة في عوامهم على عدم اعتبار قول
العالم في الأحكام أصح للنظر بانهما دخلون تحت المؤمنين والأمة
توجب اعتبار قولهم **الفصل** لا يجوز متابعة كل الأمة لا بقدر
مجرد متابعتها بمحمد بن عبد الله الذي ذكرناه دل على وجوب متابعتها
وأما العلماء فكل من معتد بقوله في الأحكام الواقعة في ذلك السن
بأن يجره فلا اعتبار بقول الأمة في مسائل الشك وهو يدل الشك
في مسائل معتد بها من الأحكام والمذاهب إذا لم يكن مجتهدا
في مسائل الفروعية والأصولية فإن كل واحد منهما هو عالم كالعالم في دعوى
بغيره وأما الأصولي إذا لم يكن حافظا للأحكام فالحق اعتبار قوله
في مسائل الشك لأنه معتمد من المجتهدين الذي هو طريق التمسك
والأصل معتد بقوله كقوله من المجتهدين لا يحاط بالأحكام وأنه
أما مثله أصح غير الصحابة جهة لتساؤل الأدلة له ولحقه وقوع
الخطأ من إحدى سطره في الأمة في المسئلة من استطرأ في غير
لا يستلزمه خطية كل الأمة **الفصل** أصح غير الصحابة جهة
فيما قاله الظاهر لنا الزائدة لأحكام سنأولها أم اعتبارها فلو جرد

من كتاب واخبرنا ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عنه انما هو سنة فوه الذرية على المطلوب فحسب ما وجدنا من ابي بصير
حاصل هو سنة فوه الذرية على المطلوب فحسب ما وجدنا من ابي بصير
واخبرنا ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
مما تقدم **والثاني** في حله المتضمن مع نفي المتضمن في غير ذلك
لزم حصص من كل اداة **الاول** الجبر صير المتضمن في
دلالة او امارته ظاهرا في القوم حوزا صدهم عن تحصيل الدلالة في القوم
التي من غير ذلك او اماره خطاء وكل ما كان خطاء فهو منفي عن جميع
اياته وتوصل من احدى سبل المطلوب فان اولهم يكن اشياء في القوم
واماره بذلك لجهة تلك الدلالة او اماره وبسبب فائدة المتضمن
وايضاحها عن على مع المراد في غير ذلك او اماره والحوادث
عن ذلك انه سفي ما جاء مطلقا في قولهم في قوله فائدة ما جاء
به كاشد عن الدليل وقام بوجه دلالة وعزاسا في غير ما علم
بطبق الاشياء في الدليل على غير الطريق **والثاني** دأب ظاهرا
يعتبر قول العوام في الاشياء في غير ذلك او اماره في قولهم في الدليل في قولهم
فلو كان قول العالم خطاء لزم احياء اماره على الخطاء ولا يعرف بقول
عنده في مسائل الكلام وانما تكلم في مسائل القوم في قولهم في
الذين عجبوا منكم انهم يكن شيئا من ايمانهم في قولهم في قولهم
انما يتصور من ايمانهم في غير ما عرفت في قولهم في قولهم في قولهم

من يدعوا حاد ليرد يد وهو ساقى لعريف وايضا لرحر
 عن غير ذلك صان فارتد عنه وبالمها من قال محمد وسليم
 من اوباد بان لا يقال انه صنف ولا كذب في ترك حذر
 عن اوله من الحذر من حيث هو غير تخلفها الكراحتال اتصاف الشيء الشيء
 من يدعوا صان فارتد عنه وبالمها من قال محمد وسليم
 من اوباد بان لا يقال انه صنف ولا كذب في ترك حذر
 عن اوله من الحذر من حيث هو غير تخلفها الكراحتال اتصاف الشيء الشيء
 من يدعوا صان فارتد عنه وبالمها من قال محمد وسليم
 من اوباد بان لا يقال انه صنف ولا كذب في ترك حذر
 عن اوله من الحذر من حيث هو غير تخلفها الكراحتال اتصاف الشيء الشيء

[illegible]

وسواء الركون بمصداق كونه صدقا وبكونه كونه
 والذات بعد المتواترة وما علم وجودها من غير
 وحيزها من غير كونه وحيزها من غير كونه
 اعطى بالقرآن والشافعي لم يرد على ما في محله وجوده
 او بالذات والافعال **اقول** لغير محله ما علم وجوده
 لما في الواقع وعدم معانده كما علمه كذلك باسم باعتباره
 ما علمه وحيزه بعد المطابقة وعلوه لغيره بها فالاول
 وهي التي عدها المصنف مثال الثور كمن جردت السماء فوقها
 خشا ومثال الثاني كمن اجزى العالم بحزب والباقي امرج
 لان الاسلام والشعوب مسبا عليها وعلى صدرها واما احرازها
 معصوم وكذا كل الامه امانا شيئا قولهم على قول معصوم
 للآية كذا تقدم ومثال السابع خبر من اجزى من خوارزمي
 ثورته وانه مع احكام قرآن الثوب اليه من الكفا والقرآن واحكام
 اسباب الخمر واما الذي جزم بعدم المطابقة كمن اجزى بالاسما
 لخصا بالخص فوضا بالاسم العالم فقدم واما الذي جزم بالمطابقة
 وعدما فهو ما علمه ما ذكرناه من احكام الاحاد التي لم يعضد
قال دام طله العلم الثاني في اثاره التواتر العلم الحق لغير
 المتواتر بعد العلم الصريح من خلافه لا يرضى حيث وقد في العلم
 قال انه يطرق فان حرمنا موضوع لحوادث العظام كوجودها

وحو ملزمت لكان لا يصح العلم بان الكل اعظم من الجزء
 من ذواته وهو حاصل للعوام ومنه ان الاستدلال ولا يقبل
سئل ان في اللغز محي واحد بعد واحد يرى
 فيهم وفي اصطلاح العلم عام من اجزاء حاصلة لحوادث
 منه العلم مع قطع لغير عناصم اليه من التبريد والحق ان العلم
 سره من خلافه للشمس حيث قالوا بعد الطن الخالق وحلا قاي
 حيزه وكفى ما دام الخمر في غير الخمر الاشارة حيزه والواقي
 علم لطريق حيزه فالنظر حيزه في ظرف والذليل العلم ذكر المصنف
 يدع صريح هذه المذاهب ومظهره قال الرضي واما الحسن ابا الازد
 بالنظر في العلم فتوقف على علوم اخر وضو التواتر هذا لوقته
 على انه لا داعي للبحر من على العزب وانه لا يسر في البحر عنه واذا
 وكان كذلك استعجز من كونه كذا فوجزى كونه صادقا وانما القول
 خبره بالعلم ابا الصريح من خبره كسائر الصريحيات والحوادث
 من الازد اني لظفر بالامان الصادقة اني جازم بما احرازه بالعلم
 المتواتر ولزم لم يخطو سالي هذه الوباط وعبر الثاني لكون العلم
 خبره كافيته له فوجزى من كونه الشيء معلوما وكيفية خبره له
وال دم فله العلم الثالث في شرايط المتواتر منها التواتر
 سماع عالما اخر به لاستحالة تحصيل الحاصل ولزم لا يكون خبره
 سه او سليل الى اعتقاده نفي موجب الخبر ولزم كونه الخبر

مضطرون الى ما اخره واعنه لا يقتضاهم الى الحس وخبره فوجزى
 واصفوا فقال فرم اني عثر وقال ابو الهيثم بن عمار في خبره
 وفيل سبعين وقتل بئرا به وضعة عشر والكل ضعف في خبره
 الى حصول التمس وعنده فان حصل فهو متواتر والافعال **الثالث**
 هذه شرايط حصول العلم خبره التواتر اولها التكرار في سماعه
 لتواتر العلم عبر عالم ما خبره به لئلا يلزم في حصول الحاصل وسائر
 يكون ذلك الخبر متواتر فيه او تقليد كخبر النص المصريح المتواتر
 عن ما علم فان الممكن لذلك هو اصرهم وعوامهم ما سئل لهم سيرة
 بتقليد لم يحصل لهم العلم الثالث ان يكونوا على ما اخره وانه لا
 قد بين فانه لا يلزم من اجتماع الطنون علم اربعة لم يكن علم مستند
 الى الحس لا الى العقل اذ لو كان مستند الى العقل لكان المتواتر
 في حصول العلم من العقل الخبر وجعل المصنف خبره في سماعه
 لم قبل لو كان العلم سر وطا حصول هذه الشرايط لكان نظريا
 خبره توقيفه على العلم بهذه الشرايط ما علمت اننا يلزم ما ذكره
 لم لو قلنا ان العلم يتوقف على علم تلك الشرايط واما قولنا انه
 يتوقف على حصول الشرايط والاعمال فحصول الشرايط يعلم من حصول
 العلم بالخبر فلا يلزم ما ذكره بشرط لزوم غير محقق العلة في خبره
 استوارهم احتلوا في تعين اقل ذلك العلة فتسأل اني عثر بعد
 نقاد في استرايل قال تم وعندها من اثني عشر مئة وانما حصصه بذلك

ما حصل العلم خبرهم وقال ابو الهيثم بن عمار في خبره
 من جازون بغير ما بين وعنده بذلك حصول العلم ما خبره
 من خبره اربعة خبره خبره ما بالها التي حرك الله ومن سئل
 من خبره اربعة خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره
 سبع خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره
 سبعة وانه عشر بطرا الى عدد اهل بلد ما حصله من العلم ما خبره
 في الخبر كمن وكل مره هذه المعينات بكلمات مارة والحق ان اقل
 خبره خبره خبره العلم غير معلوم لتال معلوم للذات واد حصل
 قول الخبر من حصول العلم من العلة وسواء ذلك بالكل والسر
 فان المعداد التي حصل بها السبع والرب من الخبر والماء انما حصل
 به بعد حصول السبع والرب واعلم ان الشرايط المذكورة كما
 خبره في خبره السند خبره الى الحس خبره خبره في خبره السند
 خبره الى خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره
 الطرس وانما سئل واعلم ان خبرها شرايط اخر معتبره عند اقوام
 ومن غير معتبره عند ما سئل ما قال بعض السلف ومن لم يكن الخبر
 سئل عنه لان الكفر عرصة الكذب والعلة ضابط الصدق
 وغيره خبره دفع تواتر اخباره في نقل عن صليبه وما نقله عن عيسى
 في السلب وهذا صواب فانا علم قطعاً ان اقل شرط عليه لو
 اجبروا فنقل ما حكم حصول لنا العلم وليس ذلك الا في الذكر ما بعد

عثر

لعل

فانما الاول قولهم قولوا لغريمي كل في قرة الآية ووجهه ان
المراد من وجوب الخبر على القوم عند اصداره عن غير مبدل باجم
وهو المطلوب وانما قلنا انه اوص الخبر به قالوا علموا به
ولعل الترجيح في الترجيح محال على الدقة فوجب حملها على لازمة وغير
ونقد مقدم لنز الطلب الوارد منه فوجب حملها على الوجوه
فلسا المراد من ايجاب عند الاضرار لانه قال ليندر واقوم به وانما
عماده عن خبر مخوف والخبر داخل في مفهوم الخبر المخوف وانما قلنا
لهذا اصداره عن الاصل العلم به لان لفظة الطاعة نفس على
العلم فاقوم بها العلم لا يحصل بالعلم وما فوسخ لا ولا عسر
والجواب على ذلك بان الاضرار الذي اوجب عند الخبر لا يخرج
بغير التتوي ويقرب هذا الاحتمال انه قال لتتقوا في الدين
والنفس اما يحتاج اليه في التتوي بالخبر واستحسن المصنف هذا
الاعتراض وجعله لازما فيكون الترجيح عنه بان يصل هذا
الاضرار على التتوي بوجوب التخصيص من جهة الاضرار ومظاهر
ومرجحه القوم ايضا لانه لو اراد التتوي لكان المراد القوم غير
المجتهدين ولا دليل على هذا التخصيص فوجب حمل هذا على خلق
الخبر المخوف سواء كان من التتوي او لا وانه فان الخبر كما يروى
للمجتهد ليمسك به كل كيروي للعامة لينفع به من الارواح وغيره
الثانية الثانية قوله ثم نزلواكم فاسن بنوا قبيسوا ووجه الاستدلال

انه لو لم يثبت العمل جبر الواحد العزل لكان اما المذهب ردة او النسب
 منه والثاني نفسه باطل بالمتقدم مثله بيان الملازمة له للمذهب الواحد ابدأ
 حتى يقول اول المذهب والثاني اما المذهب ردة او المذهب والناس مع سبقت
 وعدا حصر عقلي فلانهم مرفوع الاول سوت احد المواقف وبما يعطى
 العالي لجزء الرتبة مستلزم لجزء من عدل اسو حاشا من الباقي ثلثه
 ٢ او جمل النسب عند اصدار العاشر في الآية والرد اسو حاشا من النسب
 واما النسب ثلثه لو وجب النسب عند اصدار الواحد العزل لم ينزل النسب
 في الآية فانه النسبة واصا لو كان يكون عند الواحد واحد صفا مذكور عليه
 لنفسه لما عطل به ثم نسب بالنسب لا يكون الواحد واحد معدداته وكبره
 ن ساقا صعد عرسيه معارفة وود عقل بالعرض المعارف مع وجود الداف
 لا تقاسم له لا يكتب لعلم البرودة واعلم عند ثاب الموت ان من صفة
 ذاتية صالح للتعليل به وهذا دليل حسن الصلح حتى صار حكمي واما
 القياس فهو قياس القدر على القدر والشهادة في وجود العمل على
 معقول باجماع المسلمين وهم بعد تعلم والقامع بهما اخصيل المصلحة
 او دفع المفسد المضرورة ولتسائل لن يقرر له بعد قياس مع وجود
 البار ومولن القدرى ان من صفة من ان لا يمكن تكليف كل احد بما يراه
 ولكن السامع لاهل القدر الحق في الباطل وليس اسر اخبر كل كرامة ان
 وجود دليل قطعي في الواقعة فنزل عليه بالاعمال بالمرأة المصلحة
 العمل من غير عمل جبر الواحد موجب لربع صفة مطعون وكل ما كان

عنه ثم هو راجع سان المغربي ثم لعدل اذا حضره من حفص بن جندب
الانرا وادعته هذا الظن الى ما علم من ان الحاق الامم يستحق اجتناب من
اجتناب وسان الكندي لم يفعل بحكم ما ساء العمل به حرمه في
المروحة معافى العمل بالرفع فقط وهو المصوب واما التمام
فهو ثم حفص الصحاح عمل محمد الاصل ولم يكره الناس ان يكمل اجناسا
بما له من اجناسه فجعل الى حفص الى غير ان التمام لم يضره من
وروى انه قضى بقضيه من لسان فافهمه ثلاث بار لم يوافق بها
لحظه فنقض حكمه ورجع الى دوله وقال عمر بن قارح الله امر
سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجن فقام الله حمل من ماله واخبره الى
نقض فيه بغية فقال عمر لم يله امع هذا نقضت فيه بغية وروى
لن عمر ما كان يورث المان من دية زوجها فافهمه لخصا الى الصا
كف اليه لم يورث امرأه اشبه الصا مزج به زوجها جمع التزويج
لن عمر قال في الحوس ما ادري ما اصعب هم فغار عمار بن عبد
الهدى سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبهم ثمة اهل الكتاب فاحلهم
الخزبة واقرهم على جنهم وكان على صاحب خلف الراوي وقيل رواية
بكر بن عيسى وقيل رواية المقداد في حكم النبي وقال عمر كنا
خيارا بعد منة فلا نرى فيها ساء حتى ذك لنا راع من جمع بينه علم
عن الجنازة وقال الناس كنتم اسقى الماعية وانا طعنه واني سرحت
ادانا اتيه فقال حفص بن الحسن فقال له طعنه فتم بالسر الى هذا

فأكرمها فنهت فكبرته أو قيل لأن عباس لم ينزلها وعم لم يردى صلبه
وغيره من بني إسرائيل قال بن عباس كان عبد الله الجاهلي
يحب أن يخطب ما روى عنه ما ذكر موسى بن جعفر بن زيد بن علي بن
موسى بن جعفر بن موسى بن علي بن إسرائيل ومن طالع كتب التصار هذا
التصار كالفطر ما نسبته إلى جرحه من الناس لم يقل هذا أصار أخاه
وغيره من وجوب العمل بها أو أحد فكيف ثبت بها وأصاغها ما ذكره
أنهم عملوا عند هذا التصار وذلك لم يرد على عمل الأربع لحواشي كبرهم
هذه التصار بل ما سحر الخبير من كبره وأدليله واختاره الأهل
لغيره المواقف والخبر ما عر الأول وهو من أحد من كل واحد من
هذه التصار ولما كان من التصار لكن إصبار إلا حاد إذا كثرت نفع لم يكن
كلها حادة بل قد لا يكون واحد منها على النفس صادقا وأنها من
حصل المظنون لا شواكر الجمع في المعنى المطلوب والسائر في التصار
أسرها من أكثر من في إصبار الواحد فصار هذا المعنى المسمى
منفولا بكل هذه التصار فيكون متواترا إذا كانت موصفاها منفولا إلا حاد
وأضافه أبو بكر الله من قرش فرجعوا إلى قوله وهذا الحب منقول
بالتواتر وحصل به الغرض وعن الشافعي لم يعلم لو كان نفعه من التصار
لوجب عليه إظهار ذلك الغرض عادة ودناؤا من العادة فلا يلزم العظم
دأه من أبا البستان عليهم ثم غفرنا على ذلك إلى غيرهم البستان في العادة
لم يفرقه ويستبرأ منه ومحمدا من ذهابه عليهم وأما الذين فلا فهم

الخارج الا ان في العدة ما يشبه الخارج قطعاً في زمان واذا حكم شهادة
او عقل برأيه او قال موثق له في غير ذلك كذا او قل برأيه
مروجه ولو روي عنه لم يكن تركه الا ان يكون عادته في
تركه العدل وليس تركه الحكم بالشهادة حرجاً **القول**
عند شروط في خروج العدل في الشهادة دور لروايه حين
لقد في تركه حرجاً لا يتوقف العدة في الشهادة وكل في الرواية
ولعمري لم يكن حرجاً في شرط العدة فيها لان الخارج في الخارج
على المخرج المحرم وفي شرط العدل لا يشرط في الخارج الرواية
في غيره على سبيل الاول وفي هذه العلة مفقودة في سبيل
اعتراف تركه اليهود وحرجهم العدل وشروط تركه في
دور العدل وهو مدعى لانه لا يخرج مما لا يكون حرجاً
لاضطرار من شرطه والعدل في الشهادة في سبيل اساس
وذلك مفقود في القصاص الى كونه في سبيل تركه في الخارج
هذا الشك لم يصلح اليه في قوله في سبيل تركه في
من الخارج والمخرج لتركه من اساس تركه في سبيل تركه
الى تركه في سبيل تركه في سبيل تركه في سبيل تركه
ولما كان في سبيل تركه في سبيل تركه في سبيل تركه
وقد في سبيل تركه في سبيل تركه في سبيل تركه
او في سبيل تركه في سبيل تركه في سبيل تركه

في سبيل العدل ولا فاعا وصورة التركيب في حكمه شهادة
في غيره او قال موثق له في غير ذلك كذا او قل برأيه
مروجه ولو روي عنه لم يكن تركه الا ان يكون عادته في
تركه العدل وليس تركه الحكم بالشهادة حرجاً **القول**
عند شروط في خروج العدل في الشهادة دور لروايه حين
لقد في تركه حرجاً لا يتوقف العدة في الشهادة وكل في الرواية
ولعمري لم يكن حرجاً في شرط العدة فيها لان الخارج في الخارج
على المخرج المحرم وفي شرط العدل لا يشرط في الخارج الرواية
في غيره على سبيل الاول وفي هذه العلة مفقودة في سبيل
اعتراف تركه اليهود وحرجهم العدل وشروط تركه في
دور العدل وهو مدعى لانه لا يخرج مما لا يكون حرجاً
لاضطرار من شرطه والعدل في الشهادة في سبيل اساس
وذلك مفقود في القصاص الى كونه في سبيل تركه في الخارج
هذا الشك لم يصلح اليه في قوله في سبيل تركه في
من الخارج والمخرج لتركه من اساس تركه في سبيل تركه
الى تركه في سبيل تركه في سبيل تركه في سبيل تركه
ولما كان في سبيل تركه في سبيل تركه في سبيل تركه
وقد في سبيل تركه في سبيل تركه في سبيل تركه
او في سبيل تركه في سبيل تركه في سبيل تركه

يكون ايضا في الاصطلاح كذلك لما ثبت في القصاص
وهنا القياس لا يشترط فيه اشتراك الاصل في فرع في
في نفس الامر في نظر القياس لان كل واحد من
في علة الحكم او لا ونسب القياس كما يشترط في
الاصل في فرع كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وهو الذي يسمى قياسا في كذا في كذا في كذا في كذا
لانه لو لم يكن شرطاً في كذا في كذا في كذا في كذا
للمتكافئ لم يكن شرطاً في كذا في كذا في كذا في كذا
شرطاً في الفرع نفسه وهو كذا في كذا في كذا في كذا
ان جعل القياس سماً لساواة او الحمل الذي هو ملومها امر مفقود
ان راد القياس باسم القياس للحمل فله حكم والا فكل خلاف
بعضه على ما اراد من غير اعراض عليه ومن السان في كذا في كذا
واحد وحده اذ لم يكن الاصل والفرع مشتركين في علة حكم
يكون القياس قاسداً والفرع في كذا في كذا في كذا في كذا
ومن المألف انه قياس شرط في كذا في كذا في كذا في كذا
الطرد فانا نقول لو لم يكن القصاص شرطاً في كذا في كذا
شرطاً في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
شرطاً في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
بالقصاص وهذا قياس العدة في العكس **قال**

يكون ايضا في الاصطلاح كذلك لما ثبت في القصاص
وهنا القياس لا يشترط فيه اشتراك الاصل في فرع في
في نفس الامر في نظر القياس لان كل واحد من
في علة الحكم او لا ونسب القياس كما يشترط في
الاصل في فرع كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وهو الذي يسمى قياسا في كذا في كذا في كذا في كذا
لانه لو لم يكن شرطاً في كذا في كذا في كذا في كذا
للمتكافئ لم يكن شرطاً في كذا في كذا في كذا في كذا
شرطاً في الفرع نفسه وهو كذا في كذا في كذا في كذا
ان جعل القياس سماً لساواة او الحمل الذي هو ملومها امر مفقود
ان راد القياس باسم القياس للحمل فله حكم والا فكل خلاف
بعضه على ما اراد من غير اعراض عليه ومن السان في كذا في كذا
واحد وحده اذ لم يكن الاصل والفرع مشتركين في علة حكم
يكون القياس قاسداً والفرع في كذا في كذا في كذا في كذا
ومن المألف انه قياس شرط في كذا في كذا في كذا في كذا
الطرد فانا نقول لو لم يكن القصاص شرطاً في كذا في كذا
شرطاً في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
شرطاً في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
بالقصاص وهذا قياس العدة في العكس **قال**

[illegible]

سركه نزل به و غفر له بعد انما احضر مع رسول الله صلى الله عليه و آله
 و نزل على الرسول استماعه و حقا الامكان من تلقا احكام و نواع
 من النسخ و ناسا له انما نقول بموجبها فان القياس حكم بالبرهان
 الله لكونه مستقفا من المنطق لا منقول قوله انما يقبل المظهر ان لو
 لم يكن له اخره قلنا الحكم بالقياس اما الزكوى من قول الله والى الرسول
 انما لا يابى ابطال ذلكم جعلهم القياس قيدا لكثرة ما فيه و قد
 الشئ لا يكون فيه والى انما يجوز ان يكون الحكم بالقياس قول الله
 انما و سره في ذكره يندى باس على الله و رسوله قوله و انما القياس
 من عليه اوجه و ليس اما الخراب انما و ليس على الا اربع من اوجه و حكم
 حوزا دعاء الاجماع مع مخالفة على اهل البيت و لم ترك القصة و يكون
 القياس و يكون العاقل به وان لم يكن اصلهم حجة فلا اقل من انما
 لهم من على الاجماع هي انكم منكم عنهم العصمة و ما فتحهم القدر من نواع
 مما نزل اخر منكم من البرهان و انما في حكمه انما
 اجماع مع على لهم و هل هذا من بعض العصب على يد حصول
 انما علم انما علم انما على من يباين اذا كان طبعا و قد
 و حكم من له طبعا و اما الثاني فضعفه انما من غير دليل
 فاذ لم يكن على القياس ضعيفه و اكد انما السالك انما على العلم
 اطاب القياس و انما من غير انما من غير انما من غير انما
 منزه الى الرسول انما نقول ان حكمنا في ذلك كحكمه على دليل

الناهي وليس القياس حكم ما ارسل الله لارسله من اهل القصة من اهل القصة
سواء نعم ما يذكرون واكثر من ذلك من اهل القصة وليس كذلك في القياس
من القصة والسنة ولا على القصد بالقياس طاعة على اقل
وام ظله الساي قوله ما يدل على هذه الامور من هذه الامور من هذه
ورقة بالقياس فاما افعار ذلك فقد افعاروا واصلا وانوسه على
ان على يد سبع من هذه اعظم منه قوم يفسرونه سلا من اهل القصة
محموت القدر على الخلقون المرام **اقول** هل امر الله بالقياس
بالسنة وهذا من الحديثان نصان على تحريم العمل بالقياس ولم يختم
فيما ان البيان قالوا لهم اعلم بالقياس الباطل مع ان الله تعالى
هذا تسليم للدليل ودعوى الخصم من غير دليل اوله ضعفه
قال لم تعلم للخصم **والسنة** دلم طله الثالث اجاب اعجابه
عليه دوى عن علي عليه السلام قال من اراد ان يتقن جوابه حتى يلقى
الجوابه وقال لو كان الامر بالزنى لكان ما فعل الحنفى ما لم
ظاهره وقال ابو بكر اي مما سطنت في ارضي تفتي ادانته كماله
الله برأي وقال عمر ايح وأصحاب الرأي فانهم اعدوا السنن اعظم
الأشاد من لم يفتوا بها فقالوا بالزنى ففعلوا واصلا ولم يزلوا
السنة يكرهون العمل بالقياس يزيد من الغالب في واجاه القصة
اقول هذه القصة وغيرهم اظهروا القصة تحريم الزنى
يكرهها من عليهم مكان جانا فالواحد مثل هذه الاخبار على ما كان

من ذلك ما ذكره عن عواضها ومن لم يره الصناد وما كان
مخافاً للمص وما ليس له صل بطله بالاعتبار وما كان على
سواء من غيره وما استعمل من ذلك بما بعده بالعلم ودون
جماعة من اعتبار وما وقع عنهم من العمل بالرواية والاعتبار
بما رواه لكم منه له وأما ما اعترض من الناس من أن كل من
اشتبه الحقائق بغيره من العلم في العلم أو دخل الدولة المشتبه
القياس الذي اشتبه عليه الأصل بالنسب أو كونه للحكم في النزاع أو في
من الأصل الحقائق بحرم الضرب بحرم التامف فإن هذا من التباين
على العمل باعتدال كما أن في نفسه وحمل الدولة التامف على ما
سلك بها جماعة الدولة وليس جمعهم أولى مرجعاً وأما إجماعهم
فما عرفت وقد علم من إجماعهم **قَالَ** دام ظله السراع لم
العمل بالنسب مستلزم الاختلاف لاسناده إلى الله ما رتب الاختلاف
والاختلاف من غير عنه لئلا يسيئوا على ما في الاختلافات
في حكمه وأصله في المتعلقات فيها وذلك منع من الناس وتعللاً
أقول هذا استدلال على المنع من العمل بالنسب من غير
الله وليس العمل بالنسب مستلزم للاختلاف المنع عنه وكل ما كان
خالفه فهو مردود أما أنه مستلزم للاختلاف فثبت عليه الأصل
يتشبه بالامارات وليس كل ما كان أمارة عند من يتغير أمارة عند
غيره العكس فليس من الاختلاف والاختلاف من غير عنه لقوله ولو

كان من عند غيره انه لو جرد فيه اصلا فاكثروا المقامات
 وقصر الناس في شرعنا مني على انما في المقامات وقاوي
 المحلقات الاصلها مني كان كذا استيعابها بالناس من
 انفرادها في ما اختلفت امثالات فخر من انفس الناس
 ابهرت مع ما تلهما وجوب لوم من المولى دون المولى في
 تساويا وجوب صوم اخر يوم من رمضان وحرم اول يوم
 شوال مع تساويا وجوب القطع من سائر القليل دون
 الكثير واما الجمع من التقلبات فكل ظاهر وجهته وحسن
 الكفاية ومن جامع في نهار رمضان وجبت ايضا الكفاية
 امرين مختلفان وكجوب القصر على المسافر سواء كان واجلا او
 راجعا او شاعيا او شاعيا مع اختلاف في نيل المسعة والنداء
 العائنه ظاهره **والقول** دام ظله المحقق السالف في الخاف استكرت
 عنه بالمعروف قد كبر حيا استكرت الضرب المستفاد من حرم
 النامس وذلك ليس من باب القياس لان شرطه ان يكون المعنى
 المستكرت عنه اولى بالحكم من النصوص عليه خلاف القياس بل
 من مزايا المفهوم **اقول** الخاف استكرت عنه باسقاط
 في قد كبر حيا ونذكره خصيا فليطيه ما فاقته عليه حكم فيه
 منصوصه خلاف انفسه للمعنى انحرافه عما لا يسار
 من عليه او كان الحكم في النزع اولى من اصله خلاف حرم الضرب

بالمعروف
 وانه

المستكرت عنه بانما وصف المنطوق به في قوله ولا تذل لها
 لانه اذا حرم المامس والضرب اولى بالتحريم والخصم كما كانت
 العلة فيه مستطعة فذهب المصنف الى ان على من قبل الحكم قطعاً
 وموجبه في النوع لكن لا استفاد الحكم من القياس اما لو
 فلك الحكم في النوع اولى من اصله ولا شيء من القياس كذا
 وما الثاني في ما لا يفي في علم الاستفاد الحكم في المستكرت عنه
 اولى فسمى المحل مختلف فيه فحمله قوم مراد القياس في قوم
 بانفسهم وموالت في احضاره المصنف وقال يوم المنع من المامس
 معول في العرف الى المنع من انواع الادى وهكذا بظاهره
 محتج به به اذا قيل فلان لا يملك حقه بعيد في العرف لا سيما
 وفلك لا يملك من غير ولا قطعه ان يملك له شيء والغير في
 النوع التي على طهر النوازل والقطر ما هو انواه وعلان يوم
 على قطار بعيد كونه ايسر على الاطلاق بل هو استكرت
 الا فاده قوله لكن لا نسلم انها اصل المنطق في ذلك بل هو
والقول دام ظله المحقق السالف في الخاف استكرت عنه
 علة الحكم منعاً عن كل ما علم صرف تلك العلة فيه بالصور
 لا في قوله حرم الضرب المستكرت عنه في قوله حرم
 كل مستكرت لان مجرد الاسكار لم يكن هو العلة لانه وجوب الضرب
 مع ان تحققه وان لم يكن علة وان كانت العلة انما هي الاسكار

المعبد المجرب لم يكن ما فرضناه على علة بل جز حله فذا
اقول انظر الى اننا اذا قلنا على علة حكم هل يكون
 في تقديره حكم بها الى غير محل الحكم انفسهم ام لا يكون بل
 مع ذلك من رودة العبد بالقياس في هذا النظام واحد صلب و
 بكره وان من نفسه الى المولى وهو اختيار المصنف ووجهه
 استاوجه الى الذي ورد في عهد الله البصر بين السبي والياب
 فذهب الى الاغتابة في النفي دون الاثبات لان شرطه ان يكون
 لغيره ما يحل عليه لم يترك كل ما نهى عنه خلاف من صدرت
 في الفقره فانه لم يحجب علة ان تعلق على كل فقره واستدل المصنف
 على وجوبه لا كقوله مطلقاً بان قول الشارع حرم الضرب المستكرت
 من قوله حرم كل مستكرت علة الضرب لم يكن مجرد الاسكار
 اي مفهوم الاسكار من حيث هو مع قطع النظر عن محله النفي به
 بل من حرم كل مستكرت لا متناه في الجوارح علة وان لم يكن مجرد
 الاسكار بل كل مستكرت لانه لا يسكار عليه بل جز العلة
 لان مفهوم الاسكار جز الاسكار الجز وقد فرضناه علة هذا خلاف
 واعلم ان هذا الاستدلال النظام وهو معارضة لارادته لم يحل
 حرم الجز مطلقاً استاوجه بل علة باسكار الجز واسكار الجز لم
 يوجد في غير الجز **والقول** لا كلام فيما لو علة باسكار الجز وانما
 الحكم فيما اطلق الاسكار ولم يخصصه لانا نقول **والقول** اذا اطلق

ومستخصه فان الخبر يمنع من جعل بالكل تحريم الجز
 لقوله لا تذل لها لو لم يحجب الحكم تخصيصه لم يحجب الحكم باطلا
 فيجوز ان يترك مع الجوارح منع الجز ما سئل به ثم يقول لو
 كان قوله حرم الضرب المستكرت لانه حرمه حرم كل مستكرت
 معاقلة النظام لوصف بعض على ان يذهب جميع علة الردا
 قال المصنف سألنا السواد كما سبق ليعلم لو قال المصنف على
 السواد وسئل ان لا يسكار كل مستكرت لو كان النص على العلة
 في جعل كافي في تعدي الحكم الى غير ذلك المحل لزم اذا قال المصنف
 سألنا السواد ان سئل عام اذا كان مثله كماله في سواد
 عسى وروى العبد من هذا القياس رجل ما ورد في الصحاح من
 العمل بالاراء على مثله جمعاً لانه **والقول** دام ظله ولحق
 على العلة قد يحتمل من غير ما كونه علة كذا او لا كذا كذا
 كذا وقد يكون ظاهره كقوله لكذا او بكذا او باق عرف ان
 كقوله انما من الطواف عليكم او بالباء كقوله فيطعم الذين
 هازوا حرمنا عليهم طيات اجلت لهم **اقول** لما وصفت به
 الحكم في علة النصوصه وحسن عليه ان يذكر ما دل على العلة
 وفيه الى قسمين الاول ما لا يحتمل غير التعديل ومنها ما
 ذكره وجب ذكره لعله كذا وسبب كذا في جعل كذا في جعل
 كذا كقوله من اجل ذلك كذا على بني اسرائيل والذات ما

١٠٢

يجعل غير التعليل لكن احتمالا مرجوحا وسماء طاهره اود لكان
 باللام كقولهم وما حملنا الشكر والنعمة الا ليعبدوا او بالياء
 اركما ذكره وهذه الارق كما سنعمل للتعليل ذكره سفيان
والسؤال دام ظله الحق اجابوا علم انما جاور ما بعده اجيب
 بالعله المنصوصه وصح علينا المحتج بالعله المنصوصه وسألنا
 بغيره الحكم بها كما يقولون اجابوا بالعباس واعلم انما هو
 مشهور التعليل بها منه ونحن نرى في كل واحد منها انها
 لا تستلزم على غيره الوصف **والسؤال** النسبه وعرفوا
 بانه المناسبه في تعاقب العقلاء في العادات وهو غير ذلك على العلة
 اما اولها فليبقا الزعمنا مبني على الجمع بين المختلفات والفرق بين
 التماثلات فلهذا في الحكم سوي الضرر اما ثانيا فلان وصف
 المناسبه قد يقرن مع الحكم وصله واما ثالثا فلان حكم لا يجوز
 استناده الى الحكم لكونها مضطربه غير مضبوطه وسئل عن
 يجوز من الحكم رد الاحكام اليه ولا الى الوصف لانه لم يعمل على
 الحكمة لم يصلح للتعليل وانما شغل ذات الحكمة على العلة وقد
 يتبادر **والقول** لما كان الحكم متعلقا بالعله المنسبطه
 غير متعلق عند المصنف شرع بين الطرفين التي بها تنسبط العلة
 ويتبين انها غير صالحه لذلك وتلك الظروف هي اولها
 ونحن نقرر ان ما قاله اصحاب العباس فيما هم يقرر كلام المصنف

يقولون في رد الامتصاص له انما هو وصف للموضوع وعلى
 اعتبار نفسه ما قبل ذلك هذا لعدم انما هو وصف للموضوع
 من سببه في وصفه سبب ما سببه له والوصف لم يقرر
 في كلامه على وصفه وقيل هو وصف ظاهر منسبط لحمل علة من حيث
 حكم عليه ما يعمل ان يكون مقتضوا من حصوله او دفعه وقيل
 والمناسبه ما حقق في اقسامه والحقيقه المنسبطه ونسبه او اقر به
 والاولى على ما اقام الاول في حكمه رعاية تلك المنسبطه في
 محل الضرر وهو المتناصل الخ التي وقعت في كل ملة حذو العباس
 والاولى والنسب والذين في العقل والعقل يحفظ شرع العباس
 والاولى شرع انما بان والحدود والنسب شرع الزواجر والاولى
 شرع ارجح من الاده والمقتضاه مع كفايه والعقل شرع العباس
 شرع المصالح السان في يكون رعاية تلك المنسبطه في محل الحاجة شرع
 ممكن ان يقرر شرع لصعوبه فانه لم يقرر في الكفر بحاج
 فيه بوجهه وهو عيب لا يقرر في ذات رعا فاشترط ذلك
 والاولى ان لا يكون في محل الضرر ولا محل الحاجة كغير العباس
 على ما كان في الخلاف وبما سبب الشك في كونه تاويل العاديات
 عليه الشهاده على فرقها بها سبب شرع في وقتنا لا في وقتنا
 واما التي يصححها في الحكم المذكورة في رايه العباس
 المخلوق فان نفعها في غيره واما المناسبه في وقتنا في وقتنا

اولها لا مركونه مناسبه ولم يكن مناسبه عند فرق النظر كعليل
 الشاذية فيهم مع الحكم المتيقنه ونحوه فيهما سبب فيهما
 والشرع عليه وفيه المناسبه لم يكونه فيهما سبب فيهما
 المال مناسب اعترافه والجمع بينهما متناقض وفي الحقيقة ليس كذلك
 لان كونه عكسا معناه لا معناه بل هو معناه ولا مناسبه وس
 الجمع من معناه اليه قال المصنف مناسبه الوصف للعلة لا يربط
 على العلة لما لم يربطها مبني على الجمع بين المختلفات والفرق
 بين التماثلات اي انما ينسب به بوصف الحكم لعله لا يربط
 في محل الحكم من حيث ذلك الوصف في محل آخر ثبت ذكر حكم
 فيمحاور التفرقة بين التماثلات في الحكم ولا يلزم من عدم ذكر الوصف
 في محل آخر عدم ذلك الحكم حواء في مختلفات فلهذا ما يطعن
 حسب ان النص وايضا الوصف المناسبه ربما اقرب بالحكم من
 كالشراشي هو وصف مناسب لعله حكم التفسير بما يقترب عن
 التفسير وايضا الحكم لرب السند والحكمة كالمثقة في السور
 مضطربه لان الحقيقه قد توجد في السور ولا توجد وربما يوجد
 في الحضر اكثر مما يوجد في السور في عدم التفرقة ولكن استناد الوصف
 فان لم يعمل ذلك الوصف على حكمه لم يصلح عليه ونسب الحكم
 للحكمة لعله علة او وصف كالمثقة التي هي علة العلة السور في وقتنا
 عدم صلاحه للحكمة لعلية مضطربا **والسؤال** دام ظله الثاني

المؤثر وعرفوه بانه الوصف المؤثر في حكم في الاصول دون وصف
 في حكمه اذ في التعليل في وصف ما هو مثال ذلك السور في وقتنا
 في جمع في غير المال يؤثر في دفع الحكم في الكفايه دون السور
 في انما لا يؤثر في حكمه هذا الحكم وهو مع غيره وكقولهم لا يربط
 الا بكون مقدم على الاخر من الالاف الميراث فيكون متقدما في ذلك
 لكفايه ويجعلون مقدمه في مكانه سبب مقدمه في ذلك
 بالاسباب وهو راجع في الحقيقة الى الوصف المناسبه وانما هو
 يقتضي ابطال هذا **والقول** فلا يؤثر في المال في ذلك
 عليه الوصف وهو انما في افرق من الوصف المناسبه والوصف
 المؤثر في صان العام والخاص لان المؤثر هو الوصف المناسبه الذي
 يورثه على اربعة اقسام له اما ان يورثه في نفسه او يورثه
 في جسمه وصلة في يورثه او جسمه في جسمه ويتركه في جسمه
 المؤثر بالاول واسم الملازم بالشراف في فعل المصنف في نفسه مثلا
 السور في النفس وهذا الاصل في ما قد فتت عليه لاجل انما
 السور في السور فاني في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
 فان مقتضى الشكر والتعريف بينهما واحدة وانما يختلفان في محل
 واختلاف المحل لا يقتضي اختلاف المحل ظاهره انما في انما
 السور في النفس فاني في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
 السور في غير ذلك فاني في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك

او عمل به او عمل با خود هم عمل به نفس و عمل به نفس
احتمالاً است در همه كلاً ما ظله اما در بعضى
المتبعين و اما التالى فلا يستلزم حياض متبعين
است فلا يستلزم ابراهيم مرجع و اما الرابع و
ضربا به من الخطر و لا باحة ضربه به من يعنى و من
عمل به لسل الا باحة و قد ثبت على ما استلزم
من استلزام القول بالحقير من خطره و لا باحة القول
و ملته مثال فاجع و كذا سائر اذا حضر في احد
الاربع مكره و ملته و ما مع الكوفه و الحاقه و من
و المنصير و لا يستلزم ذلك انقوت بالباحة ما
من له مرتبه الوجب او بت حور الشهادت
واعلم انه لم يرد في عمل نفسه خبر في العمل
و لم يرد في المنفى خبر المتبعين و خبر باحة
عنون الحكم **فالف** دام فيه البحث التالى اذ وقع
المعادول بعد الترجيح و سل بالحقير او التردد لباحة
لم يعمل بالترجيع لعل بالمرجع و من حور
من الصالحين و وقع على مرجع بعض الضمير على بعض
كراهه الا انه كثر مرجع احد الخبرين على الاخر
اخر انهم من طرق خبر الكراهه الى حماه بقدر ما

بى بحاشيه و من على قول الفصل مما هو
معد و انما حاشيه دليل واحد و اما
بعض معارضه من وجه دون وجه كان
منها كونه **فالف** المراد بالمعادول
سائر الحكم على خبر واحد و المعادول
متساويان في الحكم على خبر واحد و
معارضه من باحة و من الترجيح و قال بعض
و ترقى و هو ان حور انما ترقى عند تساوي
و انما حل لانه عند مرجع لولم يعمل بالمرجع
بمن غير معقول و ايضا اذا وقع التعارض بين
العمل به من غير ما يجب شرعا قوله
ختمه من عند الله حسن و ايضا جمع الصوابه
عند التعارض فانهم قد وجدوا خبرا في
ما نصرا لما لا من آية و قد مر خبر من روى
ما كان يصح حسا على ما رواه ابو هريره
من صوم به و توى على ما جرد و لم يحلده
و توى ابو بكر خبره في ميلاد الحور
ذكر فاعلم ان الخبرين في ذكرها
و غير ما سبق التالى في خلافا لبعضهما
لما ذكره العنصرين

اصح خصم و حاشيه اذ هو قوله و احسن
تأمله يدل على الاعتناء باصل الظهور و
بعض الظهور على ترك العمل به في الترجيح
ازياده و لم يعل عليه حاشيات في محل و
اخرى منها فان خبرها على محل الترجيع و
على الشهاده و انتمى فان حصل اجماع
و ليس على الاول اما ترك العمل به
العبه بقره الظن قوله محل فاجع
لكن مجموعها انما في قوة الظن فانه اذا
حصل ظن متا و اذا اجترأ زاد الظن
ما زداد الاخبار حتى انتهى الى العلم
من العرف و الاصل و ذلك اننا لا نعبر
من بعض عرض الشهاده بان العرض
و اعتبار الكثره بمعنى ان تطويل
اكتفوا من الجاهل على السويه فلما كان
بعد آخر ليزيد على شهوده على شهود
لم يعمل مثل فعله و بطول الخصومه
لذو مع الحاد و وايضا اعتبر ما
و اما الترجيح بكثرة المتبعين فذلك
بمغايره و مع اجماع فان

بعض احسن العنصر و اما ان عند التعارض
سائر وجه و حاشيه و اما ان عند التعارض
نفسه على خبره و ما بعد ذلك على كل
روى سائر التبع و ذلك مثل قوله
فما لم يارسد الله قال لم يرسد الرجل
صحة نفسوا الكراهه حتى شهد رجل
ما نعمل الا ذلك و حاشيه و اما ان
دم طله الحب انما في حاشيه و اما ان
دست و انما انما امر و حاشيه و اما ان
ما انما ان قيل المدلول فحاشيه و اما ان
و كان لولم يعلم السار و لو كانا
فاننا لولم يعلم السار و لو كانا
و كانا حاشيه و اما انما امر و حاشيه
كانا حاشيه و اما انما امر و حاشيه
مطلبا و كانا معالين و مظنونين
للعام المتقدم و العالين و اما انما
السابع مني العام على الخاص و اما انما
اجماعا و كانا حاشيه و اما انما امر
فاننا و كانا حاشيه و اما انما امر

لغة
ماه

١٥٥٥ صباد ودری عهد اردو در می مکه و حلی حذفا
 ولا بعض سحرها وصال العباس الا لا در وصال سحر و صر
 و معلوم ان الوحي لم ينزل في تلك الحالة واما في عهد
 اجمل الا صناد اشترى فكر اكون نوابا لقوم صر حذفا
 فواكه على يد من تفكر و تولد صر واصل الوحي في صر
 اولى سبها فلو لم يكن معصدا بالاصناد لزم اختصاصا عاما به
 بفضله لم يكن له وللغالب عرا الا ان اوله ان يحرك في كبر
 اسر يحرك بالوحي من قبل الكل واطلاق الكل وند الكل
 فاشار بعض اصحابه باطلاق البعض دون البعض فتر العواقب
 للذين عسوا للرسول فعر الساب ان حور رسل و كنه في
 امرايل عندنا لما تعلم وعلى يدي كونه حجة بحمل الركون
 فصاره الاول بالوحي ونسخه الوحي الي وعر الساب لا يحرك
 اما الركون ان يفسر بالسنن والسنن عنه برهان مكرمة
 رول الوحي اوله واوله لا يحرك لهم فيه واما الساب فيحمل
 على انه صر كان مراد للاستناد ببقية فيه العباس وعر
 الرابع انه غير مستبعد لا اختصاصه في معاملة با انواع الصناد
 لتلق الاحكام من الوحي ورتبه النبوة وهذا هو الحق بعد
 الفضلة له على وجه العموم **قال** دام طله الخ **قال**
 في شرائط المحمدية الاخره **اقول** يطويع شرايط المحمدية

بل هو من
 شرايطه

مركب من كسائر الامتداد على الاحكام بالذلة بل لشدة واما
 جعل له هذه الحكمة اذا كان عالما باللغة له كالا صر والاصل
 بل ما شغل عليه ان ان الحكم ودرى خماسية آية وانا حذفت
 سئلته ما حكمه وعلما بالتميز والتحول كالحليل وبيوته
 بل بتدار ما صر به الامراب ومن بين التميز والمغير الى غير
 المغير ولم يكن معصدا لغيره لاجل الكتاب بل بان الحكم
 وعلما بعلم الحكم لا كالمختبر منه بل بالمسائل التي يتوقف
 اسره والكلية وعلما باصول الفقه ولم يحتمل الركون
 لغيره من كونه في الكتاب عارفا بالاصناف لا حجة
 بل ما يتعلق بالاحكام عارفا باحوال الرجال المتفلة لاجل
 الاحكام حاوفا للاحكام لاجل ان لا يتعذر او متعذر
 لا تخاد ساهي بل يا كثرها واولد كثر سبيل بالكر من بعض مثله
 فقال به سنة وتلك من مائة احدى مع كونه مركبا من المحمدين
 عارفا بعلم الميزان لا كاي على بل بتدار ما من بين الذلة لا
 ببقية والتفصيل والاشراق وسير ابطال الحد والبرهان لا
 ذكر في علم انه يجوز ان يجعل الانسان صفات كصناد في
 دون احوال في باب من الفقه دون احوال في البعض كان
 بكونه واولد المحمدين في العبادات دون العقود ودرى الركون
 بان في وابت اولى بعد المنايا كونه ودرى له بفالس

شرائط الاضداد والمدحج اما الركون حاصلة او لم يرد ذلك في
 الانسان اما المحمدين في الجمع اوله كنه محمدي في شرايطه واولد
 حاصلا دون البعض والآخر ذلك البعض في شرايطه واولد
 بدونه لا ناقرا بل اعتبار بعض هذه الشرايط في بعض الاحوال
 حروجه من كونها شرائط الاحكام لا كونه شرايطا لبعض
 ثبت ذلك ما علم من الذي يثبت المحمدين في كل حلة غير دليل قطعي في
 وجود القطع في كونه احكاما لكونه معصدا للظن ولم يحركه
 انقطع الى الظن وقال ان الركون المحمدين هو المسائل المحمدين
 الشريعة فالسبيل الى احوال حروا حذفا والمحمد في سلسله مشروطة
 كونه السلسله احكاما فيه فلو عرف كونه احكاما به ما حمله هم منها
 الدليل **اقول** لا يجوز ان يقول اخلاص المحمدين في سلسله مشروطة
 كونه احكاما به بل انما يوقف على علم الدليل القطعي وحسب دونه
قال دام طله الخ **قال** في خصوص المحمدين في سلسله مشروطة
 فان لم يرد في كل واقعة حكما معينا ولم يرد عليه دليل ظاهر لا فظعا وحلي
 بعد الاحكاما دونه ما نؤمن ان كل واحد من المحمدين اذا اعتلى حجاب
 امارته كان احدهم من الاعتقاد من خطأ لان احلي ما راس اما
 لم يكن راجحه اوله واما ما كان يلزم الخطا فكيف معصدا واما
 القول بغير طريق باطل لا حجة في ذلك لانه يرد في سلسله المعايير
 العمل بالراجح لاجتماعه في الاحكام اما الخصم والخصم في ذلك

بل هو من
 شرايطه

وخصه بعض اصحابنا تارة محصا **اقول** المحمدين في سلسله مشروطة
 وشرائطه في سلسله مشروطة من السلسله على ان يصب في
 واما في ان احصاه واعدى كل محمدي في سلسله مشروطة
 سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 بعد في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 فهذا الركون في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 واما في ان يصب في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 الاجماع بكل سرور واما في ان يصب في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة
 او كنه في الاول اعتقادا في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 من كل محمدي في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 نورد انما في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 على سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 الاحكام واما في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 واما في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 بعد لاجل ما عليه واما في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 لربيل في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 محمدين واما في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في
 الخليفة والتعقيب واما في سلسله مشروطة في سلسله مشروطة واما في ان يصب في

من اصول الدين اولها الاول لم حرمه من قبل خلق
النفس لها وجهان الاول لم يخلق في جوارحه
فكرها لانيه لم يفسد له ما اقبل منه بل ما في
مخبره العالم وعلم حذوقه ووجوهه
وجوده وانما في الخلق ونبيه وانما في
الادوات في خلقه ونبيه ما قبل لم يفسد له
النفس ولم يفسد له ما يلزم من الفروع
لنفسه ما من في العالم لقوله لم يعلم انه
ابن ما من في العالم كذا ابنا ما من في
الخلق بوجه آخر النظر من عند الكفار
فقله لم وما في الدنيا اذن الله لم يفسد
الخلق لم يفسد له ما من في الدنيا
كانوا يتكلمون في القدر فقال النبي ما اهل
لحوصه في هذا وقار علمكم من العجايز
فان لم يفسد له من العجايز والخلق في
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
عليه ج ان لم يفسد له من العجايز والخلق في
على مقدر لما من في الدنيا على رب

من اولها الاول لم حرمه من قبل خلق
النفس لها وجهان الاول لم يخلق في جوارحه
فكرها لانيه لم يفسد له ما اقبل منه بل ما في
مخبره العالم وعلم حذوقه ووجوهه
وجوده وانما في الخلق ونبيه وانما في
الادوات في خلقه ونبيه ما قبل لم يفسد له
النفس ولم يفسد له ما يلزم من الفروع
لنفسه ما من في العالم لقوله لم يعلم انه
ابن ما من في العالم كذا ابنا ما من في
الخلق بوجه آخر النظر من عند الكفار
فقله لم وما في الدنيا اذن الله لم يفسد
الخلق لم يفسد له ما من في الدنيا
كانوا يتكلمون في القدر فقال النبي ما اهل
لحوصه في هذا وقار علمكم من العجايز
فان لم يفسد له من العجايز والخلق في
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
عليه ج ان لم يفسد له من العجايز والخلق في
على مقدر لما من في الدنيا على رب

وجوده في الدنيا وهو في الدنيا
فخلق حواء من عصبه من عصبه
وعاد وعاد في الدنيا
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
عليه ج ان لم يفسد له من العجايز والخلق في
على مقدر لما من في الدنيا على رب

وجوده في الدنيا وهو في الدنيا
فخلق حواء من عصبه من عصبه
وعاد وعاد في الدنيا
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
الخلق لم يفسد له من العجايز والخلق في
عليه ج ان لم يفسد له من العجايز والخلق في
على مقدر لما من في الدنيا على رب

صفة حكيم بقاء ذلك الشيء او علمه وانما ذلك محال
 وهذا من القول بالاسحاب فان استجاب فان استجوابه
 فلا مشاحة في العبارة واعلم ان الناس اجتمعوا في ان الباقى
 هل عليه دليل لم لا منهم من قال لا دليل عليه مطلقا سواء في العقل
 او في الحس وبمنه من اوضح عليه الدليل بطلاناً ومنه من فصل
 فوجب عليه الدليل في العقلات دون الباقى من الحس والحواس
 المصنف العالي بان الباقى لا دليل عليه بل لا بد من دليل عليه
 العلم والعلم بالعلم الاصلى بوجوب ظن بقاءه في المستقبل هو
 حق له نعم الدليل لا بد القول بالاسحاب وقد بيناه في محله
 فان اراد منه هو باطل لان الذي يثبت له بالدليل هو ان يثبت
 او باثباتاً واعلم ان حجة العظماء عن هذه المسئلة ان يقال ان
 الباقى اما ان يثبت في العلم او العلم بالعلم بالعلم والاول لا دليل عليه
 لا بطلان الحاصل بالدليل على حله والساكن انما يثبت في العلم
 بالنفي ضرورة انظر والاول لا دليل عليه ايضا لانه ان كان
 صادقا لم يحتج الى الدليل في اثباته لخصم اياه عند نفسه وليس
 كان كاذبا يكتفي في انتطاعه النسخ والشاكي لانه لا بد له من الدليل
 لسطر حجة فيه والا لكان كاذبا للعلم وقال النسخ ما حكم على
 نافعا فقد تم امتعاده من النار وايضا قد وقع الاجماع على وجوب
 اقامة الدليل على من ادعى الوجدانية للدين وقدمه مع هاتين الامور

من الغنى والادبانية للدين على دليل نفي الله له به بقوله لو كان
 فيها المنة الا الله لا يفتقر الى دليل الشكالاتا بوجه دليل على
 منكره من زعم النبوة وعلى منكر صلوته سادسه فلنا مثل
 هذا النفي لم يخل من دليل وهو البقاء على النفي الا صلى وعدم قطع
 بغير منه ذلك والا على نبوته وعلى منكر صلوته سادسه
 خاتمة في الاستحسان مثله على تفصيل
 في ادب الملاحق وتخصر محل النزاع فيه اعلم ان الحنفية هـ
 والحناابلة قالوا بالاسحاب وانهم الباقى حتى قال الشافعي
 من استحسن قبل شرع وليس الخلاف في اطلاق المصطلح لوروده في
 القرآن والسنة وعباراته الفقهاء اقال للدين الذين يستعملون القول
 فيجب احكامه وقالوا انما هو كذا باثباتها وقال
 النسخ ما رواه المسلم حسنا فهو عند الله حسن وقيل ان الفقهاء
 من استحسنوا جعل الحرام من غير تدبير عوض للمساكين المقتل فيه
 تدبير منه الحكيم وقال الشافعي واستحسن النسخ ان
 يكون بطلان شرعه واستحسن من استحسنه للشفعة في الجنة
 ايام وانما وقع الخلاف في المعنى في افادته تصويها في محله
 عند القائلين وادعوا ببقاءه قول او لا يجوز ان يترجمه
 من وجوه الاجتهاد عند شامل شمول اللفاظ لوجهه اقول في
 حكم الظاهر على الاول واحد بقوله غير شامل لشمول اللفاظ

في القياس المخصوص لكونه لفظا شاملا واحتمل
 بقوله وهو حكم الظاهر على العدل الى لغوي الناس فان لم يكن
 في حكم الظاهر لم يسل الى محله من الحس والاسحاب والقياس
 كما لو تقرر المصلي انه السجدة في ارض المشرك وان القياس يضي
 لزم كونه ولا استحسان يضي لزم سجدة هذا الاستحسان لكان
 اقوى من القياس فكيف ترك العمل به والافقيد بطلان القياس
 لجوابه ان الاستحسان لو كان اقوى من القياس لكان العمل به
 ما بعد صار اقوى من الاستحسان ومول الدين اقام الركوع مقام
 السجدة في قوله وضررا كذا وانا بوجه في انه لا يجوز احد
 الاحكام من الاستحسان عندنا لخاصة بوجه الى القياس
 لدا كان قابلا في صورة الاستحسان وفي سائر الصور في العمل
 به في صورة الاستحسان ويقع معولاه في سائر الصور وهذا
 هو القول بتخصيص العلة وهو فرع على القول بالاساس ويدل على
 بطلان القياس فيما علمه والآن حيث بينا ما وعدنا به حاز
 ليرتفع الكلام حامدا للدين على الآية ومصلح على ان في اثباته
 محمد واصفا به وضرع من تعلية الحد الذي هو الدين حسنا
 عند الله المحاور المعروف لهم الدين في يوم لا ينفع لهم الدين
 في حجة
 وسبحان حامدا حاشا
 وعلى الدين سوا الحمد والكرام

كتاب
 في القياس

في حجة

